الطبعة الثانية

أيـها الأصدقاء تعالوا نختلف..!

تصوير
أحمد ياسين

نظرات إسلامية في فقه الائتلاف

د. أحمد البراء الأميري

العبيكان
Obeikan

د. أحمد البراء الأميري

أيها الأصدقاء تعالوا نختلف!
نظرات إسلامية في فقه الائتلاف

العبيكان

أيها الأصدقاء تعالوا نختلفْ!

«نظرات إسلامية في فقه الائتلاف»

د. أحمد البراء الأميري

مكتبة العبيكان

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأميري، أحمد البراء

أيها الأصدقاء تعالوا نختلف ./ أحمد البراء الأميري - ط٢ . ـ الرياض، ١٤٢٨هـ

٢٤٥ص؛ ١٤ × ٢١ سم

ردمك: ٧ - ٣٣٠ - ٤٠ - ٩٩٦٠

١ - الاختلاف (أصول فقه) ٢- الإسلام - مقالات ومحاضرات

أ. العنوان

ديوي ٢٥١,١٣١ ٤٢٥٤ / ١٤٢٨

رقم الإيداع: ٤٢٥٤ / ١٤٢٨

ردمـــك: ٧ - ٣٣٠ - ٤٠ - ٩٩٦٠

الطبعة الثانية

١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م

الناشر: العبيكان للنشر

الرياض - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة

هاتف ٢٩٣٧٥٧٤ /٢٩٣٧٥٨١ فاكس ٢٩٣٧٥٨٨

ص. ب ٦٧٦٢٢ الرمـــز ١١٥١٧

التوزيع: مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

هاتف ٤١٦٠٠١٨ /٤٦٥٤٤٢٤ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

ص. ب ٦٢٨٠٧ الرمـــز ١١٥٩٥



مقدمة

الحمد لله العليم الحكيم، القائل في كتابه الكريم: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، والقائل: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾، والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل: «**ألا أخبركم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة؟**»، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «**صلاحُ ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة. لا أقول: تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين**»، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فأصل هذه (النظرات) أحاديث ألقيت من إذاعة القرآن الكريم في المملكة العربية السعودية، رأيت إخراجها مطبوعةً بعد تعديل طفيف جداً على شكلها الذي أذيعت به.

واختيار إطلاق (فقه الائتلاف) على هذه (النظرات) بدلاً من (فقه الاختلاف)، - مع أن غايةَ التسميتين واحدةٌ - هو أن الاسم الأول يتّضح فيه الهدف الأسمى الذي ترمي إليه، وهو تقريب الفجوة بين العقول والأفكار، وردمُها تماماً بين القلوب والمشاعر، بحيث يتحقق قول الشاعر الحكيم:

اختلاف الرأي لا يفسد ∴ للودّ قضيّة

أما الدافع إلى كتابتها فهو ما نراه، ونسمعه، ونقرؤه من واقع جُلّ المسلمين الذي يدمي القلوب: فبأسهم بينهم شديد، قلوبهم شتى، يتناحرون، ويتباغضون، ويتحاسدون، ويتنابزون بالألقاب، يقتل بعضهم بعضاً، ويأكل الواحد منهم لحم أخيه، ويتهمه بأبشع التهم وأشنعها، ولو اتضحت أمام عقولهم بعض الحقائق، وربيت نفوسهم على بعض الخلائق، لزال كثير مما يعانون منه ويقاسون، ولاجتمعت كلمتهم، وتكاتفت جهودهم أمام عدوهم الذي يسرّه ما هم فيه، ويعمل على استغلاله، وإذكاءِ ناره لتزداد اشتعالاً، لا تأكل الأخضر واليابس فحسب، بل تزهق الأرواح، وتمحق الأموال، وتخرّب البلاد، وتشتت العباد. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وهذا الموضوع قد سبق إلى الكتابة فيه كثيرون في القديم والحديث؛ منهم الأئمة الأعلام، ومنهم العلماء الأفاضل، ومنهم من هو دون ذلك، وأنا من علمهم أقتبس، ومن كتبهم أختار[1].

---

(١) مقتضى البحث العلمي: التوثيق الدقيق لكل ما يرد فيه، وعزو كل نقل إلى مصدره، ومع الأسف فإن هذه الصفحات جاءت خالية من هذا التوثيق - ما عدا بعض الإشارات في صلب المقالات - لأن طبيعة الأحاديث الإذاعية لا تقتضيه، وتعسّر تلافيه قبل الطباعة.

أيها القارئ الكريم: لقد اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن يختلف الناس في أكثر الأمور، الصغير منها والكبير، ومن أسباب ذلك اختلافهم: في العقل، والذكاء، والعلم، وقوة الذاكرة، وفي الأمزجة، والميول، وفي البيئات التي ولدوا فيها، ونشؤوا وتعلموا... فما يحبه هذا يكرهه ذاك، وما يوافق عليه زيد يخالف فيه عمروٌ، وما يراه عالم من العلماء حقاً وصواباً يراه آخر خطأً وباطلاً.

هذا واقع مُشاهَد، وجمع الناس على رأي واحد - فيما عدا أساسيات الدين وبدائه العقول - غير مطلوب؛ لأنه منافٍ للطبائع المشاهدة والواقع المحسوس.

بل أصبح حُسن التعامل مع الخلاف والاختلاف من علامات النضج النفسي، والحكمة العملية. وقد أدرك هذا كثير من العقلاء من الذين لم يهتدوا بالقرآن الكريم والسنة المطهرة، أذكر منهم اثنين:

الأول جيري ويزنيسكي في كتابه: تسوية الخلافات في العمل، والثاني الدكتور ريتشارد كارلسون في كتابه القيم: لا تهتمَّ بصغائر الأمور مع أسرتك.

يقـول الأول، وهو مستـشـار في مـجال الإدارة وعـلاقـات الموظفين:

«نحن في حاجة إلى التركيز على أفضل طريقة للتعامل مع الخـلاف، بدلاً من الادعـاء بـأنه سيـزول من تلقـاء نفسـه؛ وذلك لأن الخلاف أمر طبيعي، وهو عنصر فعّال في الاتصال بين الأفـراد، وإذا تمّ التعامل مع الخلاف بشكل جيد، فسوف تتمّ تسويته في الغالب، ويحقق نتائج جيدة، وحلولاً مبتكرة... إن مدير أي مؤسسة لن يكون ناجحاً دون المقدرة على إدارة الخلاف والتعامل معه».

ويقول الثاني، وهو متخصص في علم النفس وعلم الاجتماع:

«لكل منا شـخصيته المميّزة، ونظرته الخـاصـة للحيـاة.. ولكل شخص القدرة على انتقاد الآخرين، وإيجاد الأخطاء في أسلوب تفكيرهم وتصرفاتهم. ويمكن لكل شخص أن يثبت - عن طريق التركيـز على بعض الأمثلة والاستـشـهـادات التي تَدْعَمُ رأيه أو اعتقاده - أن نظرته صحيحة ومنطقية.

«فلماذا إذاً - وكلنا نعرف هذا - نضيق صدراً بالاختلاف؟ لماذا نغضب عندما يعبّر شخص نعرفه أو لا نعرفه، تربطنا به

صلة أو لا تربطنا، عن رأي مغاير لرأينا، أو وجهة نظر مختلفة، أو يفسّر أمراً تفسيراً مغايرا، أو يرى أننا على خطأ؟

«إن الاختلاف من سُنة الحياة، وبدلاً من أن يدهشك وقوعُه عليك أن تتوقعه وتتقبله، وبدلاً من أن تغضب عندما يختلف معك شخص ما حاول أن تتفهم موقفه، وبدلاً من أن تتحفّز للصراع معه حاول أن تتذكر بفرح وامتنان نِقاط الاتفاق والالتقاء بينكما، وما أكثرها!

«إن تقبل الخلاف لا يعني أن وجهة نظرك أقلُّ أهمية أو أقلُّ صحة.. وقد تريد التمسك بآرائك، وهذا من حقك، ولكن لا تنس - وأنت تفعل ذلك - أن تبدي احتراماً وتفهماً لآراء الآخرين، فهذا ينهي قدراً كبيراً من المشكلات... وسوف تتعلم أن تأخذ من الآخرين أفضل ما عندهم، وتسمح لهم أن يأخذوا أفضل ما عندك، وبهذا يكسِبُ الجميع».

إن اتساع الصدر للآراء المخالفة، وحسنَ تقبل الآخرين، ومجادلة البعيدين عنا بالتي هي أحسن، هي آداب قرآنية نبوية إسلامية تدل على نضج من يتحلى بها، وقد يحظى بها شاب حديث السّن، ويُحرم منها شيخ طاعن في السن:

وما الحداثةُ من حِلْمٍ بمانعةٍ   قد يظهر الحِلمُ في الشبّان والشّيبِ

موقف السلف من الاختلاف

ما موقف كثير من علماء السّلف: من الصحابة والتابعين، ومن اقتدى بهم مِنْ بعدهم من الاختلاف في الاجتهاد والرأي؟ هذا هو المحور الأول في هذا الفصل.

قال الإمام الحجة القاسم بنُ محمدِ بنِ أبي بكر رضي الله عنهم أجمعين، وهو أحد سادات التابعين:

«لقد نفع الله باختلاف أصحاب النبي ﷺ في أعمالهم؛ لا يعمل العامل بعمل رجلٍ منهم إلا رأى أنه في سعة، ورأى أن خيراً منه قد عمله».

وقال الإمام الحجة القاضي يحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ، أحدُ التابعين الأجلاء أيضاً: «ما برح أولو الفتوى يفتون، فيحلّ هذا، ويحرّم هذا، فلا يرى المحرّم أن المحلَّ هلكَ لتحليله، ولا يرى المحلّ أن المحرّم هلك لتحريمه».

بل إن بعض سادات السلف وثقاتهم وعبادهم أراد أن يلغي كلمة (الاختلاف) ويستعملَ بدلاً منها كلمة (السَّعة). فقد صنّف رجلٌ كتاباً في الاختلاف، فقال له الإمام المبجّل

أحمدُ بن حنبل رحمه الله: «لا تسمّه كتاب الاختلاف، ولكن سَمِّه كتاب السّعة»؛ وذلك لأن كلمة الاختلاف توحي بالشقاق والافتراق، والسعة كلمة صريحة في الرخصة واليسر والراحة.

أيها القارئ الكريم:

يروى أن الخليفة العباسيّ المشهور، هارونَ الرشيد، قال للإمام العلَم مالكِ بنِ أنس رحمه الله: يا أبا عبدالله، نكتب هذه الكتب - يعني مؤلفاتِ الإمامِ مالك - ونفرّقها في آفاق الإسلام لنحمل عليها الأمة. فقال له الإمام مالك: يا أمير المؤمنين، إن اختلاف العلماء رحمةٌ من الله تعالى على هذه الأمة، كل يتّبع ما صحّ عنده، وكل على هدى، وكل يريد الله تعالى.

ويروى عن الإمام سفيانَ الثوريِّ رحمه الله أنه قال: «إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اختُلف فيه وأنت ترى غيره فلا تنْهَه».

وقريب من هذا قولُ الإمام أبي حنيفة رحمه الله: «قولنا هذا رأيٌ، وهو أحسنُ ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بأحسنَ من

قولنا فهو أولى بالصواب منا»، وقوله: «هذا الذي نحن فيه رأيٌ لا نجبر أحداً عليه، ولا نقول: يجب على أحد قبوله بكراهية، فمن كان عنده شيءٌ أحسنُ منه فليأتِ به». وقولُ الإمام أحمدَ بنِ حنبل في الإمام إسحاقَ ابنِ راهويه رحمهما الله: «لم يعبر الجسر إلى خُراسان مثلُ إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً». فما أحوجنا - خاصة في هذا الزمن الذي تكالبت علينا فيه القوى - إلى هذا الإنصاف، نتحلى به: أفراداً عاديين، وطلابَ علمٍ ناشئين، وعلماءَ يفتون الناس في أحكام الدين!

هذا هو المحور الأول من المقالة، أما المحور الثاني فهو أمثلة على بعض ما وقع بين الصحابة الكرام رضوان الله عليهم من اختلاف في الرأي، وهم خير القرون، وخيرُ جيل عرفته البشرية، وستعرفه، في تاريخها الطويل. (وليس مرادُنا الحديثَ عن الفتن التي حصلت؛ لأنها خارجة عن هذا الموضوع).

الأول: اختلافهم في وفاة النبي ﷺ، إذ رفع عمر رضي الله عنه سيفه مهدداً بقتل من قال: إنه قد توفي، إلى أن جاء الصديق عليه رضوان الله وتلا عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ

إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾.

الثاني: اختلافهم في مكان دفنه عليه الصلاة والسلام.

الثالث: اختلافهم في الخلافة بعده ﷺ.

الرابع: اختلافهم في قتال مانعي الزكاة.

الخامس: اختلافهم في كتابة القرآن الكريم.

السادس: خالف عبدالله بنُ مسعود عمر بنَ الخطاب رضي الله عنهما في مسائل فقهية عديدة أوصلها ابن القيم رحمه الله إلى حوالي مئةِ مسألة، ومع ذلك لم يؤثر ذلك على حبِّ أحدهما للآخر واحترامه له.

السابع: أخرج البخاري ومسلم رحمهما الله في صحيحيهما أن النبي ﷺ قال يوم الأحزاب: «**لا يصلينّ أحد العصر إلا في بني قريظة**»، فأدرك بعضَهم العصرُ في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نُصلي، لم يُرَد منا ذلك. فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يُعنّف واحداً منهم.

وفي هذا الحديث درسٌ عظيم: فالصحابة رضي الله عنهم هم أهل اللغة ومعدِنُ البيان، سمعوا جملة قصيرة لا تزيد على بضع كلمات من سيد الفصحاء والبلغاء عليه الصلاة والسلام، ففهموها بشكلين مختلفين: أخذ بعضهم بظاهر النصّ الواضح وهو تأكيد النهي عن الصلاة إلا في بني قريظة، واجتهد بعضهم فعدلوا عن ظاهر النص، لما يرون أنه المراد منه وهو الإسراع في الانطلاق، فلم يُعنف النبي المعصوم عليه الصلاة والسلام أحداً من الفريقين، ولم يقل لواحدٍ: أصبت، وللآخر: أخطأت، لأنه يعلم طبائع العقول والأفهام، وكأنه بهذا - والله تعالى أعلم - قد أقرّ مدرستين في الفقه: مدرسةَ الأخذ بظاهر النص، ومدرسة الاجتهاد في فهم المراد منه وإن خالف الظاهر. فلماذا - بعد هذا - يتهم أناسٌ أناساً بالجمود لأنهم يأخذون بظواهر النصوص، ويعنف آخرون آخرين بأنهم يخالفون النصوص ويقدّمون آراءهم عليها عندما يجتهودن لمعرفة المراد من النص، حسب القواعد العلمية المعروفة لدى أهل الاختصاص؟! وبالمناسبة فقد قال الإمام ابن تيمية رحمه الله في كتابه: رفع الملام عن الأئمة الأعلام: «ومع هذا فالذين صلّوا في الطريق كانوا أصوبَ فعلاً» والله تعالى أعلم.

الهوى أو التحيّز

هناك بعض القواعد المهمة في التفكير السّديد إذا اتضحت في الأذهان زادت من مساحة الائتلاف، وقلّصت من مساحة الاختلاف، وعززت آدابه في سلوك المختلفين، أُعدّد بعضَها، ثم أُحاول تفصيل الحديثِ عنها.

أولها: فهم دافع الهوى أو التحيّز، وثانيها: التفريق بين النص وتفسير النص، وثالثها: التفريق بين التقدير والتقديس؛ أعني: بين الاحترام والمبالغة في الاحترام، ورابعها: الاطلاع على حجج المخالفين.

ونبدأ بالحديث عن الهوى أو التحيّز: عرّف الراغب الإصفهاني رحمه الله الهوى فقال: «هو ميل النفس إلى الشهوة. وقيل سمّي بذلك لأنه يهوي بصاحبه في الدنيا إلى كل داهية، وفي الآخرة إلى الهاوية». وقال الشريف الجرجاني: «هو ميلان النفس إلى ما تستلذّه الشهوات من غير داعية الشرع».

وقد ذمّ القرآن الكريم اتباع الهوى، وبيّن أنه يُضلُّ صاحبه عن الحقّ والصواب، بل قد يدفعه إلى التكذيب

بالحق استكباراً وعناداً، وربما حمله على ارتكاب جريمة القتل. قال تعالى في سورة ص: **﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾**.

وقال في سورة الفرقان: **﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾**.

وقال عزّ وجلّ في سورة البقرة مخاطباً بني إسرائيل: **﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾**؟!

أيها القارئ الكريم:

يسمّي بعض المفكرين الغربيين الهوى بـ (التحيّز)، ويعرّفون التحيزات بأنها «طرق في التفكير تقررها سلفاً قوى، ودوافع انفعالية شديدة، كالتي يكون مصدرُها منافعنا الذاتية الخاصة، أو ارتباطاتِنا الاجتماعية».

إن الهوى هو الحكم على شيء مقدّماً، وفي أثناء عملية الاستدلال يجعلنا الهوى نتجاهل بعض الوقائع أو الأدلة، ونبالغ في الاهتمام ببعضها الآخر، ميلاً منا نحو فكرة معينة

نحملها في ذهننا منذ البداية، مثلاً الناشئ في بيئة علمية دينية ترى أنّ أمراً معيناً مكروهٌ أو ممنوع يبحث عن الأدلة التي تساند الفكرة التي رُبّي عليها، ويُقلل من قيمة الأدلة التي تخالفها، ويدعو المخالف له إلى الاقتناع بما يراه هو صواباً، والطرف الآخر يفعل الشيءَ نفسه، فلا يلتقيان. ولو وعى الاثنان فقه الاختلاف والائتلاف لسلكا مسلكاً مغايراً لما هما عليه.

يقول الدكتور محمد عثمان نجاتي في كتابه: (القرآنُ وعلم النفس)، تحت عنوان: (التحيز الانفعالي والعاطفي).

«بيّنت بعض الدراسات التجريبية الحديثة في علم النفس حدوث أخطاءٍ في التفكير نتيجة التحيّز الانفعالي والعاطفي. وأثبتت التجارب أن حالتنا الانفعالية والعاطفية تؤثر في تفكيرنا، وتميل به إلى التحيز والوقوع في الخطأ فيما نصدره من أحكام».

إن عراقيل التفكير ليست واضحة كعراقيل الكلام، والمفكر نفسه قد لا يَفطَنُ لوجودِ عراقيلَ في تفكيره، كما يجهل المصابُ بعمى الألوان حقيقة آفته، إلى أن يكتشف - مع الزمن - أن الناس من حوله يرون الأشياء على خلاف ما يراها.

وليس من الضروري أن يكون الهوى فِجّاً، غليظاً، واضحاً للعِيان، بل قد يكون دقيقاً خفياً، فإن الأهواء على درجات متباينة، ويمكن أن تتسرّب إلى التفكير من مستوياتٍ كثيرة.

ومعرفة خطر الأهواء نافع في الاحتياط منها، وهي خُطوة أساسية في طريق التفكير السّديد الرشيد. ولعلّ الحديث الشريف المعروفَ يومئ إلى دقة بعض العيوب وخفائها على أصحابها، وهو دعاء النبي عليه الصلاة والسلام: «**اللهم إنا نعوذ بك أن نشرك بك شيئاً نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلمه**»؛ وقديماً أشار الشاعر الحكيم إلى قريبٍ من هذا المعنى فقال:

وعينُ الرضا عن كلّ عيبٍ كليلةٌ
ولكنّ عين السُّخط تُبدي المساويا

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه (الفوائد): «الوصول إلى المطلوب موقوف على هجر العوائد، وقطع العوائق. فالعوائد: السكون إلى الدعة والراحة، وما ألِفَه الناس واعتادُوه من الرسوم والأوضاع التي جعلوها بمنزلة الشرع المتبع، بل هي عندهم أعظمُ من الشرع؛ فإنهم ينكرون على من خرج عنها وخالفها... وربما كفّروه أو بدّعوه وضلّلوه، أو هجروه وعاقبوه...» أقول: يفعل الناس هكذا بما اعتادوه من أمر الدنيا، فكيف بما اعتادوه من أمر الدين؟!

إن الهوى من عوائق التفكير السديد الذي ينحرف بصاحبه عن الحق. وإن ما ربّي الناس عليه واعتادوه من أمور الدين أو الدنيا (قد) تكون سبباً في عدم الاهتداء إلى الصواب، أو الأصوب والأحسن. وهي بالتالي تؤدي إلى التباغض والجفاء اللذين نهى الدين الحنيف عنهما. والله تعالى أعلم.



التقدير والتقديس

نتحدث في هذه المقالة عن الخلط بين التقدير والتقديس، ونعني بالتقدير: الاحترام اللازم، وبالتقديس: المبالغة في الاحترام، والخروجَ به عن الحدود الشرعية.

لقد دعا الإسلام الحنيف إلى احترام العلماء والفضلاء والكبراء، فقد جاء عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إن من إجلال الله: إكرامَ ذي الشيبة المسلم، وحاملِ القرآن غير الغالي فيه، ولا الجافي عنه، وإكرامَ ذي السلطانِ المقسط**» رواه أبو داود، وحسّنه النووي والعراقي وابنُ حجر. وقال عليه الصلاة والسلام: «**ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ويعرفْ شرف كبيرنا**». قال الترمذي: حسنٌ صحيح.

لكن الاحترام والتقدير شيء، والمبالغة في الاحترام إلى درجة التقديس شيء آخر.

واقع جماعات من المسلمين اليوم أنهم (يقدّسون) بعض العلماء، أو المشايخ، أو الأئمة، ويصلون بهم إلى درجة قريبة من (العصمة) عملياً، وإن كانوا لا يقولون بذلك نظرياً؛ فلا

يرضون أن ينتقدهم أحد أنتقاداً علمياً بنّاء قائماً على أسس الإنصاف والاحترام والبحث عن الحقيقة. وفي الوقت ذاته لا يجدون حرجاً في تخطئة علماءَ آخرين، بل وتجريحهم، مع أنهم يحظون بالقدر ذاته من الاحترام والتقديس من قبل جماعات أخرى. هذا (التعصب) واحد من أغلظ الحجب التي تحجب الحقيقة عن الباحث عنها، وعامل مهم في اختلاف العقول والقلوب، دع عنك أنه خطأ جسيم من أخطاء التفكير.

وأوضّح الفرق بين التقدير والتقديس بمثلين، روي الأول في صحيح مسلم رحمه الله. وهو أن النبي ﷺ أرسل أبا هريرة رضي الله عنه قائلاً له: «**اذهب بنعليّ هاتين، فمن لقيت وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله، مستيقناً بها قلبه، فبشره بالجنة**»، فردّه سيدنا عمر رضي الله عنه، ومنعه، فسأله النبي عليه الصلاة والسلام قائلاً: «**يا عمر، ما حملك على ما فعلت؟**» قال عمر: فلا تفعل فإني أخشى أن يتّكل الناس عليها، فخلّهم يعملون. قال ﷺ: «**فخلِّهم**».

والشاهد في الحديث أن سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه مع حبّه الشديد، واحترامه الكامل، وثقته المطلقة في

حكمة النبي عليه الصلاة والسلام، ردّ أبا هريرة رضوان الله عليه، وبيّن رأياً مخالفاً، فوافقه عليه الرسول المعصوم عليه سلام الله.

والمثال الثاني القصة المعروفة في غزوة بدر، عندما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند أدنى ماءٍ من مياه بدر، فقال له الحُباب بنُ المنذر رضي الله عنه: يا رسول الله، أرأيت هذا المنزل، أمنزلاً أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدم ولا أن نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال: «**بل هو الرأي والحرب والمكيدة**». فقال الحباب: فإن هذا ليس بمنزل، فانهض بالناس حتى نأتي أدنى ماءٍ من القوم فننزِلَه، ثم نغوِّرَ ما وراءه من الآبار، ثم نبني عليه حوضاً فنملؤه ماءً، ثم نقاتل القوم، فنشرب ولا يشربون. فنهض رسول الله عليه الصلاة والسلام، وتحول إلى المكان والرأي اللذين أشار بهما الحباب رضي الله عنه.

إن الاحترام والتقدير لا يمنعان من السؤال، والاستفهام، والتعبير عن الرأي، والمخالفة في الرأي إن اقتضى الأمر ذلك!!

ويحسن بنا ونحن نتحدث عن التقدير والتقديس، محاولين إدراك الفرق بينهما، واجتناب الخطأ من اللبس

فيهما وما ينجم عنه، في طريقنا إلى إدراك فقه الائتلاف الذي يجمع بين القلوب، وإن اختلفت الآراء، يحسن بنا أن نذكر الأمور التالية.

١ ـ الحق ليس حكراً على أحد، فكل إنسان يخطئ ويصيب، والمعصوم هو النبي ﷺ.

٢ ـ العالم الكبير قد تحدث منه زلة كبيرة، يعتذر له عنها، ولا تقدح في سائر فضائله.

٣ ـ قد يكون الرجل متفوقاً في علم دون علم فيكون لرأيه وكلامه وزن فيما برع فيه، لا فيما سوى ذلك، وكم من إمام في الحديث لا باع له في الفقه، وكم من إمام في العلوم العقلية بضاعته في الحديث مزجاة.

٤ ـ قد يتصف العالم بخُلُقٍ دون خلق؛ فالكمال في الرجال – حاشا الأنبياء عليهم السلام – غير موجود. وتختلف حظوظ العلماء قِلةً وكثرة من فضائل: كالذكاء الحاد، والحكمة العميقة، والتقوى، وسعة الأفق، وقوة الذاكرة، وحسن الخلق... وكم من تقي نقي لا يكتب حديثه لقلة ضبطه! قال الجاحظ في إحدى رسائله: «ولكل أحد

نصيبٌ من النقص، ومقدار من الذنوب، وإنما يتفاضل الناس بكثرة المحاسن وقلة المساوئ، فأما الاشتمال على جميع المحاسن والسلامة من جميع المساوئ، دقيقها وجليلها، وظاهرها وخفيِّها، فهذا لا يعرف».

٥ ـ الحق لا يعرف بالرجال، لكن الرجال يعرفون بالحق، فلا أحد أجلُّ من أن يخطئ ولا أحد أصغر من أن ينصح ويصوِّب. وهذا هو الصحابي الجليل، الأمير القائد، أمين الأمة، أحد العشرة المبشرين بالجنة أبو عبيدة بنُ الجراح رضي الله عنه وأرضاه، أخطأ في موضوع مهم يتعلق بالقضاء والقدر، فصوّبه الفاروق رضي الله عنه، وذلك حين قرر الخليفة العودة بالجنود بعد أن سمع أن الوباء وقع بالشام، فقال له أبو عبيدة: «أفراراً من قدر الله»؟ فقال عمر مستنكراً: «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة! نعم، نفرّ من قدر الله إلى قدر الله» رواه البخاري ومسلم. والله أعلم.



وجوب الائتلاف: آيات وأحاديث

نتحدث في هذه المقالة عن وجوب الائتلاف بين المسلمين، ووجوب تحاببهم، وتوحُدِهِم، الأمرِ الذي أكدت عليه آياتٌ كريمةٌ عديدة، وأحاديثُ كثيرة. ويجب علينا دائماً أن نكونَ يقظين لتلبيس أبالسة الجنّ والإنس: أما أبالسة الجنّ فيوسوسون في قلوبنا، ويوقعون الخلاف بين المسلمين أفرادٍ وجماعات؛ يوهموننا أننا نُبغض في الله، ونعادي في الله إخواناً لنا في الدين والإيمان، والآمالِ والآلام؛ وذلك لأننا نختلف معهم في فهمنا لمسائل، من الكتاب والسنة. ومن مظاهر هذا ما يكون بين آحاد بعض العلماء من عداوات ومهاترات، فيسوّدون وجوه الصحف في الهجوم والدفاع، والاتهام والقذف، غفر الله للمخلصين منهم، وكفانا شرّ ذوي الشرّ. ومن مظاهره أيضاً ما يُرى من تناحر وتقاتل بعض الجماعات أو الهيئات الإسلامية، فبدلاً من أن يتّحدوا، أو على الأقل يتحايدوا، تراهم يستنزفون قواهم في الخصام.

وأما أبالسة الإنس فهم الذين يُذكون نيران الخلاف، ويستغلّون سذاجة السّاذَجين، وخيانةَ الخائنين لإيقاع الضرر بالإسلام والمسلمين، وسنذكر مثالاً عليهم شاسَ بنَ قيس.

يقول الله تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا...﴾.

الاعتصام هو: الاستمساك. وحبل الله، قيل: هو القرآن، وقيل دين الله الإسلام، وقيل غيرُ ذلك. والأقوال متقاربةٌ في المعنى. قال الإمام الرازي رحمه الله في تفسيره: «لمّا كان النازل في البئر يعتصِمُ بحبلٍ تحرّزاً من السُّقوط فيها، وكان كتابُ الله، وعهدُه، ودينُه، وطاعته وموافقةُ جماعة المؤمنين حرزاً لصاحبه من السقوط في قعر جهنم، جُعِلَ ذلك حبلاً لله، وأُمروا بالاعتصام به».

وقد نقل الإمام السيوطي رحمه الله في تفسيره جملة آثار في سبب نزول هذه الآيات، ملخصها أن شاسَ بن قيس، وكان شيخاً شديد الضِّغن على المسلمين، شديد الحسد لهم، مرّ على بعض الصحابة من الأوس والخزرج في مجلس يتحدثون فيه بحب ومودة، فغاظه ما رأى من أُلفتهم وجماعتهم فقال: والله ما لنا معهم إذا اجتمع مَلَؤُهم بها من قرار. فأمر شاباً معه من يهود أن يذهبَ إليهم، ويذكّرَهم الحرب التي كانت بينهم يوم بُعاث، ويشعلَ نار الفتنة بينهم،

ففعل ونجح في مسعاه. وتواعد الفريقان على الحرب، فخرج إليهم الرسول ﷺ وقال لهم: «**اللهَ اللهَ. أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم...**» فعرف القوم أنها نزغة من الشيطان، وكيد من عدوهم، فألقوا السلاح، وبكوا، وعانق بعضهم بعضاً.

أيها القارئ: ما أكثر (شيسان) هذه الأيام، من اليهود، وغير اليهود: ولو كان شاساً واحداً لاتقيته ولكنه شاسٌ وثانٍ وثالثٌ!!

ومع ذلك فاتقاؤهم ممكن أولاً: بالاعتماد على الله، ثم بتصفية القلوب، وتصحيح التفكير، وقطع الطرق على أبالسة الجن والإنس.

ويقول سبحانه وتعالى في سورة الأنفال: ﴿**وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ...**﴾.

في هذه الآية الكريمة نهي عن التنازع والاختلاف؛ لأنه يؤدي إلى أمرين، الفشلِ، وهو الجبن والضعف والإخفاق، والثاني: ذهابِ الريح: التي هي القوة المتحققة من اتحاد القلوب والجهود.

وفي الحديث الشريف الذي رواه الإمام أحمد، والترمذي، وأبو داود، وابن حبان، وغيرهم، عن أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه قال، قال رسول الله ﷺ: «**ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام، والصلاة، والصدقة؟** قالوا: بلى، قال: **صلاح ذاتِ البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة، لا أقول: تحلِقُ الشّعر، ولكن تحلِقُ الدين**».

جاء في كتاب: عونِ المعبود، شرحِ سُنن أبي داود ما معناه: «**ألا أخبركم بعملٍ أفضلَ درجةً عند الله من الصيام والصلاة والصدقة؟**» أقول: ولا شك أن في هذا السؤال منه عليه الصلاة والسلام تنبيهاً شديداً للصحابة الكرام، وتشويقاً لهم لمعرفة هذا الأمر العظيم. قال: «**إصلاح ذات البين**». وكلمة البين من الأضداد، فهي تعني: الفُرقة، وتعني الوصل. وذاتُ البين: ما بين القوم من القرابة والصلة والمودة، أو العداوةِ والبغضاءِ. أي: إصلاحُ ما بينكم من العلاقة والصلة والمودة والمحبة والأُلفة؛ لأن فساد ذاتِ البين خَصلةٌ خطيرة من شأنها أن تَحلقَ الدين وتستأصلَه، كما يستأصل الموسى الشّعر. قال: «لأن الإصلاحَ سببٌ للاعتصام بحبل الله، وعدمِ التفرق بين المسلمين، وفسادَ ذاتِ البين ثلمةٌ في

الدين، فمن تعاطى إصلاحها، نال درجة فوق ما يناله الصائم القائم المشتغل بخاصّة نفسه» ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «**لا أعده كاذباً الرجلُ يصلح بين الناس**»، وقال: «**لم يكذب من نَمى بين اثنين ليصلح**». يقال: نمى الحديثَ إلى قائله: نسبَه إليه. فأباح الكذب لإصلاح ذات البين! فما أعظمَ أهميةَ الائتلاف، وما أشدَّ ضررَ الاختلاف!!



الاطلاع على حجج المخالفين (١)

(مسألة زكاة الفطر)

يقول أحدُ الكتاب المعاصرين: «إن الاختلاف بوجهات النظر ـ بدل أن يكون ظاهرةَ صحةٍ تُغني العقل المسلم بخصوبةٍ في الرأي، والاطلاعِ على آراءٍ أخرى، ورؤيةِ الأمور من أبعادها وزواياها كلِّها، وإضافةِ عقولٍ إلى عقل ـ انقلب عند مسلم عصر التخلّف إلى وسيلة للتآكل الداخلي، والإنهاك، وفرصةٍ للاقتتال، حتى كاد الأمر يصل ببعض المختلفينَ إلى حدّ التصفية الجسدية، وإلى الاستنصار والتقوي بأعداء الدين على صاحب الرأي المخالف، ولهذا في التاريخ القريب والبعيد شواهد.

فكثيراً ما يعجزُ الإنسان عن النظرة الكلية السّوية للأمور، والرؤية الشاملة لأبعادها المتعددة، فيقبع وراء جزئية يضخّمها، ويكبّرها، حتى تستغرقه إلى درجة لا يمكن معها أن يرى شيئاً آخر، أو إنساناً يرى رأيا آخر، وقد تصل به إلى أن يرى - بمقايساتٍ محزنة - بعضَ أعداء الدين أقربَ إليه من المخالفين له بالرأي من المسلمين الذين يلتقون معه على أصول دينه وعقيدته».

ويقول الدكتور إدوارد دو بونو، ولعله أشهر مختصٍّ في مجال تعليم التفكير: قد يعجب الكثيرون منا (ويقصد الغربيين) من اليابانيين: كيف لا يجادلون! ولعلهم أيضاً يعجبون من الشعوب الأخرى: لماذا تجادل؟! يأتي اليابانيون للاجتماع وليس لديهم أفكار مسبقة، يأتون للاستماع، والاستفادة، والتعرف على وجهات النظر الأخرى المغايرة لما يحملونه، لعلها تكون أقرب إلى الصواب، ويقدم كل واحد منهم معلوماتِه بشكل موضوعي حيادي، فتتشكل قراراتهم التي أسهم الجميع في بنائها، ثم يتبنَّونها.

محور هذه المقالة هو الاطلاع على حجج من يخالفنا في الرأي بوصفه وسيلة لائتلاف القلوب، والتقريب بين الآراء، ونأخذ عليه مثالاً من فروع الفقه، لا يثير حساسية ولا يُهيج عاطفة، وهو موضوع الاختلاف في صدقة الفطر: هل يجوز دفع قيمتها نقوداً أم لا يجوز؟ ونفترض أننا من القائلين بعدم جواز ذلك، وحجتنا التي اقتنعنا بها هي الأدلة التي قدمها الأئمة الذين ذهبوا هذا المذهب وأهمها ما يلي:

١ ـ «زكاة الفطر عبادة بإجماع المسلمين، والعبادات الأصل فيها التفويض فلا يجوز لأحد أن يتعبّد بأي عبادة إلا بما

أُخذ عن الشارع الحكيم، عليه صلوات الله وسلامه، وقال في ذلك «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ**». وقد شرع زكاة الفطر بما ثبت عنه في الأحاديث الصحيحة: صاعاً من طعام، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من أقِط..» والأقط: يُتخذ من اللبن المخيض، يُطبخ ثم يترك حتى يجمد.

٢ ـ كان يوجد ـ وقت هذا التشريع ـ الدينار والدرهم، وخاصة في مجتمع المدينة، وكانا العملةَ السائدة آنذاك، ولم يذكرهما صلوات الله وسلامه عليه في زكاة الفطر، فلو كان شيء منهما يجزئ لأبانه، إذا لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

٣ ـ «لا نعلم أن أحداً من أصحاب النبي ﷺ أخرج النقود في زكاة الفطر، وهم أعلم الناس بسُنّته، ولو وقع منهم شيء من ذلك لنُقل...»».

هذه حُججٌ محترمة تكفي لمن يراها قويةً لا مُعارضَ لها أن يأخذ بها. ولكن تُرى: ماذا يقول الطرفُ الآخر الذي نخالفُه، وافترضنا أنه مخطئ في رأيه؟ وهل إذا اطّلعنا على حُججه نزدادُ اقتناعاً برأينا، أم نخفّف من شِدّتنا، أم نوافقه في الرأي؟!

سأنقل بعض حجج المخالفين كما أوردها العلامة المحدث المغربي أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله، ومنها:

١ ـ إخراج النقود مذهب جماعة من الصحابة والتابعين، منهم: الحسن البصري، وعمر بن عبدالعزيز رحمهما الله، وهو مذهب الأئمة سفيانَ الثوري، وأبي حنيفة، وأبي يوسف رحمهم الله، وبه الفتوى عندهم. وهو مذهب الإمامين الناصر، والمؤيدِ بالله من أئمة أهل البيت.

٢ ـ أخرج الإمام ابنُ أبي شيبة في مُصَنَّفه (٣ / ١٧٤) عن ابن عون قال: سمعت كتاب عمرَ بن عبدالعزيز إلى عديٍّ بالبصرة: «يؤخذ من أهل الديوان، من أعطياتهم، عن كل إنسان، نصفُ درهم»، يعني: زكاة الفطر.

٣ ـ وأخرج – رحمه الله – أن التابعي الجليلَ، عمروَ بنَ عبدالله، شيخَ الكوفة، وعالمها، ومحدثها قال: «أدركتهم – يعني الصحابة – وهم يعطون في صدقة الفطر الدراهم بقيمة الطعام». أقول: فإن صحّ السند عند المحدثين فهذا نصّ على فعل الصحابة رضي الله عنهم.

٤ ـ عندما أرسل النبي ﷺ معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن قال له: «خذِ الحبَّ من الحبِّ، والشاة من الغنم، والبعير

من الإبل، والبقرة من البقر» ومع هذا التعيين الصريح قال معاذ للناس: ائتوني بثياب بدل الشعير والذرة، كما روى ذلك الإمام البخاري رحمه الله في الصحيح (بابُ العروض في الزكاة)، وذلك لعلمه أن المرادَ سدُّ حاجة الفقراء، لا خصوصَ هذه الأعيان، ولذلك قال لهم: «فإنه أهون عليكم، وخيرٌ لأصحاب رسول الله ﷺ بالمدينة»، وأقرّه النبي عليه الصلاة والسلام على ذلك، ولو كان خلاف الشرع المفترض لما أقرّه، ولأمره بردّ ذلك إلى أهله. وهذا مذهب الإمام البخاريّ رحمه الله. قال ابن رُشَيد (كما نقل ابن حجر في فتح الباري: ٣ / ٣١٢): وافق البخاريُّ في هذه المسألةِ الحنفيةَ، مع كثرة مخالفته لهم، لكنْ قادَه إلى ذلك الدليل.

٥ ـ قال الغُماري رحمه الله: إذا ثبت جواز أخذ القيمة في الزكاة المفروضة في الأعيان فجوازها في الزكاة المفروضة على الرقاب من باب أولى.

٦ ـ قال: ومن الأدلة القوية على اعتبار الثمن والقيمة في زكاة الفطر أن النبي ﷺ غاير بين القَدْر الواجب من الأعيان المنصوص عليها، مع تساويها في كفاية الحاجة وسَدِّ الخَلّة:

فأوجب من التمر والشعير صاعاً، ومن البُرّ نصفَ صاع، وذلك لكونه أغلى ثمناً، لقلته بالمدينة في عصره، ولو كان المعتبر العينُ دونَ القيمة لسوّى بينهما في المقدار.

آمل أن يكون في هذا المثل عبرة وفائدة، والخلاف في جُلّ المسائل مشابه له. نسأل الله الهداية إلى الحق والتوفيق إلى الصواب. والله تعالى أعلم.



الاطلاع على حجج المخالفين (٢)

(مسألة الطهارة لمسّ المصحف)

زارني في العام الماضي أخي الطبيبُ المقيمُ في طنجة، وفي ثنايا بعض الأحاديث قال لي: لا تُشترط الطهارة لمسّ المصحف الشريف، هذا ما أفتاه به أحد العلماء الأفاضل من المتخصصين في الحديث، واقتنع هو به! فأنكرت ذلك، وقلت له: إن الذي أعرفه أن الطهارة مشترطة عند أصحاب المذاهب الأربعة، وتناولت: بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي الإمام ابن رشد رحمه الله، فهو الكتاب الذي يسعف في إعطاء بيان سريعٍ مختصر عن أحكام المسائل مع أسباب الاختلاف فيها، فإذا به يفيد بأن الأئمة الأربعة قالوا: الطهارة شرطٌ في مسّ المصحف، وخالف أهل الظاهر. ونظرت في المغني لابن قدامة، وهو من أجلّ كتب الفقه الحنبلي، فإذا به يحتجّ على وجوب الطهارة بدليلين: الأول قولهُ تعالى: ﴿**لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ**﴾ والثاني كتاب النبي ﷺ لعمروٍ بن حزم: «**أن لا يمسّ القرآن إلا طاهر**».

تذكرت قول الإمام الشاطبي رحمه الله في كتابه الموافقات: «إن تعويد (طالب العلم) ألا يطّلع إلا على مذهب واحد، ربما يكسبه نفوراً، أو إنكاراً لكل مذهب غير مذهبه، ما دام لم يطّلع على أدلته، فيورثه ذلك حزازةً في الاعتقاد في فضل أئمة أجمع الناس على فضلهم، وثقتِهم في الدين، وخبرتِهم بمقاصد الشارع، وفهمِ أغراضه».

بعد أن قرأت هذا الكلام رجعت إلى أعظم كتاب في الفقه الظاهري، وهو «المحلّى» للإمام أبي محمد عليٍّ بن حزم الأندلسي رحمه الله، فوجدت دفاعه عن وجهة نظره التي سأعرضها على القراء الكرام، لا ليأخذوا بها، أو ليطرحوها، ولكن لنتعلم جميعاً احترام المخالفين لنا في الرأي من العلماء الأعلام، والأئمة العظام، لأنهم - وإن كانوا مخطئين في نظرنا - لا يبنون آراءهم على ماءٍ أو هواء.

قال ابن حزم: وقراءة القرآن، والسجود فيه، ومسُّ المصحف، وذكر الله تعالى جائز كل ذلك، بوضوء وبغير وضوء، وللجنب، والحائض.

برهان ذلك أن قراءة القرآن والسجود فيه ومسَّ المصحف، وذكر الله تعالى أفعالُ خير، مندوبٌ إليها، مأجورٌ

فاعلها، فمن ادّعى المنع فيها في بعض الأحوال كُلّف أن يأتي بالبرهان.

قال: واختلفوا في قراءة الجنب والحائض القرآن. فقالت طائفة: لا يقرآن شيئاً من القرآن، وَرَوَوا هذا عن بعض الصحابة والتابعين. وقالت طائفة: أما الحائض فتقرأ ما شاءت من القرآن، وأما الجنب فيقرأ الآيتين ونحوهما، وهو قول مالك، وقال بعضهم: لا يُتمُّ الآية، وهو قول أبي حنيفة.

واحتجوا لمنع الجنب بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ لم يكن يحجزه عن القرآن شيء، ليس الجنابة» قال ابن حزم: وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأنه ليس فيه نهيٌ عن قراءة الجنب القرآن. وإنما هو فعل منه عليه الصلاة والسلام لا يلزم؛ لأنه لم يبيّن أن امتناعه كان من أجل الجنابة، وهو لم يصم قطُّ شهراً كاملاً غير رمضان، ولم يزدْ قط في قيامه على ثلاث عشرة ركعة، ولا أكل قط على خُوان، أفيحرم أن يُصام شهر كامل غيرُ رمضان، أو أن يتهجّد المرء بأكثر من ثلاث عشرة ركعة، أو أن يأكل على خوان؟ هذا لا يقولونه. وقد جاءت آثارٌ في نهي الجنب، ومن ليس على طهر عن أن يقرأ شيئاً من القرآن، ولا يصحّ منها شيء. ولو

صحّت لكانت حجةً على من يبيــح له قـراءة الآيــة التامــة أو بعض الآية.

وأما من قـال: يقـرأ الجنب الآية أو نحوها، أوقـال لا يتمّ الآية... فلا دليل عليها. وإن من الآيات ما هو كلمة واحدة، مثل: (والعصر، والضحى، مدهامتان) ومنها ما هو أطول من صفحة كاملة (كآية الدين) فإن إباحة قراءة آية الدين، والمنعَ من إتمام (مدهامتان) عجيب.

ثم نقل ابن حزم أن سعيد بن المسيِّب رحمه الله سئل عن الجنب يقرأ القرآن؟ فقال: كيف لا يقرؤه وهو في جوفه. وروى أن ابن عباسٍ رضي الله عنهما كان يقرأ البقرة وهو جنب... إلى أن قال: وهو قول الإمام داودَ الظاهري، وجميعِ أصحابنا، يعني: أهل الظاهر.

قال: وأما مسّ المصحف، فإن الآثار التي احتج بها من لم يُجزِ للجنب مسَّه فإنه لا يصحّ منها شيء... وقد تقصيناها في غير هذا المكان. فإن ذكروا قول الله تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ﴾، فهذا لا حجة لهم فيه لأنه ليس أمراً وإنما هو خبر... ولما رأينا المصحفَ يمسُّه الطاهرُ وغير الطاهر علمنا أنه عزّ وجل لم يعن المصحف،

وإنما عنى كتاباً آخر، وهو الذِكر الذي في السماء، لا يمسُّه إلا الملائكة.

فإن ذكروا حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «**كان النبي ﷺ ينهى أن يُسافر بالقرآن إلى أرض العدو، يخاف أن يناله العدو**»، فهذا حقّ يلزم اتباعه، وليس فيه أن لا يمسّ المصحفَ جنب ولا كافر. بل قد بعث عليه الصلاة والسلام إلى هرقل عظيم الروم كتاباً فيه قوله تعالى: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ**﴾، بعثه عليه السلام وهو موقن أن النصارى يمسّون هذا الكتاب...

هذا بعض ما أورده الإمام ابن حزم رحمه الله في هذه المسألة، وقد يخالفه العلماء كلياً أو جزئياً، أوردته لأبيّن أن الاطلاع على وجهات نظر المخالفين من الأمور الضرورية في التعايش بين المسلمين، بل بينهم وبين غيرهم أيضاً، وإن أكثر من رأيتُ من المثقفين، ومن طلبة العلم الشرعي لا يعرفون إلا رأياً واحداً، ولم يتيحوا لأنفسهم فرصة التعرف على الآراء الأخرى، وقديماً قيل: من لم يعرف اختلاف العلماءِ فليس

بعـالم، ومن لم يعـرف اختـلاف الفقـهاء لم يشمّ أنفـه رائـحة الفقه. والله تعالى أعلم.



الكيل بمكيالين

يعلَمُ العقلاء على اختلاف مِلَلِهم ونحلهم أن الإنسان لا بُدَّ أن يخطئ، فهو لا يصيب دائماً. وفي حديث أنسٍ رضي الله عنه، الذي أخرجه الأئمة أحمدُ والترمذي وابن ماجة والدارمي أن رسول الله ﷺ قال: «**كلّ بني آدم خطّاء، وخير الخطائين التوابون**»، وخطّاء: صيغة مبالغة، أي: كثير الخطأ، فإن كان هذا في أمر الدين، فمن باب أولى أن يكون في أمر الدنيا أكثر.

إذا عُلِمَ بما لا يدع مجالاً لِشَكٍّ عاقلٍ أنّ الإنسان كثيرُ الخطأ، فهل يليق بالمنصف طالبِ الحق أن يتعصّب لأفكاره؟! إن العاقل يُحسن الاستماع لآراء الآخرين بقصد الوصول إلى الصواب، وفي تراثنا الإسلامي حِكَمٌ مُشرقة لو طبقناها لنجونا من كثير من آفات الاختلاف المذموم، منها:

قول التابعي الجليل الثقة محمدِ بن عجلان رحمه الله: إذا أخطأ العالم (لا أدري) أُصيبت مقاتله.

وقد ذكر حافظ المغرب يوسفُ بنُ عبدالبر رحمه الله، في كتابه (الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء): أن

الإمام مالكاً رحمه الله ورضي عنه، وهو من هو في العلم ، سُئل مرةً عن ثمانٍ وأربعين مسألةً فقال في اثنتين وثلاثين منها: لا أدري!

وقدم عليه رجل من العراق بأربعين مسألةً فما أجابه إلا في خمس مسائل. وأكاد أجزم - والله تعالى أعلم - أن ذلك لم يكن عن جهل منه، إنما عن تورع، وعن عدم الوصول إلى الاطمئنان الكامل للجواب.

ويؤثر عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: خذ الحكمة، ولا يضرك من أي وعاء خرجت، كما يروى عن الإمام العظيم محمد بن إدريس الشافعيِّ رحمه الله أنه قال: ما ناظرت أحداً فأحببتُ أن يخطئ. وقولهُ: وَدِدت أن الناس لو تعلّموا هذه الكتب ولم ينسُبوها إليّ!

أيها القارئ الكريم: من أخطاء التفكير التي يؤدي اجتنابها إلى ائتلاف القلوب وتقارب العقول: تناقضُ الموازين، أو الكيل بمكيالين كما يقال. والمراد بذلك أن يستعمل الإنسان ميزانين مختلفين لوزن حالتين متشابهتين. ويحصل هذا في بعض الأمور الفقهية الخلافية دون أن ينتبه الواقع في هذا الخطأ إلى ما هو فيه من تناقض.

فنجد الشخص - مثلاً - يستشهد على صحة الرأي الشرعي الذي يؤيده بقول الإمام الذي يقلده، أو العالم الذي يميل إليه، في الوقت الذي لا يرضى فيه من غيره أن يستدل لرأيه المخالف بقول الإمام الذي يقلده أو العالم الذي يميل إليه، ويقول له: أريد الدليل من الكتاب أو السنة، ونسي أنه أتى بدليله من أقوال العلماء وفهمهم لا من الكتاب والسنة مباشرة!!

وتناقض الموازين، أو الكيل بمكيالين هو نوع من أنواع الظلم للحقيقة، وهو (ظلم معنوي) عند الحديث عن فقه الائتلاف وأدب الاختلاف، وقد يكون ظلماً مادياً يقع على أفراد، أو جماعات، أو شعوب، أو دول. وقد أشار القرآن الكريم إشارة رائعة إلى هذا النوع من الظلم (أعني: الكيل بمكيالين) في سورة المطففين؛ فقال سبحانه: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ (١) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (٣) أَلا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ (٤) لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾؟! فبدأت السورة بإعلان الحرب على المطففين، وهم الذين يبخسون حقوق الناس في الكيل والوزن عن الواجب لهم من الوفاء. جمع: مطفف؛ من الطفيف، وهو التافه القليل، لأن

ما يبخسُه المطفف شيء نزر حقير. وهو وعيد شديد لمن يأخذ لنفسه وافياً، ويعطي لغيره ناقصاً، قليلاً أو كثيراً.

وأنا أرى الشبه شديداً بين (التطفيف المادي) و(التطفيف المعنوي)، بل قد يكون الثاني أخطر بكثير في بعض الأحيان.

جاء في كتاب (الإمتاع والمؤانسة)، وهو مجموع مسامراتٍ في علوم وفنون ومعارفَ شتى حاضر بها الأديب العالم الفيلسوف أبو حيان التوحيدي الوزير أبا عبدالله العارض في عدة ليال. وكان مما دار بينهما في الليلة الأربعين، سؤالُ الوزير من أين دخلتِ الآفةُ على أصحاب المذاهب حتى افترقوا هذا الافتراق، وتباينوا هذا التباين، وخرجوا إلى التكفير والتفسيق، وإباحة الدم والمال، وردِّ الشهادة، وإطلاق اللسان بالجرح، وبالقَذْع، التهاجرِ، والتقاطع؟ فكان من الجواب:

«لما كانت المذاهبُ نتائجَ الآراء،. والآراءُ ثمراتِ العقول، والعقولُ منائحَ الله للعباد، وهذه النتائجُ مُختلفةٌ بالصفاء والكدر، وبالكمال والنقص، وبالقلة والكثرة، وبالخفاء والوضوح؛ وجب أن يجري الأمر فيها على الاختلاف والافتراق. وما دام الناسُ على فطر كثيرة، وعاداتٍ حسنةٍ

وقبيحة، ومناشئَ محمودةٍ ومذمومة، وملاحظاتٍ قريبة وبعيدة، فلابُد من الاختلاف في كلِّ ما يُختار ويُجتنب.. **وكلُّ من حاول رفع هذا فقد حاول رفعَ الفطرة، ونَفيَ الطباع، وقلبَ الأصلِ، وعكسَ الأمر، وهذا غير مُستطاعٍ ولا ممكن،** وقد قيل: إذا لم يكن ما تريد فأرد ما يكون. قال أبو سليمان: ولمصلحة عامة نُهي عن المِراء والجدل في الدين على عادة المتكلِّمين الذي يزعمون أنهم ينصرون الدين... وهم أبعدُ الناس من الطُّمأنينة واليقين». والله تعالى أعلم.



النص وتفسير النص

من القواعد المهمة في التفكير السّديد، التي إذا اتضحت في الأذهان قللتْ من الاختلاف، وقاربت بين القلوب: التفريقُ بين النص وتفسير النص، ونحصر حديثنا في القرآن الكريم والسنة المطهرة.

لا شك أن نصّ القرآن الكريم مقدّس؛ لأنه كلام الله سبحانه وتعالى، وهو منقول إلينا بالتواتر، فهو قطعي الثبوت، ويتلوه في الاحترام الأحاديث الصحيحة؛ لأنها كلام الرسول المعصوم ﷺ. لكنّ بعض الناس يُعطون فهمَهُم للنص، أو فهمَ العالمِ الذي يحبونه، والإمامِ الذي يتبّعونه مرتبة تساوي النص أو تقتربُ منه، ويَعدُّون من خالف فهمَهم مخالفاً للنص! ولا يخفى ما في هذا الأمر من البعد عن الحق والصواب، ولهذا السبب ضلّل أقوامٌ أقواماً، وفسّق أناس أناساً!

إن أكثر نصوص الكتاب والسنة ظنّية الدلالة؛ أي: تحتمل أكثر من معنى واحد، والبشر متفاوتون في: عقولهم، وعلومهم، وقوة فهمهم واستنباطهم؛ لذلك كان الاختلاف

بينهم في فهم تلك النصوص أمراً طبيعياً. ولو كانت النصوص لا تحتمل إلا معنى واحداً، أو كانت العقولُ والأفهام متطابقةً لتوحدتِ الآراء، واتفقتْ وجهات النظر. وشتان شتان بين من يقول: إن هذه الآية أو هذا الحديثَ خطأ (والعياذ بالله)، وبين من يقول: إن فهم فلانٍ لهذه الآية أو ذاك الحديثِ خطأ، وأنا أرى رأياً آخر، أو أرجّح فهماً آخر.

ولنوضح ما ذكرنا بمثالين:

١ ـ قال تعالى في سورة البقرة: ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ**﴾، يتربّصن، يعني: ينتظرن، والخبر هنا معناه الأمر، أي: يجب على المطلّقة أن تنتظر ثلاثة قروء، وهي مدة عِدّتها، قبل أن تَبِيْن. لكنْ ما المراد بالقُرءِ وهو في اللغة يعني الحيضَ ويعني الطهر؟ اختلف الفقهاء في ذلك، فقالت طائفة: المراد الحيض، ومنهم: عمر، وعلي، وابن مسعود رضي الله عنهم، وسفيان الثوري، وأبو حنيفة، وأحمد بن حنبل رحمهم الله، وقالت طائفة أخرى: المرادُ الأطهار، ومنهم عبدالله بن عمر، وزيد بن ثابت، وعائشة رضي الله عنهم، ومالك والشافعي رحمهما الله. وبهذا الاختلاف يكون أمثالنا في سعة.

٢ ـ ومن أمثلة الاختلاف في فهم النصوص قوله ﷺ: «**ذكاة الجنين ذكاة أمّه**» إذ تقرأ الكلمة بالرفع والنصب: ذكاةُ أمه، وذكاةَ أمه.

هذه رواية الترمذي. وفي رواية أبي داود، قال: «قلنا: يا رسول الله، ننحر الناقة ونذبح البقرة والشاة، فنجد في بطنها الجنين، أنلقيه أم نأكُلُه؟ قال: **كلوه إن شئتم، فإن ذكاتَه ذكاة أمه**». والذكاةُ – كما قال ابن الأثير رحمه الله في جامع الأصول –: الذبحُ والنحر، فالذبح في الحلق، والنحرُ في اللَّبة، وهي كالثُّغرة للإنسان. فمن أخذ برواية الرفع، أي: «ذكاةُ الجنين ذكاةُ أمّه» جعلها خبراً للمبتدأ، فتكون ذكاة الأم ذكاةً للجنين، ولا يحتاج الجنين إلى ذبح، ومن اختار رواية النصب كان المعنى عنده: ذكوا الجنين ذكاةَ أمه». قال العلامة اللغوي المحدث محمد طاهر الصديقي الهندي الفتني المتوفى عام ٩٨٦هـ رحمه الله، في كتابه القيم: مجمعُ بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار (وأنصح كل طالب علم شرعي أو لغوي باقتنائه) قال: «ويروى.. بالنصب بتقدير: ذكاة الجنين كذكاة أمه، فنُصب بعد نزع خافضه (يعني الكافَ، حرفَ الجر)، أو بتقدير: يُذكَّى تذكيةً مثلَ ذكاة أمه،

فلا بدّ عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً. ويُروى بنصبهما: (ذكاةَ الجنين ذكاةَ أمه)، ذكوا الجنين ذكاةَ أمه».

أيها القارئ الكريم: قد نجد بعض الصعوبة في متابعة هذا الكلام، مع أنه من أيسر الكلام فهماً على طلاب العلم الشرعي، وذلك لعدم تعودنا عليه. والذي رميتُ إليه من ذكر هذين المثالين، وأشباههما تُعد بالألوف المؤلفة، أن جلّ النصوص يحتمل أكثر من وجه واحد من وجوه التأويل، وأنَّ النصَّ شيءٌ، وفهمَ النصِ شيءٌ آخر، فيجب أن لا نخلط بينهما، ويجب أن لا نجعلَ الاختلاف في الفهم سبباً لاختلاف القلوب، أو للتعصب لما نراه صواباً، بل نرى في الاختلاف سعة، ونجعله مَصدراً لإخصاب العقول بالآراء المختلفة، ورؤية الأمور من زوايا متعددة. والله تعالى أعلم.



أحاديث نبوية تحث على المحبة

إذا كانت بعض أحكام الإسلام لا يُنكر تغيّرها بتغيّر الزمان والمكان؛ لأن المصلحة كامنة في هذا التغيير، فإن من أحكام الإسلام ما لا يتغيّر باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص، ونتحدث في هذه المقالة عن حكم منها أساسي في العلاقات الاجتماعية بين المسلمين، وهو محبة المسلم للمسلم. بل إن هذا الحكم يزداد أهمية وركنية في زمن الفتن والحروب والأخطار التي تتهدد المسلمين من داخلهم أو خارجهم. وما أفلح إبليس وجنوده من شياطين الإنس والجن في شيء فلاحَهم في تشويه هذا المعنى في نفوس كثير من المسلمين: أفراداً، وجماعات، وشعوباً، وأعراقاً، حتى صار واقعُهم الكالح الكئيب مُدمياً لقلوب الأصدقاء المخلصين مفرحاً لقلوب الأعداء الشانئين.

وقد تحدثنا في مقالة ماضية عن جانب من هذا المعنى، ونخصص هذه المقالة لاستعراض بعض التوجيهات النبوية الشريفة في هذا الموضوع، لنرى الاهتمام العظيم، والتوكيد المدهش على أمر المحبة، وما ذاك إلا لأنها من أهم الأركان التي يقوم عليها بناء المجتمع الإسلامي.

أخرج الأئمة مسلمٌ، وأبو داود، والترمذي رحمهم الله عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «**والذي نفسي بيده، لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم**». فبيّن عليه الصلاة والسلام أن دخول الجنة مرهون بالإيمان، وأن كمال الإيمان متوقف على التحابب، فما أعظم هذا!

وفي سُنن أبي داود، عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً كان عند النبي ﷺ، فمرّ رجل، فقال: يا رسول الله، إني لأُحبّ هذا، فقال له عليه الصلاة والسلام: «**أَعلَمْتَهُ**»؟ قال: لا، قال: «**فأعلِمْه**»! فلحقه فقال: إني أحبك في الله، قال: أحبّك الله الذي أحببتني له».

أيها القارئ الكريم: إذا تأملنا في ثواب المحبة لله، وهي المحبة التي يكون أساسها الدين، تقوم بقيامه، وتزول بزواله، ولا بأس بعد ذلك أن تصاحبها عوامل أخرى: كمحبتك شخصاً لعلمه، أو لفضله، أو لاتفاقك معه في هواية ما، أو لتعارفِ روحيكما وانسجام مزاجيكما - إذا تأملنا في ثواب هذه المحبة، ورأينا عظمتها، أدركنا أهمية هذه المحبة.

والأحاديث التي سأذكرها أكثرها معروفة لأكثرنا، ولكن هذا لا يمنع من تكرارها للتأمل فيها، واستحضار معانيها، لتزداد رسوخاً في القلب، ومن ثمّ تظهر آثارها في المجتمع.

روى الإمامان مالكٌ ومسلم رحمهما الله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقول الله تعالى يومَ القيامة: أين المتحابون بجلالي؟ اليوم أظلهم في ظلّي يوم لا ظل إلا ظلّي**»!!

قال الشيخ محمد عوامة في كتابه: «من صحاح الأحاديث القدسية» ما معناه: إذا أراد الله تعالى إظهار فضيلة هذه الطائفة من عباده، وهم الذي تحابوا من أجله، ناداهم نداء تكريم وتعظيم، ليُنجيهم من أهوال ذلك اليوم العصيب، فيكونوا آمنين مستريحين في ظلٍّ وارف كريم. وإعلام الله سبحانه لنا بهذا فيه حضّ ضمني لنا أن نتخلق بهذا الخلُق، وإلا فما الفائدة؟

وروى الإمام الترمذي رحمه الله حديثاً قدسياً آخر عن معاذ بن جبل قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله عزّ وجلّ: **المتحابون في جلالي لهم منابر من نور، يغبطهم النبيّون والشهداء**». وهذا لونٌ آخرُ من إكرام الله عز وجلّ

للمتحابين فيه، يجعلهم على أماكن مرتفعة، هي المنابر، وهذه المنابر من نورٍ يومِ القيامة الذي لا يعلم ماهيّته إلا الله سبحانه، فهو ليس كنور الدنيا. ومن عِظَم مكانةِ هؤلاء الصفوة أن أكرمَ عبادِ الله: الأنبياء ثم الشهداء يغبطونهم على ما هم فيه، ويتمنون أن يكونوا مثلهم. فإن قيل: كيف يتمنى الأنبياء مقامهم وهم أفضل منهم؟ فيمكن أن يقال: كل ما يتحلى به الإنسان ويتعاطاه من علم وعمل فإن له عند الله تعالى منزلةً لا يشاركه فيها من لم يتصف بها، وإن كان له من نوعٍ آخر ما هو أرفع قدراً، وأعزّ ذخراً، فيغبِطه بأن يتمنّى ويحبّ أن يكون مثلُ ذلك مضموماً إلى ماله من المراتب الرفيعة الشريفة».

وحديث قدسي آخر رواه الإمام مالكٌ رحمه الله في الموطأ. يقول الله تبارك وتعالى: «**وجبتْ محبتي للمتحابين فيَّ، والمتجالسين فيّ، والمتزاورين فيّ، والمتباذلين فيّ**». ووجبتْ، يعني: حقّتْ وثبتت. والمتجالسون والمتزاورون همُ الذين يجلس بعضُهم إلى بعض، ويزور بعضُهم بعضاً. والمتباذلون همُ الذين يبذُلون لإخوانهم في الله ما لديهم من غالٍ ورخيص. قال الإمام الغزالي رحمه الله في الإحياء: «إن

حبَّ الله سبحانه إذا قوي أثمر حُبَّ كلٍّ من يقوم بحق عبادة الله في علم أو عمل، وأثمر حبّ كلّ من فيه صفة مرضيّة عند الله؛ من خلق حسَن، أو تأدّبٍ بآداب الشرع، وما من محب للآخرة، أو محب لله إلا إذا أخبر عن حال رجلين: أحدُهما عالم عابد، والآخر جاهل فاسق، إلا وجد في نفسه ميلاً إلى العالم العابد، فذلك الميل هو حبّ في الله ولله من غير حظّ».

روى الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه في كتاب البرِّ والصلة والآداب، في باب فضل الحب في الله عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، عن النبي ﷺ: «**أن رجلاً زار أخاً له في قرية أخرى، فأرصد الله على مَدْرجته ملكاً** (والمدرجة: هي الطريق، لأن الناس يدرجون عليها ويمشون، وأرصد الملكَ، أي: أمره أن يقعد على الطريق يحفظه ويترقبُ وصولَه). **فلما أتى عليه قال: أين تريد؟ قال: أريد أخاً لي في هذه القرية. قال (الملك): هل لك عليه من نِعمةٍ تربُّها؟** (أي: هل لك عنده مصلحةٌ دنيوية جئت تطلبها وتستوفيها) **قال (الرجل): لا، غير أني أحببتُه في الله عزّ وجلّ. قال (الملك): فإني رسول الله إليك، بأن الله قد أحبّك كما أحببته فيه**».

وروى الأئمة أحمد وابن حبان، والحاكم، وأبو يعلى بألفاظ مختلفة، ما رواه أبو داودَ رحمه الله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال، قال رسول الله ﷺ: «**إنّ من عبادِ الله لأُناساً ما هم بأنبياء ولا شهداء، يغبِطهمُ الأنبياء والشهداء يوم القيامة بمكانهم من الله. قالوا: يا رسول الله، تُخبرنا من هم؟ قال: هم قومٌ تحابُّوا برُوح الله على غير أرحامٍ بينهم، ولا أموالٍ يتعاطَونها، فو الله إن وجوهَهُم النورُ، وإنهم لعلى نور، لا يخافون إذا خاف الناس، ولا يحزنون إذا حزن الناس**، وقرأ هذه الآية: **﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾**».

فهؤلاء قومٌ تحابوا بروح الله، أي: محبةً خالصة لله تعالى، ليس بينهم قرابةُ رحم، ولا مصلحةٌ مادية، فنالوا هذا الأجر العظيم، وبلغوا منزلةً تنقطع الأعناق دون الوصول إليها، وأَمِنوا واستراحوا يوم الهول الأعظم، والحزنِ الأكبر، والشرِّ المستطير.

قال الإمام الحافظ إسماعيل بنُ كثير رحمه الله في تفسيره لقوله تعالى في سورة يونسَ عليه السلام: **﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾**

فيما يستقبلونه من أهوال الآخرة، ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ على ما وراءهم في الدنيا. ثم ذكر الحديث الشريف الذي أخرجه الإمام أحمد رحمه الله عن أبي مالكٍ الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يأتي من أفناء الناس ونوازعِ القبائل قومٌ لم تتصل بينهم أرحام متقاربة، تحابُوا في الله، وتصافَوا في الله، يضع الله لهم يوم القيامة منابرَ من نور، فيجلسُهم عليها، يفزع الناس ولا يفزعون، وهم أولياء الله الذين لا خوف عليه ولا هم يحزنون**».

أيها القارئ الكريم:

حريٌّ بالمسلم والمسلمة أن يعتنيا حقَّ العناية بهذا المعنى الذي أحسبه قد غاب - أو كاد - من واقع المسلمين، وكادت تقضي عليه - إلا عند صفوة قليلة - نوازعُ قبلية، أو اجتماعية، أو إقليمية، أو مالية، أو شخصية.

ولو سادت المحبة في الله بين المسلمين في هذه الظروف العصيبة التي تمرّ بهم، والقوارعِ التي تنزل بهم، لتغيّر الكثيرُ من أحوالهم إلى الأحسن. ولو عرفوا آداب الاختلافِ وفقهَه، وسبلَ الائتلاف وطرائقه لما كان منهم ما نراه كلَّ يوم مما تدمى له قلوب المخلصين. أنا لا أقول: إن هذا العاملَ وحده

كفيلٌ بأن يعيد المسلمين إلى رشدهم ومجدهم، لكنه ركن ركين وأسٌّ متين من لوازم العودة المرجوة.

ومما له صلةٌ وثقى بهذا المعنى الأحاديثُ الشريفة التي وردت تحت عنوان: من أحبّ قوماً كان معهم. ومنها ما رواه الإمامان الجليلان البخاري ومسلمٌ رحمهما الله وغيرهما، عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، «أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الساعة فقال: متى الساعة؟ قال: **وما أعددت لها؟** قال: لا شيء، إلا أني أحبّ الله ورسوله. فقال عليه الصلاة والسلام: **أنت مع من أحببت**».

قال أنسٌ رضي الله عنه راوي الحديث: فما فرحنا بشيء فَرَحَنا بقول النبي عليه الصلاة والسلام: أنت مع من أحببت.

قال أنس: فأنا أحبّ النبي ﷺ وأبا بكرٍ وعمر، وأرجو أن أكون معهم بحبي إياهم، وإن لم أعمل أعمالهم.

وفي رواية أخرى قال: «بينما أنا ورسول الله ﷺ خارجان من المسجد، فلقينا رجلٌ عند سُدّةِ المسجد (أي: عند بابه)، فقال: يا رسول الله: متى الساعة؟ قال: **ما أعددتَ لها؟** فكأن الرجل استكان (أي خجِلَ من نفسه واستحيا، وذَلّ؛ من

الاستكانة، وهي: الذل والخضوع)، فقال: يا رسول الله، ما أعددت لها كثير صيامٍ، ولا صلاةٍ، ولا صدقة، ولكني أحب الله ورسوله، قال: **أنت مع من أحببت**».

وعند أبي داود: «**المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يُسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته...**» وفي صحيح مسلم وغيره: «**من نفّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسّر على معسر يسّر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه.. ومَنْ بطأً به عَمله لم يُسرع به نسَبهُ**».

نسأل الله سبحانه أن يرزقنا حبَّه، وحبّ نبيّه ﷺ، وحبَّ الصالحين من عباده، وأن يمحوَ الحزازاتِ والضغائنَ من قلوب المسلمين، ويجعلَها أنقى من ماء السماء، وأن يجمع كلمتهم، ويوحّد صفوفهم، وأن يرزقهم الأخذ بأسباب العزة والنصر، فقد طال عليهم أمد الضعف والذل والتناحر والتخاذل، وكثر النهش والبطش والفتك بهم، فمتى تَقَرُّ بذلك العيون، وتتشرح الصدور؟ ﴿**قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيباً**﴾.

رفع الملام عن الأئمة الأعلام

إذا كان الائتلاف بين المسلمين واجباً محتّماً عليهم في أوقات السّلم والسرّاء، فهو في أوقات المحن والفتن والبلاء أشدّ وجوباً، وأكثر حتمية. وإن ما نراه ونسمعه اليوم من الظلم والقتل، والتشويه والتنكيل، والتيتيم والترميل، والإحراق والتدمير، هو ثمار مرة لبذور خبيثة شاركنا في زراعتها، وتعهدنا أشجارها بالرعاية والسقاية حتى صار طلعها كأنه رؤوس الشياطين!!

وقد قيّض الله لهذه الأمة على مرّ عصورها رجالاً حملوا الرايات؛ فمنهم من كان مجاهداً، ومنهم من كان مربياً، ومنهم من كان عالماً، ومنهم من أخذ من كل طرف بحظ وافر، وأحسَب أن ابن تيمية رحمه الله، كان واحداً من أولئك الأفذاذ الذين فتح الله على قلوبهم، ونورها بنور القرآن والسنة، فكان منه ما كان من العلم والجهاد والتربية وما سواها.

ويناسب ظروفَنا التي نحن فيها، وهي محنٌ وفتن تحتّم علينا أن نلتقي ونتآلف بالعقول والقلوب، والأقوال والأعمال، والأرواح والأبدان، كما يناسب موضوع هذه الصفحات،

أن نتحدث عن كتيّب صغير الحجم كثير العلم، كبير الفائدة لهذا الإمام الحافظ المجاهد أحمدَ بنِ تيمية رحمه الله عنوانه: (رفع الملام عن الأئمة الأعلام)، نقتطف منه بعض ما جاء فيه مما يناسب المقام، ونسمح لأنفسنا بالتصرف بالعبارة تصرفاً توضيحياً؛ لأن أسلوب الكتاب أسلوب علمي شرعي قد يجد فيه غير المختصّين شيئاً من الصعوبة والعسر.

مَنْ هم الأئمة الأعلام؟ إنهم الأئمة الأربعةُ المشهورون عندنا، ومن شاكلهم، أو قاربهم، أو فاقهم... إنهم أمثالُ أبي حنيفةَ، ومالكٍ، والشافعيِّ، وأحمدَ، وجعفرَ الصادق، وزيد بن عليّ، والأوزاعي، والليث ابن سعد، والطبريِّ، والبخاريِّ، ومسلمٍ، والعزِّ بن عبدالسلام، وابن حجر، والنووي رحمهم الله، ومئات آخرون.

هدف الرسالة - إذن - رفعُ المَلام عن هؤلاءِ الأعلام في أخطائهم، أو مخالفاتهم، أو اجتهاداتهم.

يقول رحمه الله: يجب أن نعلم أنه ليس أحد من الأئمة - المقبولينَ عند الأمة قبولاً عاماً - يتعمّد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سُنته، دقيقٍ ولا جليل. فإنهم

متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباعه، وعلى أن كل واحد من الناس - كائناً مَن كان - يؤخذ من قوله ويُترك، إلا هو عليه الصلاة والسلام. وإذا وُجد لواحدٍ من هؤلاء الأئمة قول جاء حديث صحيح بخلافه فلا بدّ له من سبب في تركه.

ويذكر - رحمه الله - عشرة أسباب في أربعين صفحة نختار منها أولها، وهو: أن يكون الحديث الشريف لم يبلغ ذلك الإمام. وهذا السبب هو الغالب على أكثرِ ما يوجد من أقوال السّلف مخالفاً لبعض الأحاديث؛ فإن الإحاطة بحديث رسول الله ﷺ لم تكن لأحد من الأمة. وقد كان النبي عليه الصلاة والسلام يحدّث، أو يفتي، أو يقضي، أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً، ويبلّغُه أولئك - أو بعضهم - لمن يبلّغونه، فينتهي علم ذلك إلى من شاء الله تعالى من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ثم في مجلس آخر قد يحدّث عليه الصلاة والسلام، أو يفتي، أو يقضي، أو يفعل شيئاً، ويشهده بعض من كان غائباً عن ذلك المجلس، ويبلّغونه لمن أمكنهم؛ فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء، وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء.

وإنما يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم أو جودته، وأما إحاطة شخص واحد بجميع حديث رسول الله ﷺ فهذا لا يمكن ادعاؤه.

قد يقول قائل: إننا في عصر الحاسب الآلي نستطيع أن نجمع الغالبية العظمى من الأحاديث ونطّلع عليها بلمسة زر في وقت قصير. أقول: هذا صحيح، وهذه مزيّة غالية وفائدة عالية، ولكنّ الحاسب معتمدٌ على من أدخل البيانات فيه، وهذه الأحاديث لها رجال رووها، وحال هؤلاء الرجال علمٌ متلاطم الأمواج تختلف فيه الآراء اختلافَها فيما سواه لا يملك الحاسب، ولا محاسب الحاسب أمامها شيئاً.

لا شك أن اطلاع العالم أو طالبِ العلم اليومَ أيسرُ وأسهل، وهذا التيسير له فوائد لا تنكر، إلا أنه ليس كلَّ شيء، إذ الاطلاع شيء، والعلم، والذكاء، والفهمُ، والقدرة على الاستنباط، والتنزه عن الهوى، والإخلاصُ لله تعالى شيء آخر، وكل هذه العواملِ وسواها لها أثر مباشر في الفقه والفتوى وما إليهما.

إن مقولة: هُمْ رجالٌ ونحن رجال صحيحةٌ من وجه (الذكورة) دائماً، ولا تصحّ - في كثير من الأحيان - من حيثُ

الرجولةُ الحقُ والإمامةُ في العلم، والفقهُ في الدين. فنحن ذكور مثلُهم. ولكنّ ما أقلَّ أمثالَهم فيما عدا ذلك!!

أما الخيام فإنها كخيامهم

وأرى نساءَ الحيِّ غيرَ نسائهم!!

ومع ذلك ففي الأمة المسلمة - إن شاء الله - خير كثير.

أيها القارئ الكريم: هذه إهابةٌ من قلب يُحرّقه الحزن على واقع المسلمين، إهابةٌ بكل مسلم ومسلمة أن يُحبَّ بعضنا بعضاً، ويعفوَ بعضُنا عن بعض، وأن نقبل الأعذار، بل نلتمسها لكلّ من يخالفنا. وكيفَ نقطع - في غير ما هو بدهي أو معلوم من الدين بالضرورة - أننا على صواب، وأنّ رأينا هو الحق، ونحن غير معصومين، بل خطّاؤون خطّاؤون؟! اللهم ألف بين قلوبنا، ووحد صفوفنا، وحقق لنا وبنا نصر دينك، وإعزازَ كلمتك إنك أكرم مسؤول وأرجى مأمول.



رسالة الأُلفة بين المسلمين

نتحدث في هذا المقال - مرة أخرى - عن رسالة للإمام ابن تيمية رحمه الله صغيرة الحجم غزيرة النفع طبعت قديماً بعنوان: «خلاف الأمة في العبادات...» وأعيد طبعها تحت عنوان: « خلافُ الأمة في صفات العبادات لا يقتضي الشقاقَ والنزاعَ، ولا يورث الريبةَ في أحكام الشريعة في كتاب بعنوان: «رسالة الأُلفة بين المسلمين...».

قال رحمه الله وغفر له: قاعدةٌ في صفات العبادات الظاهرة التي حصل فيها تنازع بين الأمة في الرواية والرأي؛ مثلِ الأذان، والجهر بالسملة، والقنوت في الفجر، والتسليم في الصلاة، ورفع الأيدي فيها، ووضع الأكف فوق الأكف، ومثل: التمتع، والإفراد، والقِران في الحج، ونحو ذلك؛ فإن التنازع في هذه العبادات الظاهرةِ والشعائر أوجبَ أنواعاً من الفساد الذي يكرهه الله ورسوله وعباده المؤمنون!!

ثم ذكر عدداً من أنواع الفساد الناشئ من الاختلاف والتنازع، ثانيها: ظلمُ كثير من الأمة، أو أكثرهم بعضَهم لبعض، وبغيُهم عليهم، تارةً بنهيهم عما لم ينه الله عنه،

وبُغضِهم على ما لم يبغضهُمُ الله عليه، وتارةً بترك ما أوجب الله من حقوقهم وصلتهم لعدم موافقتهم لهم على الوجه الذي يؤثرونه...

وثالث هذه المفاسد. اتباع الظن وما تهوى الأنفس، حتى يصير كثير منهم مَدِيناً باتباع الأهواء في هذه الأمور المشروعة، وحتى يصير في كثير من المتفقهة والمتعبدة من الأهواء من جنس ما في أهل الأهواء الخارجين عن أهل السنة والجماعة!!!

ثم قال: وباب الفساد الذي وقع في هذه الأمة، بل وفي غيرها، هو التفرق والاختلاف؛ فإنه وقع بين أمرائها، وعلمائها، وملوكها، ومشايخها، وغيرهم من ذلك ما الله به عليم، وإن كان بعض ذلك مغفوراً لصاحبه لاجتهاده الذي يُغفَر فيه خطؤه، أو لحسناته الماحية، أو توبته، أو لغير ذلك.

أيها القارئ الكريم:

ثم يذكر شيخ الإسلام رحمه الله بعض الأمثلة على أن عامة الاختلافات في صفات العبادات إنما هي في الاستحباب والكراهة دون الوجوب والتحريم فيقول: ... فإن

الرجل إذا حجّ متمتعاً أو مفرداً أو قارناً كان حجُّه مجزئاً عند عـامـة المسلمين.. وكـذلك الأذان رجَّع فـيـه أو لم يرجع (والترجيع في الأذان: أن يكرر المؤذن الشهادتين جهراً بعد أن يقولهما مخافتة) فهو أذان صحيح عند جميع سلف الأمة وعامة خَلَفها، وسواء ربّع التكبير في الأذان أو ثناه (أي قال: الله أكبر مرة مرة دون وصل مع الثانية). وكذلك الإقامة يصح فيها الإفراد والتثنية (أي: إفراد وتثنية: حي على الصلاة، حي على الفلاح)، وكذلك الجهر بالبسملة والمخافتة، وكما ثبت في صحيح مسلم عن سيدنا عمر رضي الله عنه وأرضاه أنه كان يجهر بدعاء الاستفتاح: «سبحانك اللهم وبحمدك..» وفعل هذا بين المهاجرين والأنصار مع أن السنة الراتبة فيه المخافتة. وكان من الصحابة من يجهر بالاستعاذة، ومنهم من يجهر بالبسملة، وكذلك القنوت في الفجر، والقنوت في الوتر هل هو في جميع السنة أو في النصف الثاني من شهر رمضان فقط، والتسليمةُ الثانية هل هي مشروعة في صلاة الجنازة أم ليست مشروعة؟ هو نزاع في الاستحباب، وكذلك تكبيرات العيد الزوائد، وكذلك أنواع التشهدات، كلُّها جائز، وأنواع الاستفتاح في الصلاة، وأصل الاستفتاح... إلى أن يقول: ويكون ذلك بمنزلة القراءات في

القرآن، فإن جميعها جائز، وإن كان من الناس من يختار بعض القراءات على بعض. ولا يجوز التفرّق بذلك بين الأمة، ولا أن يُعطى المستحبّ فوق حقّه، ولا يجوز أن تجعل المستحبات بمنزل الواجبات.. بل قد يكون تركُ المستحبات لمعُارِضٍ راجح أفضلَ من فعلها، بل الواجباتُ كذلك، (أي ترك الواجبات لمعارض راجح ومصلحة).

ويورد المعنى نفسَه في «الفتاوى الكبرى» عن حديثه عن القراءة في صلاة الجنازة، وأنا أنقل قوله ليكون أنموذجاً لنا نطبّقه في كثير من المسائل، حتى نجتنب الخلاف في الرأي الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى المجادلة وتنافر القلوب.

قال رحمه الله: «أعدل الأقوال في القراءة في صلاة الجنازة أنها مستحبة ليست واجبة، فإن السلف فعلوا هذا وهذا، .. كانوا يصلون على الجنازة بقراءة وغير قراءة، كما كانوا يصلّون تارة بالجهر بالبسملة، وتارة بغير جهر بها، وتارة باستفتاح وتارة بغير استفتاح، وتارة برفع اليدين في المواطن الثلاثة، وتارة بغير رفع اليدين، وتارة يسلّمون تسليمتين وتارة تسليمة واحدة، وتارة يقرؤون خلف الإمام بالسرّ وتارة لا يقرؤون، وتارة يكبرون على الجنازة أربعاً، وتارة خمساً وتارة

سبعاً... فهذه الأمور، وإن كان أحدها أرجحَ من الآخر فمن فعل المرجوح فقد فعل جائزاً، وقد يكون فعلُ المرجوح أرجحَ للمصلحة الراجحة، كما يكون تركُ الراجح أحياناً أرجح لمصلحة راجحة».

إن من أهمّ النقاط التي يجب أن تكون واضحة في أذهان الناس عامة، وفي أذهان العلماء خاصة، أن ما يجزم به واحدٌ منهم ويرى أنه وحده الصواب في مسألة ما لا يجوز له أن يلزم به الناس؛ لأن غيره أيضاً قد يجزم بخلافه ويرى أنّ الصواب لا يعدوه، وهذه القاعدة قد قررها عدد من الأئمة الأجلة في القديم والحديث، ولكن - مع الأسف - لم تطبَّق في الواقع كما ينبغي أن تطبق. وحتى الذين قرروها غفلوا عنها في بعض الأحيان. ولا معصومَ إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. نسأل الله تعالى أن يجمع قلوبنا وإن اختلفت آراؤنا، ويوحّد جهودنا وإن اختلف اجتهادنا، ويحقق لنا وبنا نصر دينه وتحكيم شريعته ورفع رايته إذ كفانا ما ذقنا من الذل والقهر والظلم والهوان!.



الإمام أبو حنيفة

سنتحدث في هذه المقالة والمقالات الثلاثِ التي تليها - إن شاء الله - حديثاً مختصراً عن الأئمة الأربعة الأعلام المشهورين عندنا، وهم - بحسب التسلسل الزمني -: أبو حنيفةَ، ومالكٌ، والشافعي، وأحمدُ بنُ حنبل، رحمهم الله، ورضي عنهم وأرضاهم، وجزاهم عن الإسلام والمسلمين أجزل جزاء وأوفاه.

ومناسبة الحديث عن هؤلاء الأئمة الأجلة في كتاب يتحدث عن فقه الائتلاف: أن عامة المسلمين ينتمون إلى مدارسهم، ولكنّ أتباع كل مدرسة، أو مذهب، إن عرفوا، فلا يعرفون إلا فضلَ إمامهم ومناقبه، ويجهلون فضائل الأئمة الثلاثة الباقين؛ ولذلك يغمطونهم حقّهم، ويعتقدون أن إمامهم مقدّم على من سواه، مع جهلهم بمن سواه، إلا آحاداً من العلماءِ وطلبة العلم الذين درسوا المذاهب الأربعة، واختاروا أحدها عن اقتناع وتمحيص، وما أندرهم!

الهدف - إذن - معرفةُ مناقبهم جميعاً مقدِّمةً لتوقيرهم، ولكي يحترم المقلدون من مذهبٍ المقلدين من المذاهب

الأخرى، ولا يمنعُ هذا المختصين من المناقشة الحرة النزيهة المتأدبة بأدب الشرع الحنيف، والأخذ بما يترجح لكل واحد منهم. ونبدأ بالحديث عن أول الأئمة وأقدمهم أبي حنيفة النعمان رحمه الله.

ولد الإمام أبو حنيفة رحمه الله سنةَ ثمانين للهجرة وتوفي سنة مئةٍ وخمسين وعمره سبعون عاماً. كان رحمه الله حسنَ الوجه، حسن الثياب، طيب الريح، حسن المجلس، شديد الكرم، حسنَ المواساة لإخوانه.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: الناس عِيالٌ على أبي حنيفة في الفقه، يعني: كأنه هو الأستاذ وهم التلاميذ. يقال في اللغة: عَيِّلُ الرجل: أهل بيته الذين يكفُلُهم، جمع: عِيال، يقال: عنده كذا وكذا عيّلاً، أي كذا وكذا نفساً من العيال. وقال: ما رأيتُ أحداً أفقه من أبي حنيفة (يعني: ما علمتُ، لأن الشافعي رحمه الله ولد في العام الذي توفي فيه أبو حنيفة). وهذا رأي الإمام عبدالله بن المبارك أيضاً. وقد قال: إن كان الأثرُ (يعني: الحديث) قد عُرف، واحتيج إلى الرأي، فرأيُ مالك، وسفيانَ، وأبي حنيفة، وأبو حنيفةَ أحسنهم، وأدقهم فطنةً، وأغوصُهم على الفقه، وهو أفقه الثلاثة.

قال إسماعيل بن سالم البغدادي: ضُرِب أبو حنيفة على الدخول في القضاء فلم يقبل القضاء. قال: وكان أحمد بنُ حنبل إذا ذَكر ذلك بكى وترحم على أبي حنيفة، وذلك بعد أن ضُرب الإمام أحمد. قال الحافظ البغدادي في تاريخه: والصحيح أن أبا حنيفة توفي وهو في السِّجن.

وروى عن خارجةَ قال: دعا أبو جعفرٍ أبا حنيفة إلى القضاء، فأبى عليه، فحبَسه، ثم دعا به يوماً فقال: أترغبُ عما نحن فيه؟ قال: لا أصلح للقضاء، فقال له: كذبت، ثم عرض عليه مرة ثانية، فقال أبو حنيفة: قد حكم عليّ أمير المؤمنين أني لا أصلح للقضاء، لأنه ينسبني إلى الكذب، فإن كنت كاذباً فلا أصلح، وإن كنت صادقاً فقد أخبرته أني لا أصلح! فردّه إلى السِّجن.

وقيل للإمام مالك رحمه الله: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم، رأيت رجلاً لو كلّمك في هذه السارية (يعني: عمودَ المسجد) أن يجعلها ذهباً لقام بحجته. يعني: أنه من قوة حجته يستطيع أن يثبت لك أن هذه السارية من ذهب مع أنك تراها من خشب، أو سواه.

أيها القارئ الكريم: من المعايير التي تعرف بها قيمة الرجل أقوال العظماء فيه، هذا مع الاحتياط الواجب فيما يكون من تحاسد الأقران، أو الأخطاء التي يقع فيها بعض العلماء عندما يقدح أحدهم في الآخر.

ومن العظماء الذين أثنوا على أبي حنيفة الإمام الفضيل ابنُ عياض رحمه الله إذا قال: كان أبو حنيفة رجلاً فقيهاً معروفاً بالفقه، مشهوراً بالورع، واسع المال، ومعروفاً بالإفضال على كل من يُطيف به، صبوراً على تعليم العلم بالليل والنهار، حَسَنَ (العبادة) بالليل، كثير الصمت، قليلَ الكلام، حتى تردَ مسألة في حلال أو حرام، فكان يُحسن أن يدُل على الحق، هارباً من مال السلطان. وكان إذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح اتبعه، وإن كان عن الصحابة والتابعين، وإلا قاس وأحسن القياس.

قال صاحبه الإمام القاضي أبو يوسف: ما رأيت أحداً أعلم بتفسير الحديث، ومواضع النكت فيه (أي: المسائل الغامضة الدقيقة) من أبي حنيفة. وما خالفت أبا حنيفة في شيء قط فتدبرته إلا رأيت مذهبه الذي ذهب إليه أنجى في الآخرة. وكنت ربما مِلتُ إلى الحديث، وكان هو أبصر بالحديث الصحيح مني.

ونختم الحديث عن أبي حنيفة بقصتين تدل الأولى على حلمه، والثانية على ذكائه.

قال عبدالرزاق: شهدت أبا حنيفة في مسجد الخِيف، فسأله رجل عن شيء فأجابه. فقال الرجل: إن الحسن يقول كذا وكذا. قال أبو حنيفة: أخطأ الحسن، فجاء رجلٌ مُغَطًّى الوجه فقال له: من أنت يا ابن الزانية حتى تقول: أخطأ الحسن؟! ثم مضى، فما تغيّر وجه الإمام رحمه الله ولا تلوّن، ثم قال: إي والله، أخطأ الحسن وأصاب عبدالله بنُ مسعودٍ رضي الله عنه.

والقصة الثانية: دعا الخليفة أبو جعفرَ المنصورُ أبا حنيفة، فقال الربيعُ حاجب المنصور - وكان يعادي أبا حنيفة -: يا أمير المؤمنين، هذا يخالف جدك عبدالله بن عباس رضي الله عنهما الذي يقول: إذا حلف رجل على اليمين ثم استثنى بعد ذلك بيومٍ أو يومين جاز الاستثناء، وأبو حنيفة يقول: لا يجوز الاستثناء إلا متصلاً باليمين. فقال أبو حنيفة يا أمير المؤمنين، إن الربيع يزعم أنه ليس لك في رقاب جندك بيعة! قال: وكيف؟ قال: يحلفون لك، ثم يرجعون إلى منازلهم فيستثنون، فتبطلُ أيمانهم. فضحك المنصور وقال:

يا ربيع لا تَعْرِضْ لأبي حنيفة.

هذا هو الإمام أبو حنيفة الذي كان يقول: «قولنا هذا رأي، وهو أحسنُ ما قدرنا عليه. فمن جاءنا بأحسنَ من قولنا فهو أولى بالصواب منا». فرحمه الله، ورضي عنه وأرضاه.



الإمام مالك

تُعرف أقدار الرجال بموازين عدة، منها: سيرتهم وسلوكهم، ومنها ما خلّفوه وراءهم من آثار وأعمال، ومنها ما قاله الخيّرون فيهم. فإن كان حاصل هذه المقاييس، أو أحدِها، أو أكثرَ منها، عظيماً، كان قدر الرجل عظيماً. وبهذه المقاييس كلِّها، وبكثير غيرها، كان الإمام مالكٌ، إمامُ دار الهجرة، عظيماً، بكل ما تعنيه العظمة من آفاق وأعماق، وأبعاد وامتداد، فرحمه الله وأكرم مثواه، ورضي عنه وأرضاه، وجمعنا به في دار كرامته لحبّنا إياه، «**فالمرء مع من أحبَّ**»، كما قال الصادق المصدوق ﷺ.

روى عددٌ من الأئمة الكبار، أحاديثَ عن رسول الله ﷺ، في أسانيدها مقال، لو صحّتّ لكانت أعظمَ ثناءٍ يمكن أن ينالَه رجلٌ بعد أصحاب نبينا صلوات الله وسلامه عليه، منها:

- عن أبي هريرة رضي الله تعالى عن أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال: «**يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة**».

قال الإمام سفيان بن عينية: أَظنه مالكَ بنَ أنس.

- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يخرج الناس من المشرق والمغرب، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم أهل المدينة**».

أما ما قاله الأئمة العظام في هذا الإمام العظيم فكثير أجتزئ منه بما يلي:

- قال الإمام العلَم سفيان بن عيينة رحمه الله: وما نحن عند مالك بن أنس؟ إنما كنا نَتَّبَّعُ آثار مالك، وننظر الشيخَ إن كان كتبَ عنه مالكٌ كتبنا عنه.

وابن عيينة هو الذي يقول عنه الإمام الشافعي: لولا مالك وابن عيينة لذهب عِلمُ الحجاز!

- ويقول الشافعي رحمه الله عن أستاذه: مالك بن أنسٍ معلّمي، وعنه أخذت العلم. ويقول: إذا جاءك الحديث عن مالك فشُدَّ به يديك. وإذا جاء الأثَر فمالكٌ النجم. ويقول: إذا ذكر العلماء فمالكٌ النجم، وما أحدٌ أَمَنَّ عليَّ من مالك بن أنس.

- وقال الإمام عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله: ما رأيت أحداً أعقلَ من مالك بن أنس.

- وقيل للإمـام أحمد بن حنبل رحمه الله: يا أبا عبدالله، رجل يريد أن يحفظ (الحديث الذي يرويه رجل واحد بعينه عن رسـول الله ﷺ)، حـديث مَنْ ترى له؟ قـال: يحـفظ حـديث مالك!!

- وقال الإمام يحيى بن معين رحمه الله: كان مالكٌ من حُجج الله على خلقه.

- وقال الإمام النَّسائي رحمه الله: أمناء الله عزّ وجلَّ على علم رسوله عليه السّلام: شُعبةُ بن الحجاّج، ومالك بن أنس، ويحيى بنُ سعيد القطان. وما أحدٌ عندي - بعد التابعين - أنبلُ من مالك بن أنس، ولا أحد آمَنُ على الحديث منه.

هذه ستة نُقولٍ، هي غيضٌ من فيض الثناء على الإمام مالك رحمه الله، من عظماء يعرفون أقدار الرجال، فيها الكفاية إن شاء الله.

أما فضائل الإمام مالك الشخصية وأخلاقه، فهي كذلك بحرٌ يغرق فيه أمثالنا في هذا الزمان، فقد كان - إلى جانب علمه - متواضعاً، تقياً، عفيفاً، مخلصاً، ورعاً....

سُئل عن ثمانٍ وأربعين مسألة، فقال في اثنتين وثلاثين منها: لا أدري! وقال خالد بنُ خِداش: قدمتُ على مالك من العراق (إلى المدينة المنورة) بأربعين مسألة، فسألتُه عنها، فما أجابني منها إلاّ في خمس مسائل. وقال مالك: كان (التابعي الثقة) ابنُ عجلان يقول: إذا أخطأ العالم قول: (لا أدري) أُصيبت مقاتلُه. وروى: ينبغي للعالم أن يورِّثَ جلساءه قول: (لا أدري)، حتى يكون ذلك أصلاً في أيديهم يفزعون إليه (أي: دستوراً يلجؤون إليه)، فإذا سُئل أحدهم عما لا يدري، قال: لا أدري.

ولما حجّ الخليفة أبو جعفر المنصور، دعا الإمام مالكاً، وأخبره بعزمه على أن يأمر بنسخ كتابه (الموطأ)، ويبعث بنسخه إلى الأمصار، ويأمر الناس بالعمل به، وتركِ ما دونه، لأنّ أصلَ العلم روايةُ أهلِ المدينة وعلمُهم.

فأجاب الخليفةَ: «لا تفعلْ هذا، فإن الناس قد سبقت لهم أقاويلُ، وسمعوا أحاديثَ، ورووا رواياتٍ، وأخذ كل قوم بما سِيق لهم، وعمِلوا به، ودانوا به، من اختلافِ أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، وإنَّ ردَّهم عما اعتقدوه شديد، فدعِ الناس وما هم عليه، وما اختار أهلُ كل بلد لأنفسهم».

وكان مالك - رحمه الله - رجلاً مهيباً، وجيهاً عند العامة وعند السلاطين على حدّ سواء. قال: دخلت على أبي جعفر، فرأيتُ غير واحدٍ من بني هاشم يُقبّل يده المرّتين والثلاث، ورزقني الله العافية من ذلك، فلم أقبّل له يداً.

ولما طلب إليه الخليفة المهدي أن يصحبه إلى مدينة السلام، قال لرسول الخليفة: قال رسول الله ﷺ: «**والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون**»، ولم يذهب!

وكما امتُحن غير مالك رضي الله عنه عند الولاة امتحن هو أيضاً، وذلك لجرأته في الحق، وعدم كتمانه للعلم:

ذُكر أن الخليفة المنصور نهاه أن يحدّث بحديث رسول الله ﷺ: «**ليس على مُسْتكرهٍ طلاق**»، ثم دسّ إليه من يسأله عنه فحدّث به على رؤوس الناس. وقد غضب عليه والي المدينة، فجرّده من ثيابه، ومدّه، وضربه بالسياط (وكان عمره إذ ذاك حوالي خمساً وخمسين سنة!!)، ومُدّت يده حتى انخلعت كتفه!! حتى كان بعد ذلك إذا قام من مجلسه حمل يده المتضرّرة بيده الأخرى!!

قال إسماعيل بن أبي أويس: اشتكى مالك، فسألت بعض أهلنا عما قال عند الموت، فقالوا: تشهّد، ثم قال: للّه الأمر

من قبل ومن بعد، وتوفي صبيحة (١٤) من شهر ربيع الأول سنة (١٧٩) هـ، ودفن بالبقيع، وكان عمره حوالي (٨٥) سنة.

أولئك آبائي فجِئني بمثلهم

إذا جمعتنا - يا جريرُ - المجامعُ

هذه لمحات من سيرة هذا الإمام العظيم لعلّها تدعو قارئها وتشوقه إلى مزيد من القراءة عنه، والاستفادة من علمه وعمله.



الإمام الشافعي

آهِ لو عرفنا أقدار الرجال من غير تقديسٍ يرفعهم إلى مراتب الكمال، أو سوءِ أدب معهم، وجهلٍ بأقدارهم وأقدار أنفسنا، فنحطّهم عن المكانة اللائقة بهم، أو نحاول الطيران إلى آفاقهم بأجنحتنا الهزيلة، فتهوي بنا الريح في مكان سحيق.

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وهو على جلالة قدره، وعظمته، وعبقريته، أخذ العلم عن الشافعي، مع أنه كان أعلم منه بحديث رسول الله ﷺ:

«كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للبدن، فهل ترى لهذين من خَلَفٍ، أو عنهما من عِوَض»؟!

وقال: «لولا الشافعيُّ ما عرفنا فقه الحديث، وكان الفقه قِفلاً على أهله حتى فتحه الله بالشافعي».

وقال لصديقه الإمام إسحاقَ بن راهويه: «تعالَ أريك رجلاً لم تر عيناك مثلَه». قال إسحاق: «فأراني الشافعي، فلم تر عيناي مثلَه قطّ». ثم قال إسحاق رحمه الله: «الشافعي

إمام العلماء، وما يتكلّم أحد بالرأي إلا والشافعي أقلُّ خطأً منه».

وقال الجاحظُ، شيخُ الأدباء في عصره: «لم أر أحسنَ تأليفاً من الشافعي، كأنَّ فاه ينظمُ دُرّاً إلى دُرّ»!

وقال عنه بعض الأئمة من تلامذته: «كانت ألفاظ الشافعي كأنها سُكّر. وكنا إذا قعدنا حوله لا ندري كيف يتكلَّم، كأنّه سِحْر».

كان الشافعي - رحمه الله - شديد المحبة للعلم. قيل له مرة: كيف شهوتك للعلم، فأجاب ما معناه: «أسمع من العلم شيئاً جديداً فتودّ أعضائي أن لها أسماعاً تتنعّم به، مثل ما تنعمت به الأذنان. فقيل له: فكيف حرصُك عليه؟ قال: حِرصُ الجموع المنوع (أي: البخيل) في بلوغ لذّته للمال، فقيل له: فكيف طلبك له؟ قال: طلب المرأة التي ضاع ولدها ليس لها غيره».

وكان بارعاً جداً في المناظرة حتى قيل عنه: «لو ناظر الشافعي الشيطان قطّعه وجدّله». وقال محمد بن عبدالله بن عبدالحكم: «ما رأيت الشافعي ناظَر أحداً إلا رحمتُه. ولو

رأيتَ الشافعي يناظرك لظننتَ أنه سَبُعٌ يأكلك. وهو الذي علَّم الناس الحُجج». ومع ذلك فإنه كان لا يرفع صوته في المناظرة، وكان لا يريد إلا الحقَّ، ولا يريد قَهرَ الطرفِ الآخر.

يقول رحمه الله: «ما ناظرتُ أحداً قطّ إلا أحببتُ أن يوفَّق، أو يُسدَّد، أو يُعان، ويكونَ له رعايةٌ من الله وحفظ، وما ناظرتُ أحداً إلا ولم أبالِ بيَّن الله الحقّ على لساني أو لسانه، وما ناظرتُ أحداً فأحببتُ أن يخطئ، وما ناظرتُ أحداً على الغلبة، إنما على النصيحة».

كان الشافعي رحمه الله إماماً في اللغة يرى عدد من العلماء الأعلام أن كلامه حجةٌ فيها مع أنه توفي عام (٢٠٤) للهجرة. وقد أقام الشافعي في قبيلة هذيل التي اشتهرت بالفصاحة، ونبغ فيها من الشعراء نيفٌ وسبعون شاعراً حفظ الشافعي أكثر أشعارهم عن ظهر قلب. قال الأصمعيّ، الإمامُ العلامة راوية العرب: صحّحتُ أشعار الهُذليين على شابٍّ من قريش بمكة يُقال له: محمد بن إدريس الشافعي. وقال: صَحَّحتُ شعر الشَّنفَرى على الشافعي. قال مُصعبُ عمُّ الزبير بن بكّار: «كان أبي والشافعي يتناشدان، فأتى الشافعي

على شعر هذيلٍ حفظاً، وقال: لا تُعْلِم بهذا أحداً من أهل الحديث، فإنهم لا يحتملون هذا!

والمراد منها - فيما يبدو لي - أن أصحاب الحديث سينكرون عليه حفظ الشعر بدلاً من حفظ الحديث، والله أعلم.

أما تقوى الشافعي، وأمثاله من الأئمة العلماء، فأشهر من أنْ يُتحدّث عنها، فإنّهم ما نالوا الذي نالوه إلا بالتقوى أولاً، ثم بالأسباب الأخرى.

يقول الكرابيسي: «بتُّ مع الشافعي ثمانين ليلةً، وكان يُصلّي نحوَ ثُلُثِ الليل، وما رأيته يزيد على خمسين آيةً في الركعة، وكان لا يمرّ بآية رحمةٍ إلا سأل اللهَ لنفسه، وللمؤمنين والمؤمنات، ولا يمرّ بآية عذابٍ إلا تعوّذ بالله، وسأل الله النجاة لنفسه، وللمؤمنين والمؤمنات».

«وكان قد جزّأ الليل ثلاثةَ أجزاء: الثلث الأول يكتب، والثاني يصلّي، والثالث ينام».

رحم الله الإمام الشافعي، وأبا حنيفة، ومالكاً، وأحمد بن حنبل، وأمثالَهم من مصابيح الدجى، ومنائر الهداية. وما

أحرانا، في بيوتنا، ومدارسنا، ووسائل إعلامنا أن نعيش معهم ويعيشوا معنا، فينفعنا اللهُ بحبّهم، وبدراسةِ سِيَرهم، وتعلُّمِ علمِهم، بدلاً من أن نصبَّ في ثقوبِ الضياع أعمارنا التي هي أنفس ما نملك. وحسبنا الله ونعم الوكيل.



الإمام أحمد بن حنبل

لم يكن الإمام أحمدُ رحمه الله - بالطبع - معصوماً عن الخطأ، لكنه كان عظيماً بكل ما تعنيه هذه الكلمة من آفاق وأعماق: تقرأ سيرتَه فتتضاءلُ نفسُكَ أمامك حتى لكأنك طفلٌ صغيرٌ أمام عملاق، أو نملةٌ أمامَ جبل! إنه دنيا من النبل والمكارم، والسّجايا والمزايا، والنبوغ والعبقرية، والعِلم والعمل، وأشياءَ أخرى.

إنه أحمد بن حنبل رحمه الله، ورضي عنه وأرضاه، وأعلى مقامه عنده، وأكرمنا بصحبته في دار كرامته.

كان أحد مشايخنا رحمهم الله يقول: عجباً لأموات تحيا بذكرهم النفوس، ولأحياءٍ تموت بمجالستهم القلوب!! أما الصِّنفُ الثاني فما أكثره، وأما الصنف الأول فما أقلَّه! ومنه العلمُ الشامخ، أبو عبدالله، أحمدُ بن حنبل، إمام أهل السّنة، المولودُ عامَ ١٦٤هـ والمتوفى عامَ (٢٤١هـ).

قال الإمام الشافعي، شيخُ الإمام أحمد: «خرجتُ من العراق، فما خلّفتُ بالعراق رجلاً أفضلَ، ولا أعلم، ولا أتقى من أحمد بن حنبل»!

وقال الإمام الحافظ العَلَم يحيى بن معين: «أراد الناس منا أن نكون مثل أحمد بن حنبل؛ لا والله ما نقوى على ما يقوى عليه أحمدُ ابن حنبل، ولا على طريقته».

وقال عنه الإمام ابنُ حِبّان، صاحب الصحيح: «كان حافظاً، متقناً، فقيهاً، ملازماً للورع الخفيّ، مواظباً على العبادة الدائمة، أغاث الله به أمة محمد ﷺ، وذلك أنه ثبت في المحنة، وبذل نفسه للّه، فعصمه الله تعالى، وجعله علماً يُقتدى به، وملجأ يُلجأ إليه».

وقال عنه مؤرخ الإسلام الإمام الحافظ الذهبي: «شيخ الإسلام، وسيد المسلمين في عصره، الحافظ الحجّة، كان إماماً في الحديث وضروبه، إماماً في الفقه ودقائقه، إماماً في السنّة وطرائقها، إماماً في الورع وغوامضه، إماماً في الزهد وحقائقه».

- **تمسكه بالسنة:** كان الإمام أحمد رحمه الله شديد التمسّك بالسنة فعلاً وتركاً إلى درجة مُدهشة.

قال: ما كتبتُ حديثاً عن النبي ﷺ إلا وقد عملتُ به. وقد احتجم، وأعطى الحجّام ديناراً (من الذهب) لأنه روى أن رسول

الله ﷺ احتجم وأعطى الحجام ديناراً. واختفى عند إبراهيمَ بن هانئ أيام المحنة ثلاثة أيام، ثم أصرّ على الخروج إلى موضع آخر ليختبئ فيه، وقال: اختفى رسول الله ﷺ في الغار ثلاثة أيام، ثم تحوّل، وليس ينبغي أن نتّبع رسول الله عليه الصلاة والسلام في الرخاء، ونتركه في الشدّة!!.

- **ورع الإمام أحمد:** معنى الورع في الأصل: الكفّ عن المحارم، والامتناع عنها، ثم أصبح: البعد عن الشبهات. روي أنّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: «كنّا ندع سبعين باباً من الحلال مخافةَ أن نقع في الحرام»!

وأسارع فأقول: إن هذه الدرجة الرفيعة، والطريقة الصعبة العسيرة التي أخذ العظماء بها أنفسهم لا ينبغي إلزامُ الناس بها.

بل ينبغي للعاملين في حقل الدعوة الإسلامية أن يأخذوا أنفسهم بما يطيقونه من عزائم الدين، وأن يأخذوا الناس بما يتّسع له صدر الإسلام من الرّخص.

عاش الإمام أحمد فقيراً، كثير العيال، ولم يكن له غَلّةٌ إلا مِلكٌ وَرِثَه عن أبيه أُجرته في الشهر (١٧) درهماً، يُنفقها

على عياله، ويقنع بذلك حامداً، شاكراً، صابراً، محتسباً. وربما اضطُرّ فَنَسخَ بالأُجرة، ومع ذلك كان لا يرضى أن يأخذ من مال السّلطان.

ومن ورعه في الفقه أنه كان إذا صحّتْ لديه روايات متعددة عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، لم يحاول الترجيحَ بينها، بل يُثبتُها كلَّها، وتُروى عنه، وليس ذلك عجزاً عن الترجيح كما يظن بعض الناس، فهو إمام في الفقه، لكنه كان يتورع أن يلتزم بقول أحدِهم، ويكونَ الصواب مع غيره!

وبعث الخليفة المأمون مرةً دنانير ذهباً تُقسم على أصحاب الحديث، فما بقي أحدٌ منهم إلا أخذ، ما عدا الإمامَ أحمد فأبى. وأكتفي بهذا القدر القليل الذي يناسب المقام، وإلا فورعه يطول الكلام عنه.

- **زهده رحمه الله:** أساس الزهد قوله تعالى: ﴿**قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ**﴾، وعرّفه الإمام أحمد فقال: هو عدم الفرح بإقبال الدنيا، وعدم الحزن على إدبارها. وقد صنّف في الزهد كتاباً عظيماً، أغلبُ الظن - كما قال الحافظ الإمام ابن كثير - أنه كان يأخذ بما أمكنه منه.

قال أبو داود: كانت مجالسُ أحمد مجالسَ آخرة، لا يُذكر فيها شيء من أمر الدنيا، وما رأيت أحمد بن حنبل ذكر الدنيا قطّ.

وقال مرة لابنه صالح: إذا لم يكن عندي قطعةٌ - يعني من المال - أفرح! وقال: ما أعدلُ بالفقر شيئاً. وصدق رحمه الله، إذ صبر على الفقر طول عمره.

- وكان رحمه الله عفيفاً، لا يرضى أن يأخذ شيئاً من أحد على شدة حاجة: رَهَنَ نعلَه مرةً عند خباز ليأكل، وأكرى نفسه (أي: اشتغل لناسٍ أجيراً) من الجمّالين، ونسخ بالأجرة، ونَسَجَ التّككَ وباعها، وأبى أن يأخذ مالاً، لا قرضاً، ولا هدية، من شيخه الإمام عبدالرزاق.

غفر الله لأحمد بن حنبل، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، وياليتنا نحن الذين نقول: إننا حنفيةٌ، أو مالكية، أو شافعية، أو حنابلة، ليتنا نقتدي بأولئك: الأئمة في أخلاقهم، وعاداتهم، ودينهم، وعبادتهم. لا في بعض فقههم فقط، إذن لتغيرّ حال المسلمين!!



أدب الجدل

سنتحدث في هذه المقالة عما يمكن أن نسميّهُ: آدابَ المناقشة وأصولَ الحوار، فإننا لوعرفناها واتبعناها لكان ذلك سبباً مهماً من أسباب ائتلاف قلوبنا.

وقد كتب في هذا الموضوع كثيرون في القديم والحديث منهم الحافظ العلاّمة الإمام الخطيب البغدادي، المتوفى عامَ ثلاثٍ وستينَ وأربع مئةٍ للهجرة رحمه الله، في كتابه القيم: الفقيه والمتفقّه، ومنه نستفيد في حديثنا عما سمّاه أدبَ الجدل. يقول ما معناه:

ينبغي للمحاور، أو المناقش أن يكون قصدُه إيضاحَ الحقِّ وتثبيته دون مغالبة للطرف الآخر. قال الإمام القاضي أبو يوسف، صاحبُ أبي حنيفة: يا قوم أريدوا بعلمكم وجه الله عز وجل، فإني لم أجلس مجلساً قط أنوي فيه أن أتواضع إلا علوت، ولم أجلس مجلساً قط أنوي فيه أن أعلو إلا لم أقم حتى أفتَضحَ!

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: ما ناظرتُ أحداً قطّ إلا أحببت أن يوفَّق ويُسدَّد ويعان، وتكونَ عليه رعايةٌ من الله

وحفظ، وما (ناظرتُ) أحداً قط إلا ولم أبالِ: بيَّن اللهُ الحقَّ على لساني أو لسانه! وقال: واللهِ ما ناظرتُ أحداً فأحببت أن يخطئ! وهذا معنى قولهم: ويبني المناظر أمره على النصيحة لدين الله، وللذي يجادله، لأنه أجمعُ في الدين، مع أنّ النصيحةَ واجبةٌ لجميع المسلمين. قال جرير بنُ عبدالله رضي الله عنه: بايعتُ رسول الله ﷺ على النصح لكل مسلم.

وينبغي للمحاور والمناقش والمناظر والمجادل أن يسأل الله تعالى التوفيق إلى الحق والصواب؛ لأنه قد يكون مقتنعاً تماماً أن الحقّ معه في مسألة معينة، ويكون عند الله مُخطئاً. وليَلزَمْ في مجلسه الوقار، والأدب، والصَمت إلا عند الحاجة للكلام. قال عبدالله بنُ المعتز: إذا تمَّ العقل نَقَصَ الكلام. أقول: ويُفهم منه: إذا قلَّ العقلُ كثُر الكلام.

وإن ندّت من أخيه في جداله كلمةٌ أغضى عليها، ولم يُجازه بمثلها، فإن الله تعالى يقول: ﴿**ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ**﴾ ويقول: ﴿**وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا**﴾. روي أن رجلاً قال لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: والله إنك ما تقضي بالعدل، ولا تُعطي الجزل، فغضب رضي الله عنه حتى عُرفَ ذلك في وجهه. فقال له رجل إلى جنبه:

يا أمير المؤمنين، ألم تسمعْ قول الله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾، فهذا من الجاهلين. فقال سيدنا عمر: صدقت، صدقت. فكأنما كانت ناراً فأُطفئت.

قال الحسن تعليقاً على الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلامًا﴾: حلماءُ لا يجهلون، وإن جُهل عليهم حَلُموا.

ومن آداب الحوار: أن لا يتكلم مع المتعصبين، غيرِ المنصفين، الذين إذا وَضَحتْ لديهم الحجة دفنوها، وإذا صحّ لديهم الدليل أنكروه، ومع من يقدّر أنهم ضيّقو الأفق، لا يُرجى منهم أن يكونوا باحثين عن الحقّ، بل يرون الحق والصواب محصورَين فيما يرونه هم، أو أهلُ ناحيتهم، أو رؤساؤهم وعلماؤهم، فإنه لا يُقدَر على نُصرة الحق إلا مع الإنصاف، وتركِ التعنت والإجحاف. قال الإمام الجليل مالكٌ رحمه الله: ذُلٌّ وإهانةٌ للعلم إذا تكلّم الرجل بالعلم عند من لا يُطيعه.

ومن آداب الحوار عدم الإكثار في الكلام؛ لأنه يُشتّت الأذهان، ويدعو إلى الملل، ومن كثُرَ كلامُه كثر خَطَؤُه. ولا يرفعُ صوته. وقد حُكي أن رجلاً من بني هاشم اسمه عبدُ

الصمد تكلّم عند الخليفة المأمون فرفع صوته، فقال له المأمون: لا ترفع صوتك يا عبدالصمد! إنّ الصواب في الأسدِّ لا في الأشَدِّ. يريد: في الأسدّ الأحكم رأياً، لا في الأشدّ صياحاً. وبالمقابل: فلا يخفض صوته بحيث لا يسمعه الحاضرون، بل يكون مقتصداً بين ذلك.

ويجب على المحاور إصلاحُ منطقه، وتجنبُ الخطأ في الكلام، والإفصاحُ عن بيانه، فإنّ ذلك عونٌ له في مناظرته. ألا ترى إلى استعانة سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام بأخيه عليه السلام إذ قال: ﴿**وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي**﴾ أي: عَوْناً، وقال: ﴿**وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي**﴾.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: وينبغي (للمناظر) أن يواظب على مطالعة كتبه عند وحدته، ورياضة نفسه في خلوته؛ بذكر السؤال والجواب، وحكاية الخطأ والصواب، لئلا ينحصر في مجالس النظر، إذا رمقته أبصار مَن حضر. سُئل الشافعي رحمه الله: مَنْ أقدر الناس على المناظرة؟ فقال: من عوّد لسانه الركض في ميدان الألفاظ، ولم يتلعثم إذا رمقته العيون بالألحاظ، ولا يكون رخيَّ البال، قصيرَ الهمة، فإن

مـدارك العلم صـعـبـة، لا تنال إلا بالجـهـد والاجـتـهـاد، ولا يستحقـر خصمَه لصغره، فيسامِحَه في نظره، بل يكون على نهج واحـد فـي الاسـتـيفـاء والاسـتـقـصـاء؛ لأن ترك التـحـرّز والاستظهار يؤدي إلى الضعف والانقطاع.

قال عبدالله بن المعتز: إنما يقتل الكبارَ الأعداءُ الصغارُ، الذين لا يُخافُون فيُتَّقَون، ولا يُؤبه لهم وهم يكيدون. قـال الشاعر:

لا يسـتـخـفَّنَّ الفـتـى بعـدوه

أبـداً وإن كـان العـدو ضـئـيـلا

إن القـذى يؤذي العـيـونَ قليلُه

ولـربما جـرح البـعـوضُ الفـيـلا

ومن النصائح المهمة التي يقدمها الخطيب البغدادي رحمه الله، قوله: وينبغي (للمحاور) أن لا يكون معجباً بكلامه، مفتوناً بجداله، فإن الإعجاب ضدُّ الصواب، ومنه تقع العصبيّة، وهو رأس كلّ بليّة. قال التابعي الجليل مسروق بنُ الأجدع، أعلمُ أصحابِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه: بحسب امرئٍ من العلم (أي: يكفيه من العلم) أن يخشى الله، وبحسب

امرئ من الجهل أن يُعجب بعلمه. وقال الحسن رحمه الله: لو كان كلامُ ابنِ آدمَ كلُّه صدقاً، وعملُه كلُّه حسناً يوشك أن يُجنّ! قالوا: وكيف يجن؟ قال: يعجب بعلمه. فالعُجب - كما يقول ابن المعتز -: شرّ آفات العقل.

وسأنقل للقارئ الكريم بعد سطور كلاماً ذا صلة بهذا الموضوع، للإمام الماوردي الشافعي، أقضى قضاةِ عصره، الذي توفي عام خمسين وأربع مئة للهجرة رحمه الله، من كتابه: (أدب الدنيا والدين). ولكني - قبل ذلك - سأذكر شيئاً عجيباً من إخلاص هذا الإمام أكرم الله مثواه.

ذكر ابنُ خلكان في كتابه (وفيات الأعيان) أن الإمام الماوردي صنف كثيراً من الكتب، لكنه لم يُبّرِزْ منها شيئاً في حياته، وإنما جمعها كلَّها في موضع، فلما دنت وفاته قال لشخص يثق به: الكتب التي في المكان الفلاني كلّها تصنيفي، وإنما لم أظهرها لأني لم أجد نيةً خالصة لله تعالى، فإن عاينتُ الموت، ووقعتُ في النزع، فاجعل يدك في يدي، فإن قبضتُ عليها وعصرتُها فاعلمْ أنه لم يُقبل مني شيء منها، فاعمد إلى الكتب وألقها في دجلة ليلاً، وإن بسطتُ يدي ولم أقبض على يدك، فاعلم أنها قبلت، وأني قد ظفرت بما كنت

أرجوه من النيّة الخالصة. قال ذلك الشخص فلم يقبض على يدي، فعلمت أنها علامة القبول إن شاء الله. (وأرجو أن تكون القصة صحيحة)؟

أما ما قاله العلامة الماوردي رحمه مما يتصل بموضوعنا فهو أول حديثه عن أخلاق العلماء، قال: فأما ما يجب أن يكون عليه العلماء من الأخلاق: فالتواضع ومجانبة العُجب؛ لأن التواضعَ عَطوف، والعُجبَ مُنفّر، وهو بكل أحد قبيح، وبالعلماء أقبح؛ لأن الناس بهم يقتدون. وكثيراً ما يُداخلهم العجب لتوحُدِهم بفضيلة العلم، ولو أنهم نظروا حقّ النظر، وعملوا بموجب العلم، لكان التواضعُ بهم أولى، ومجانبةُ العُجب بهم أحرى؛ لأن العُجب نقصٌ يُنافي الفضل، فلا يَفي ما أدركوره من فضيلة العلم بما لحقهم من نقص العُجب. وعلّة إعجابهم نظرُهم إلى كثرة مَنْ دونَهم من الجهال، وانصراف نظرهم عمَّن فوقهم من العلماء، فإنه ما من عالم إلا وسيجد من هو أعلم منه. قال تعالى ﴿**وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**﴾؛ قال أهل التأويل: فوق كل ذي علم مَن هو أعلم منه حتى ينتهيَ ذلك إلى الله تعالى.

فإذا لم يكن إلى الإحاطة بالعلم سبيل فلا عار أن يجهل الإنسان بعضَه، ولا ضرر أن يقول فيما ليس يعلم: لا أعلم. قال ابن العميد رحمه الله:

من شاء عيشاً هنيئاً يستفيد به

في دينه ثم في دنياه إقبالا

فلينظرنَّ إلى من فوقه أدباً

ولينظرنّ إلى من دونه مالا

أيها القارئ الكريم، نرجع إلى ما قاله الخطيب البغدادي رحمه الله في كتابه الفقيه والمتفقه، مما قدرنا أنّ في اتباعه خُطوةً في درب الائتلاف، عند حديثه عن أدب الجدل والحوار. قال ما معناه:

وإذا وقع لأحد المتحاورين في أول كلام صاحبه معنى يخالفه فلا يعجل بالحكم أو بالرد، فربما كان في آخره ما يُبيّن أن الغرضَ بخلاف ما ظهر له أولاً، فينبغي أن يتثبّت إلى أن ينقضي الكلام. وبهذا أدّب الله تعالى نبيَّه ﷺ في قوله سبحانه: **﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾**.

قال ابن كثير رحمه الله: أي: بل أنصت، فإذا فرغ الملك من قراءته عليك فاقرأه بعده.

ويكون نطقه بعلم، وإنصاتُه بحلم، ولا يعجل إلى جواب، ولا يهجم على سؤال، ويحفظ لسانه من إطلاقه بما لا يعلم، ومن مناظرته فيما لا يفهمه، فإنه ربما أخرجه ذلك إلى الخجل والانقطاع، فكان فيه نقصُه وسقوطُ منزلته عند من كان ينظر إليه بعين العلم والفضل، والعرب تقول: عَييٌّ صامتٌ خيرٌ من غبيّ ناطق. قال الشاعر:

وكائن ترى من صامتٍ لك مُعجبٍ

زيادته أو نقصه في التكلم

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده

فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

وقال حكيم من الحكماء لابنه: يا بني تعلّمْ حسن الاستماع كما تتعلم حسن الكلام، فإن حسنَ الاستماع إمهالُكَ المتكلم حتى ينتهي من حديثه، والإقبالُ عليه بوجهك، وعدمُ مقاطعته في الحديث وإن كنت تعرفه.

أيها القارئ الكريم:

إننا نبذل في هذه الصفحات قصارى جهدنا في التعرف على أي شيء - مهما صَغُر - يزيد الائتلاف بين المسلمين، الذين استشرى الخلاف بينهم، فأدَّى إلى ضعفهم، وإذلالِ عدوهم لهم، وما نراه من قوارعَ تحل بهم صباح مساء، وهم لا يتعظون! وإنا لله وإنا إليه راجعون!

وإن أغلب المسلمين لا يلومون أنفسهم على ما هم فيه من البؤس، ولا يدركون أنه نتيجة لأسباب كامنة في أنفسهم، بل يلقون باللوم على الدول الكبرى، والقوى العظمى، والمؤامرات الحقيقية والمتوهمّة، وما لم يُعرف السبب فلا يمكن إزالة النتيجة، ولن يصل إلى مكة من يسير في الطريق المؤدية جدة، مهما كانت سيارته ممتازة، وقيادته حكيمة!!



لم يسلم من ألسنة الناس أحد

كثيراً ما نقرأ في بعض الكتب القديمة والحديثة كلاماً فيه انتقاص، وربما شتمٌ، وتضليل، وتفسيقٌ لعلماءَ نعرفهم بالإمامة والعلم، كالأئمة الأربعة الأعلام، وغيرهم، فنقع في حيرةٍ وتعجب، وربما وقع في قلوبنا كراهية لهم ولمن يحبهم ويتبعهم، وهذا من أعظم أسباب الاختلاف والتفرق بين المسلمين، فكيف نتعامل مع هذا الأمر.

أولاً: ينبغي أن نعلم أنه لم يسلم من ألسنة الناس أحد. فَرَبُّ العزة جلّ جلاله قال عنه اليهود: **﴿إنَّ اللَّهَ فَقيرٌ ونَحْنُ أَغْنيَاءُ﴾**، **﴿وَقَالَت الْيَهُودُ يَدُ اللَّه مَغْلُولَةٌ﴾**، كذلك لم يسلمْ نبيٌّ كريم من وصف قومه له بأقبح الصفات: **﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذي نُزِّلَ عَلَيْه الذِّكْرُ إنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾**، **﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذينَ كَفَرُوا من قَوْمه إنَّا لَنَرَاكَ في سَفَاهَةٍ وَإنَّا لَنَظُنُّكَ منَ الْكَاذبينَ﴾** **﴿وَلَقَد اسْتُهْزِئَ برُسُلٍ مِّن قَبْلكَ...﴾**، **﴿وَقَالَ الْكَافرُونَ هَذَا سَاحرٌ كَذَّابٌ﴾**، **﴿كَذَلكَ مَا أَتَى الَّذينَ من قَبْلهم مِّن رَّسُولٍ إلاَّ قَالُوا سَاحرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾**، فإذا لم يسلم من ألسنة الناس أنبياءُ الله عليهم الصلاة والسلام، فهل نتوقع أن يسلَم مَن دونهم؟ هذا مع الإقرار بالفرق: أن

الذين تكلموا في الله ورسله كافرون، والذين تكلموا فيمن عداهم كثير منهم مسلمون.

ثانياً: العلماء والأئمة بشرٌ غير معصومين، ولهم أخطاء كبيرة أو صغيرة قد تتضاءَل أمام مزاياهم وحسناتِهم. ويجب علينا أن لا نذكر أخطاءهم إلا لفائدة وأن نستغفر لهم عليها، وأن نذكر مزاياهم وندعوَ لهم من أجلها، لكنّ بعض الناس لا يطبقون هذه النصيحة.

وقد نقل في هذا المعنى الإمامُ الحافظُ أبو عُمرَ يوسفُ ابنُ عبدِ البر في كتابه الرائع: (جامع بيانِ العلم وفضله) أقوالاً لعدد من العلماء يحسن إيراد بعضها. منها قول سيد التابعين سعيد بن المسيِّب رحمه الله: «ليس من عالم ولا شريفٍ ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان فضلُه أكثرَ من نقصه ذهب نقصُه لفضله. كما أن من غلب عليه نقصانُه ذهب فضلُه».

وقول الإمام سفيانَ الثوريِّ رحمه الله: «ليس يكاد يُفلتُ من الغلط أحد؛ فإذا كان الغالبَ على الرجل الحفظُ فهو حافظ وإن غلِط، وإذا كان الغالبَ عليه الغلطُ تُرك».

وقريب من هذا قولُ العلامة ابن القيّم رحمه الله: «... فلو كان كل من أخطأ أو غلط تُرِكَ جملةً، وأهدرت محاسنُه لفسدت العلومُ والصناعات..»، وقولُ الإمام ابن رجب الحنبلي رحمه الله: «والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرءِ في كثير صوابه».

وقول الإمام الذهبي رحمه الله: «ولو أنّا كلّما أخطأ إمامٌ في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له قُمنا عليه وبدّعناه، وهجرناه لما سلم معنا (أحد من الأئمة).. فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة».

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «ليس إلى السلامة من الناس سبيل، فانظر الذي فيه صلاحُك فالزمْه».

وقال الإمام الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي رحمهما الله: «ونال بعض الناس منه غضاً، فما زاده ذلك إلا رفعةً وجلالةً، ولاح للمنصفين أن كلام أقرانه فيه بهوى، وقلَّ من برّز في الإمامة وردَّ على من خالفه إلا عودي، نعوذ بالله من الهوى».

إن الخوض في أعراض الناس من الكبائر، وفي أعراض العلماء أكبر وأخطر، فلماذا نورّط أنفسنا في أمر لن نُسأل

عنه يومَ القيامة؟ أليس السكوتُ أسلم؟ فإن دعت الضرورة للجرح والتعديل فلا بُدّ من التثبت الشديد في النقل. وعلى العاقل أن لا يغترّ بالكلام المتناقل بين الناس. يقول الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله:

«والجماهير دائماً أسرع إلى إساءة الظنّ من إحسانه، فلا تصدّق كل ما يقال ولو سمعتَه من ألف فمٍ، حتى تسمعه ممن شاهده بعينه، ولا تصدق من شاهد بعينه حتى تتأكد من تثبّته فيما يشاهد، ولا تصدّق من تثبت فيما يشاهد حتى تتأكد من براءته من الهوى والكذب؛ ولذلك نهانا الله عزّ وجلّ عن الظن، وعدّه إثماً لا يغني من الحق شيئاً».

ومن التثبت - إذن - التأكد من عدم وقوع خطأ. يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله في فتاواه: «وكثير من الناقلين ليس قصدُه الكذب، لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم، وسائر ما به يُعرف مرادهم قد يتعسّر على بعض الناس، ويتعذّر على بعضهم».

وقال الإمام السبكي رحمه الله: «كثيراً ما رأيت من يسمع لفظةً فيفهمها على غير وجهها، فيُغيرُ على الكتاب والمؤلف، ومن عاشره واستنّ بسُنته... مع أن المؤلف لم يُرد ذلك الوجهَ الذي وصل إليه هذا الرجل».

دعوة إلى السنة في تطبيق السنة

«دعوة إلى السنة في تطبيق السنة» تعبيرٌ ماهر شدّ انتباهي وأنا أقرؤه عنواناً لكتاب لطيفِ الحجم لا تزيد صفحاته على المئة إلا بقليل. ثم رغبني في الكتاب أن مؤلفه أستاذٌ في الحديث وعلومه، وفوق ذلك كان عميداً للمعهد العالي للدعوة الإسلامية بالمدينة المنورة، كل ذلك جعلني أقرأ باهتمام كتابَ الدكتور عبدالله بن ضيف الله الرُّحيلي، وأجدُ فيه فوائد كثيرةً لنا ونحن نحاول إلقاء بعضِ الأضواء على فقه الائتلاف.

ذكر المؤلف الفاضل في مُفتَتح الكتاب ما رُوي عن أمّ المؤمنين، الصدّيقة المطهرة، بنتِ الصديق، عائشةَ رضي الله تعالى عنها وأرضاها، «ما أمر الله عباده بما أمر إلا وللشيطان فيه نزعتان: إما إلى غُلوٍّ وإما إلى تقصير، فبأيِّهما ظَفِرَ قَنع». ثم قال:

إن المقصود من هذا الموضوع هو تأكيد الدعوة إلى السنة بصورة مؤكدة تتناول اتباع السنة شكلاً ومضموناً، ومَنهجاً وأسلوباً... ويُراد منه تأكيد ضرورة الاهتداء بالسنة في تطبيق

السنة، وفي الدعوة إليها، إنه ليس دعوة إلى حفظ السنة ونشرها فقط، ولكنه دعوة إلى فقه السنة فقهاً صحيحاً، وذلك شرط أساسي للاستمساك بالسنة وتقديرها حقَّ قدرها.

إن هذا الموضوع نقدٌ لمنهجنا وأسلوبنا في الدعوة إلى السنة، يراد منه النصيحة الواجبةُ لهذا الدين، وليس حديثي موجَّهاً لنقد شخص أو أشخاص، أو جماعة، إنما هو لنقد أخطاءٍ شائعة أو واقعة فينا، يلزمنا التنبّه لها، والرجوع عنها. واعتناء عدد منا بالسنة، والدعوة إليها أمر حميد، بيد أنه لا يمنع النقد ابتغاء النصيحة والتصحيح، بل يوجبه. ونبادر فنقول: إن مرادنا بالسنة في هذا الحديث هو ما يقابل الفرضَ من فروع الأحكام الشرعية الثابتة عن النبي ﷺ، وتتردد بين السنة المؤكدة والاستحباب.

ويمضي الدكتور الرُّحيلي قائلاً: إنّ هناك داءَين لهما أثر كبير في حياتنا تجاه التمسك بالسنة على مختلف أحقاب التاريخ الإسلامي، هما:

أولاً: الإعراض عن السنة، أو التساهل في الاستمساك بها، لأي سبب من الأسباب التي قد لا تخرج عن الجهل، أو ضعف الإيمان.

ثانياً: التمسكُ بها على غير بصيرة، ودون فقه لها، واهتداء بهديها في التطبيق السّلوكي لها، أو الدعوة إليها، أو الاهتمام بأخذ بعضها على حساب بعضها الآخر. قال: وهذا الثاني هو موضوع هذه السطور.

وتحت عنوان: نظراتٌ نقدية لمنهجنا وأسلوبنا في الأخذ بالسنة والدعوة إليها يقول المؤلف الفاضل: الحاجة ضرورية لمراجعة منهجنا وأسلوبنا الدعويين اللذين نتبعهما في الدعوة إلى السنة والعقيدة، وعند المراجعة سيتّضح لنا أن أهمّ ما نحتاجه الآن في ذلك: الحكمةُ، والاستفادة من سِيَر السلف الصالح وتجاربهم، وقبل ذلك: الاهتداءُ بالهدي النبوي الأرشد في مَنهج الدعوة وأسلوبها، بيد أنه **لا بدّ من اتهام النفس، ومراجعتها، والتواضع في هذا الطريق.**

يُنكر بعضنا أن يُنتقَد رأيُه، أو أن يُنبَّه إلى خطئه لحجةٍ غريبة واهية، هي أنه يدعو إلى الكتاب والسنة؛ لذلك لا يصحّ نقدُه! وهذه مغالطةٌ، وتعامٍ عن الواقع (لأن النقد موجّهٌ إلى فهمه الشخصي وتطبيقه، لا إلى نصوص الكتاب والسنة، وفرق كبير بين النص وتفسير النص) فالوحي معصومٌ، لكنّ الفهم والتطبيق غيرُ مَعصومَيْن. والنقد المنصف البنّاء - على

كل حال - لا ينكر الإيجابيات، ووجود الإيجابيات لا ينفي السلبيات، (بل إن وجود الإيجابيات ينبغي أن يدفعنا إلى الإكثار منها، والإقلالِ مما يُنقص من قدْرها، في سعينا الحثيثِ نحو الكمال، الذي لا يمكن لنا أن نصل إليه. ولا يجوز لنا التوقفُ عن السّير إليه!).

يقول المؤلف: بعضُنا يدعو الآخرين إلى العقيدة أو السنة متلبساً بشيء من العُجب الذي يصدّ الآخرين عن قبول الدعوة. مَثَلُهُ في ذلك مَثَلُ الذي يدعو غيره إلى داره ليكرمه، فيقدّم له الضيافة بشيء من الفخر والاعتزاز... فتنقبض نفسه عن كرمه وضيافته، ويتمنى لو أنه لم يكن قد دخل داره.

وبعضنا عنده ظاهرية في فهم السنة، إذ لا يفهمها إلا أنها في الأعمال الظاهرة، ولعل أهمَّها في نظره اللحيةُ وتقصير الثوب (ولا مجادلة في أنهما أمران مطلوبان)، وإذا نظر إلى من طبق هذه الأعمال قال عنه: إنه متبع للسنة. كأنه لا يعلم أن السنة المتصلة بالمظهر إنما يجب أن تكون دِلالةً صادقة على السنن المتصلة بالقلب، فمن أتى بهذه وهذه فهو المتبع للسنة، ولعل السنن الظاهرة ليست بأولى في

أهميتها من السنن الأخرى؛ كأعمال القلوب من حبّ، وبغض، وتواضع، وحلم، وخوف، ورجاء، وعِفة، ورحمة...

هذا ما وقع عليه الاختيار من الكتاب، نسأل الله أن ينفعنا به، وأن يجزي مؤلفه خير الجزاء.



الخلاف بين المذاهب والتعصب المذهبي

نشرت (مجلة المجمع الفقهي) - التي تصدرها رابطة العالم الإسلامي - في عددها الثاني للسنة الأولى قراراً لمجلس المجمع الفقهي أصدرهُ في دورته العاشرة المنعقدة عام ١٤٠٨هـ بشأن موضوع الخلاف الفقهي بين المذاهب، والتعصب المذهبي عند بعض أتباعها، وقّعه سبعة عشر عضواً يمثلون طائفة كبيرة من علماء العالم الإسلامي، لعلّ من أشهرهم عندنا شيوخنا الأجلةَ الأعلام: عبدالعزيز بن باز، وأبا الحسن الندوي، ومصطفى الزرقاء.. رحمهم الله جميعاً وأكرم مثواهم، وغيرهم من العلماء الفضلاء.. ومن هذا القرار الحكيم أقتبس للقارئ الكريم بعضَ ما جاء فيه:

نظر المجلس في موضع الخلاف الفقهي بين المذاهب المتبعة، وفي التعصب الممقوت من بعض أتباع المذاهب لمذهبهم، تعصباً يخرج عن حدود الاعتدال، ويصل بأصحابه إلى الطعن في المذاهب الأخرى وعلمائها.

واستعرض المجلسُ المشكلاتِ التي تقع في عقول الناشئة العصرية، وتصوراتِهم حول اختلاف المذاهب، الذي لا يعرفون

معناه ومبناه، فيُوحي إليهم المضلِّلون بأنه ما دام الشرع الإسلامي واحداً، وأصولُه من القرآن العظيم والسنة النبوية الشريفة الثابتة متّحدةً أيضاً، فلماذا اختلاف المذاهب، ولمَ لا تُوحَّد حتى يصبح المسلمون أمام مذهب واحد، وفهمٍ واحد لأحكام الشريعة؟!

كما استعرض المجلس أيضاً أمر العصبية المذهبية، والمشكلات التي تنشأ عنها، ولا سيّما بين أتباع بعض الاتجاهاتِ الحديثة اليوم... حيث يدعو أصحابها إلى خط اجتهادي جديد، ويطعنون في المذاهب القائمة التي تلقّتها الأمة بالقبول من أقدم العصور الإسلامية، ويطعَنون في أئمتها، أو بعضِهم - ضلالاً - ويوقعون الفتنة بين الناس!!

وبعد المداولة في هذا الموضوع، ووقائعه، وملابساته ونتائجه في التضليل والفتنة، قرر المجمع الفقهي توجيه البيان التالي إلى كلا الفريقين: المضلِّلين والمتعصّبين؛ تنبيهاً، وتبصيراً:

أولاً: حول اختلاف المذاهب:

إن اختلاف المذاهب الفكرية القائمَ في البلاد الإسلامية نوعان: اختلاف في المذاهب الاعتقادية، واختلاف في المذاهب الفقهية.

فأما الأول، وهو الاختلاف الاعتقادي، فهو في الواقع مصيبة جرّت إلى كوارث في البلاد الإسلامية، وشقّت صفوف المسلمين، وفرّقت كلمتهم، وهي مما يؤسف له، ويجب أن لا يكون، وأن تجتمع الأمة على مذهب أهل السنة والجماعة الذي يمثل الفكر الإسلامي النقي السليم في عهد رسول الله ﷺ، وعهد الخلافة الراشدة، التي أعلن الرسول عليه الصلاة والسلام أنها امتداد لسنته بقوله: «**عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، تمسّكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ**».

وأما الثاني، وهو اختلاف المذاهب الفقهية في بعض المسائل فله أسباب علمية اقتضته، ولله سبحانه في ذلك حكمة بالغة، ومنها: الرحمة بعباده، وتوسيع مجال استنباط الأحكام من النصوص. ثم هي بعد ذلك نعمة وثروة فقهية تشريعية تجعل الأمة الإسلامية في سعة من أمر دينها وشريعتها، فلا تنحصر في تطبيق حكم شرعي واحد حصراً لا مناص لها منه إلى غيره، بل إذا ضاق بالأمة مذهب أحد الأئمة الفقهاء في وقت ما، أو في أمر ما، وجدت في المذهب الآخر سعة ورفقاً ويسراً، سواء كان ذلك في شؤون العبادة أم

في المعامـلات، وشـؤون الأسـرة، والقـضـاء، والجنايات، على ضوء الأدلة الشرعية.

ويمضـي المجـمع الفـقـهي في بيـانه قـائلاً:... إن هذا الاختلاف لا يمكن أن لا يكون؛ لأن النصوص الأصلية كثيـراً مـا تحتـمل أكثـر من معنى واحد، كـمـا أن النص لا يمكن أن يستوعب جـمـيع الوقائع المحتـملة؛ لأن النصـوصَ مـحـدودة، والوقـائع غـيـرُ مـحـدودة.. فـلابد من اللجـوء إلى القـيـاس، والنظر إلى عِلل الأحكام، وغَـرَض الشـارع، والمقاصد العـامة للشريعة، وتحكيمها في الواقع، والنوازل المستجدّة.

وفي هـذا تخـتلف فـهـوم العلمـاء، وترجـيـحـاتهم بين الاحتمـالات، فـتـختلف أحكامـهم في الموضـوع الواحـد، وكلٌّ منهم يقصدُ الحقَّ ويبحث عنه، فمن أصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد، ومن هنا تنشأ السّعة ويزول الحرج.

ثانيـاً: وأمـا تلك الفـئـة الأخـرى التي تدعـو إلى نبـذ المذاهب، وتريد أن تحـمل النـاس على خط اجتـهـادي جـديد لهـا، وتطعن في المذاهب الفقـهيـة القـائمة، وفي أئمـتهـا، أو بعضهم ففي بياننا الآنف.. ما يوجب عليهم أن يكفّوا عن هذا الأسلوب البغيض الذي ينتهجونه، ويضلّلون به الناس، ويشقّون

صفوفهم، ويفرّقون كلمتهم، في وقت نحن أحوج ما نكون إلى جمع الكلمة في مواجهة التحديات الخطيرة من أعداء الإسلام، بدلاً من هذه الدعوة المفرّقة التي لا حاجة إليها.

أيها القارئ الكريم:

يقول الدكتور إدوارد دوبونو، أشهر متخصص في تعليم التفكير في العصر الحديث في كتابه: قبعات التفكير السّت: «قد يعجب الكثيرون منا من اليابانيين: كيف لا يجادلون! ولعهم أيضاً يعجبون من الشعوب الأخرى: لماذا تجادل؟! يأتي اليابانيون للاجتماع وليست لديهم أفكار مسبقة، يأتون للاستماع قبل الاجتماع، يأتون للاستفادة، والبحث عن الحقيقة، ويقدم كل واحد منهم معلوماته الموضوعية، فتتشكل - بالتدريج - قراراتُهم الأقربُ إلى الصواب، التي أسهم الجميع في بنائها، وبالتالي يتبنّونها». وأقول: فأي الفريقين أحقُّ بالحكمة: الذين عبدوا بوذا وكونفوشيوس، واتخذوا مع الله آلهة، أم الذين أرسل الله فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة، ويعلمهم ما لم يكونوا يعلمون؟!

سؤال حزين لا يحتاج إلى جواب.

«ما أريكم إلا ما أرى»!؟

في سورة غافر يَقُصُّ القرآن الكريم علينا طرفاً من قصة موسى عليه الصلاة والسلام مع فرعون، وفيها قوله: ﴿... **ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ...**﴾، وردُّ مؤمنِ آلِ فرعون: ﴿... **أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ...**﴾ وجوابُ فرعون: ﴿... **مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ**﴾، وهو موقف أكثر الطغاة الجبابرة في كل عصر ومِصر، سواءٌ كانوا صغاراً أم كباراً، حكاماً أم محكومين. فهم يرون أن الحقَّ معهم، وأنّ من خالفهم يخالف الحقَّ.

ونحن لا نعتب على الكفرة والطغاة إذا قالوا مثل هذا الكلام، فكفرهم وطغيانهم أكبر وأخطر، ولكننا نعتب على أنفسنا عندما نلبَسُ هذا الثوب الفكري بقصد أو بغير قصد، ونشعر باحتكار الصواب، وأن الذي يخالفنا في الرأي مخطئ.

فعلى مستوى الأسرة نجد الأب دائماً على صواب، وعلى مستوى المدرسة: المعلمُ دائماً مع طلابه على صواب، وكذلك المدير مع المعلمين، والرئيس في الشركة والمصنع مع

المرؤوسين، ومن أكثر ما يؤسف له أن تنتقل هذه العدوى إلى صفوف طلاب العلم الشرعي، بل إلى بعض العلماء، الذين يرون أن فهمهم للقرآن والسنة هو مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ، بدليل هجومهم على من يخالف فهمَهم، وما أكبرَ هذا الخطأ وأشنَعه، خاصةً من علماء الشريعة المطهرة!!

وهذا الداء قديمٌ جداً، وقدمه لا يعطي حجةً لمن يفعله في وقتنا الحاضر. فهذا الإمام أبو حنيفة رحمه الله قيل من الكذب في حقه والافتراء عليه ما يندى له الجبين، وهذا الإمام مالك رحمه الله يقول عنه إمام مثله معاصر له: يستتاب مالك وإلا يضرب عنقُه، وهذا الإمام الشافعي رحمه الله يدعو عليه أكبر أصحاب مالك في مصر أن يُهلكه الله حتى لا يذهب مذهبُ إمامه، وهذا الإمام أحمد رحمه الله ذاق من أصناف العذاب والبلاء ألواناً.. كل ذلك لماذا؟ للمخالفة في الرأي، ومَن القائل أو المحرض؟ علماءُ الله أعلم بقلوبهم وعقولهم، سواءٌ كان اسم أحدهم ابنَ أبي ذئب أم ابنَ أبي دؤاد!

إننا نعيش اليوم فتنة التطرّف التي أدت إليها أسباب كثيرة، منها: الاعتقاد بأن ما أراه أنا، أو ما يراه شيخي، أو ما

يراه علماء بلدي، أو ما يراه الأئمة الذين أُجلُّهم هو الحقّ والصواب في أحكام الشريعة المطهرة، وأن الذي يخالفني مخطئ. يا سبحان الله! كيف أجزم وأقطع في مسائلَ اختلف فيها عشرات من الأئمة الأعلام على مرّ القرون.... أجزمُ وأقطع بأن الرأيَ الذي أعتقده هو الحق، وليس بعده إلا الضلال! ألم أقرأ في كتبِ أكثر علمائنا وأئمتنا - بعد أن يجتهدوا في بيان دليل أقوالهم - قولَهم: «والله تعالى أعلم». أي: أن الله سبحانه أعلمُ بالصواب؛ وأنهم ربما يكونون مخطئين، وأنا بلسان حالي أقول: وأنا أعلم بالصواب، لأن كل رأي يخالف رأيي (خطأ)، وإذا كان في مسألة فرعية أو جزئية من مسائل العقيدة فهو (ضلال)، أُسفّه أهله، وأضلل وأبدع أصحابه، وعندئذ أصبح من غير أن أشعر على مذهب فرعون: ﴿... **مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ**﴾ ولو شئت أن آتي بعشرات الأدلة والأمثلة التي توضّح قولي لفعلت، ولكن نفوس الكثيرين ستغلي بالغضب، وسيكونُ هذا المقال سبباً لاختلاف جديد، وصاحبُه يزعم أنه يريد ائتلاف القلوب، واقتراب العقول.

إن الصفحاتِ المشرقة الوضاءة في تاريخنا كثيرة جداً بحمد الله، وإن الأخيار الأبرار من العلماء في عصرنا

موجودون بفضل الله، وبهؤلاء يحسن بنا أن نقتدي. ولا بأس أن أعيد بعض ما يناسب المقال من شواهد سبق ذكرها، هي وثيقة الصلة بما نحن فيه.

كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله يقول: قولنا هذا رأي، وهو أحسنُ ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب منا. وسئل الإمام مالكٌ رحمه الله عن ثمانٍ وأربعين مسألةً فقال في اثنتين وثلاثين منها: لا أدري! وقال الإمام الشافعي رحمه الله: ما ناظرت أحداً فأحببت أن يخطئ، ولم أبال بيّن الله الحق على لساني أو لسانه، وما ناظرت أحداً قط إلا أحببت أن يوفق، أو يُسدد، أو يعان، ويكونَ له رعايةٌ من الله وحفظ. أما الإمام أحمد رحمه الله فكان من ورعه في الفقه أنه كان إذا صحّت لديه رواياتٌ متعددة عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، لم يحاول الترجيح بينها، بل يثبتها كلَّها، وتروى عنه، وليس ذلك عجزاً منه عن الترجيح كما يظن بعض الناس، فهو إمام في الفقه، لكنه كان يتورع أن يلتزمَ أو يُلزم الناس بقول، ويكون الصواب خلافَه.

وبعد: فأرجو أن لا أكون قد ارتقيت مرتقى صعباً لست له بأهل. لكنّ شفيعي أنني لم آتِ بقول من عند نفسي، ومع

ذلك فـإن أخطأتُ فـأسـتـغـفـر الله، وأعـتـذر لمن يقـرأ هذه السطور، وإن أصبت فالحمد لله وليِّ كل نعـمـة، وحسبي أن أردد مع نبي الله شعيب عليه الصلاة والسلام قوله: ﴿**إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**﴾.



المشقة تجلب التيسير

محور هذا المقال قاعدة فقهية جليلة لا يزيد عدد كلماتها على ثلاث هي: «المشقة تجلب التيسير». وكما أن هناك في النحو قواعدَ، تتعلق - مثلاً - بالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، فهناك أيضاً قواعد في الفقه عرفها شيخنا الجليل الفقيه مصطفى الزرقا رحمه الله في كتابه القيّم: «المدخلُ الفقهيُّ العام» بأنها: «أصول فقهية كلية، (صيغت) في نصوص موجزة دستورية، تتضمّن أحكاماً تشريعية عامة، في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها». ومع بساطة التعريف فقد يصعب فهمه على من لم يألف أسلوب الفقهاء. ولكنْ لا بأس إن شاء الله، فالمثال الذي ستدور هذه المقالة حوله - وهو القاعدة الفقهية: المشقة تجلب التيسير - سيوضّح التعريف، ويجلّي الموضوع، بعون الله تعالى.

هذه القاعدة أصل عظيم من الأصول الشرعية. قال الإمام الشاطبي (المتوفى عام ٧٩٠هـ) رحمه الله، في كتابه العظيم: «الموافقات في أصول الشريعة»: «إن الأدلة على رفع الحرج في هذه الأمة بلغت مبلغ القطع».

وهذه القاعدة فيها تفسير للأحكام التي روعي فيها التيسير والمرونة، وأن الشريعة لم تكلف الناس بما لا يطيقون، أو بما يوقعهم في الحرج، وبما يتعارض مع طبائعهم، وأن المراعاة والتيسير والتخفيف مرادة ومطلوبة في هذا الدين.

وقد دلت على هذه القاعدة آياتٌ كريمة وأحاديثُ شريفة عديدة، منها قوله تعالى: **﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾**، وقوله سبحانه: **﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾** ، وقول النبي عليه الصلاة والسلام: «**إن الدين يسر...**»، وقوله: «**يسّروا ولا تعسّروا، وبشروا ولا تنفروا**». ولأهمية هذا المعنى عقد الإمامُ العلَمُ البخاريُّ رحمه الله، في كتابه الفريد الصحيح باباً بعنوان: الدين يُسر، وقول النبي ﷺ: «**أحب الدين إلى الله الحنيفية السّمحة**».

أيها القارئ الكريم: روى الإمام البخاري رحمه الله، عن جابر بن عبدالله رضي الله تعالى عنه قال: كان رسول الله ﷺ في سفر، فرأى زحاماً، ورجلاً قد ظُلّل عليه، فقال: ما هذا؟ قالوا: صائم، قال: «**ليس من البرّ الصيامُ في السفر**» وفي رواية أخرى: «**وعليكم برخصة الله التي رخّص لكم**».

قال الإمام ابنُ دقيق العيد في كتابه: «إحكام الأحكام» تعليقاً على هذا الحديث: «يستحب التمسّك بالرخصة إذا دعتِ الحاجةُ إليها، ولا تُترك على وجه التشديد على النفس، والتنطع، والتعمق».

وهناك عدد من القواعد الفقهية التابعة لهذه القاعدة الأساسية منها:

أولاً : «الضرورات تبيح المحظورات»، وهي مأخوذة من مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

ثانياً: «ما جاز للضرورة يتقدّر بقدْرها».

ثالثاً: «إذا ضاق الأمر اتسع» وأصلها: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾.

إن ما سبق من المقال تمّ اختياره من كتاب القواعد الفقهية، الذي هو رسالة ماجستير للدكتور علي أحمد الندوي. ويحسن أن أتبعه ببعض ما جاء في شرح هذه القاعدة الجليلة: «المشقة تجلب التيسير» من كتاب الشيخ العلامة أحمدَ بن محمد الزرقاء رحمه الله، الذي شرح فيه القواعد الفقهية التي صُدّرت بها «مجلة الأحكام العدلية»، حتى لا يكون هناك سوء فهم لهذه القاعدة:

قال رحمه الله: المراد بالمشقة الجالبة للتيسير: المشقةُ التي تنفكّ عنها التكليفات الشرعية. أما المشقة التي لا تنفك عنها التكليفات الشرعية؛ كمشقة الجهاد، وألم الحدود، ورجم الزناة، وقتل البغاةِ، والمفسدين، فلا أثر لها في جلب تيسير ولا تخفيف.

ثم قال: المشقة التي تجلب التيسير تحتها سبعة أنواع:

أولها: السفر، وتيسيراته كثيرة.

ثانيها: المرض، وتيسيراته كثيرة كذلك.

وثالثها: الإكراه، وهو: التهديد ممّن هو قادرٌ على ضربٍ مبرحٍ، أو إتلاف عضو، أو قتل، أو حبس.. أو بما هو دون ذلك، ومن أوضح أمثلتها التلفظ بالكفر وقلبه مطمئن بالإيمان إذا أكره على ذلك.

ورابعها: النسيان. واتفق العلماء على أنه مسقط للعقاب، وهو عدم تذكر الشيء عند الحاجة إليه.

وخامسها: الجهل. وهو: عدم العلم ممن شأنه أن يعلم، وهو قد يجلب التيسير.

وسادسها: العسر وعموم البلوى، ومن تيسيراته: إباحة نظر الطبيب، والشاهد، والخاطب للأجنبية.

وسابعها: النقص، كالصغر، والجنون، فهما يجلبان التخفيف عن الصغير والمجنون لعدم تكليفهما أصلاً.

وقد يتسائل متساءِل: ما صلة الحديث عن هذه القاعدة الفقهية: «المشقة تجلب التيسير» في كتاب يتحدث عن فقه الائتلاف؟

أقول: قد لا يكون لها صلة مباشرة، ولكني قدّرتُ أن نفوسنا لو أُشربت روح التيسير الذي جاءت به الشريعة لَتسامَحْنا مع مخالفينا في الرأي، ولتقاربتْ قلوبنا، وإن لم تتفق آراؤنا، ولأخذنا بقاعدة العلاّمة محمد رشيد رضا رحمه الله التي أوردها في مجلة المنار، وهي: «نعمل فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه»، وقد ثار على هذه القاعدة بعض الناس لأنهم أخذوها على عموم لفظها، أو لأنهم فيما أرى - والله أعلم - لا يطيقون أن يخالفهم أحد فيما يرون أنه صواب، أو فيما يرون - حسب اجتهاداهم - أنه من الأصول، أو لغير ذلك من الأسباب.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه وحببنا فيه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه وكرهنا فيه، واجمع قلوبنا، ووحّد صفونا، وقوّ عزائمنا، لنعمل على نصرة دينك وتحكيم شريعتك. إنك أكرم مسؤول وأرجى مأمول.



الاجتهاد لا يُنقض بمثله

موضوع هذا المقال قاعدة أخرى جليلة نصّها: «الاجتهاد لا يُنقض بمثله»، والهدف من اختيارها هو عدمُ القطع بأن ما أراه صواباً هو الصواب في حقيقة الأمر، وبأن من يخالفني مخطئ، وشرح القاعدة يوصلنا إلى عدة نتائج مهمة، ما قدمته واحدة منها.

الاجتهاد بذل الجهد في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها، إذا كان الموضوع شرعياً، وبذل الجهد في الوصول إلى الرأي والحكم الصواب في الأمور الحياتية الأخرى بناءً على الأدلة المتوافرة، سواءٌ كان الموضوع سياسياً، أم اجتماعياً، أم اقتصادياً، أم غير ذلك.

والاجتهاد منشؤه ظنُّ المجتهد الذي وصل إليه في ضوء الدلائل والأمارات التي أرشده الشارع إليها (ونحن الآن نتحدث عن الأمور الشرعية)، وهكذا فليس ببعيد أن يتغير هذا الاجتهادُ الناجمُ عن الظن إذا تغيرت الأدلة، أو الأوضاع، أو تغير فهم المجتهد ونظره إلى تلك الأدلة والأوضاع. وهذا مقتضى الطبيعة الإنسانية. وحادثة سيدنا عمرَ بن الخطاب

رضي الله عنه وأرضاه في مسألة من مسائل الميراث، تكررت، فحكم بحكمين مختلفين، ثم قال للمعترض: «تلك على ما قضينا يومئذ، وهذه على ما قضينا»، هذه الحادثة رواها الإمامان عبدالرزاق في مصنفه، والبيهقي في السنن الكبرى، حتى جرت هذه الكلمة العُمرية مجرى المثل. ويروى عنه أيضاً أنه لقي رجلاً فقال: ما صنعتَ؟، قال: قضى عليٌّ وزيدٌ بكذا، قال عمر: لو كنت أنا لقضيت بكذا. قال الرجل: فما منعك والأمر إليك؟ قال الفاروق: لو كنت أردك إلى كتاب الله، أو إلى سنة رسول الله ﷺ لفعَلتُ، ولكني أردّك إلى رأي، والرأي مشترك، فلم ينقض ما قال عليٌّ وزيد رضي الله عنهما. أقول: والذي أفهمه من الردّ إلى الكتاب والسنة هو الرد إلى نصٍّ قطعي الدلالة فيهما، لا يحتمل أكثر من وجه من وجوه التأويل. وإلا فالخلاف في فهم الكتاب والسنة أكبر من أن يُحصر.

أيها القارئ الكريم:

معنى القاعدة: «الاجتهاد لا يُنقض بمثله» أن الاجتهاد المستوفي شروطه، إذا اتصل بالحكم والقضاء ونفّذ، لا يمكن نقضُه باجتهادٍ ثانٍ جديد، لعدة أسباب أهمها:

أولاً : الظن لا يرفع بالظن، والاجتهادان كلاهما ظن.

ثانياً: لو نقض الاجتهاد الأول بثانٍ، لساغ أن يُنقض الثاني بثالث، وهكذا... لأنه ما من اجتهاد إلا ويجوز أن يتغير تبعاً لاختلاف وجهات النظر في الأدلة.

ثالثاً: نقض الاجتهاد باجتهاد مثله يفضي إلى عدم الاستقرار في الأحكام، ويفتح باب الفوضى والفساد.

رابعاً: الاجتهاد الثاني لا يلزم أن يكون أقوى وأصوب من الاجتهاد الأول، إذ كلاهما يحتمل الخطأ، وبناءً على هذا لو حكم مجتهدٌ في قضيةٍ رفعت إليه بموجب اجتهاده، ثم حكم مجتهدٌ ثانٍ في تلك القضية نفسها إذا رفعت إليه، فلا يجوز له أن ينقض حكم من قبلَه إذا كان مخالفاً لرأيه.

ولعل من المفيد أن ننتقل إلى موضع قريب الصلة بهذه القاعدة، هو تهيبُ علماء السّلف رضي الله عنهم من الفتوى، وهم الأئمة الأعلام، بينما نجد كثيراً من الناس في عصرنا لم يشُمّوا رائحة العلم ولم يذوقوا طعمه، يُخطِّئون ويصوِّبون، ويحرِّمون ويحلّلون، ويقلّدون أو يجتهدون، ولا يرون الحقَّ إلا

معهم، أو مع من يتبعونه ويقلّدونه، أما الآخرون الذين يخالفونهم فلا يزِنون عندهم جناحَ بعوضة!!

وأول الناس في تهيّب الفتوى والإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالدين هم الصحابة رضوان الله تعالى عليهم. وكان الخلفاء الأربعة الراشدون - مع ما آتاهم الله سبحانه من سعة العلم - يجمعون علماء الصحابة وفضلاءهم يستشيرونهم، ويستنيرون برأيهم، وهذا لون من الفتوى الجماعية. وكان بعضهم يُسأل فلا يجيب فيما هو غير متأكد منه، ويحيل إلى غيره، ويقول: لا أدري. قال عتبة بن مسلم: صحبت عبدالله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أربعة وثلاثين شهراً، فكان كثيراً ما يُسأل فيقول: لا أدري.

وقال ابن أبي ليلى: أدركت مئة وعشرين من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ يُسأل أحدهم عن المسألة، فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول، وما منهم من أحد يحدّث بحديث، أو يسأل عن شيء إلا ودّ أخاه كفاه. وقال الفاروق رضي الله عنه: أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار (وأظن أنه رضي الله عنه يعني أن يفتوا بغير علم يطمئنون إليه، وإلا فقد كان علماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم يفتون ويعلّمون الناس).

وسئل القاسم بن محمد رحمه الله - أحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة - عن شيء، فقال: إني لا أحسن، فقال له السائل: إني جئتك لا أعرف غيرك، فقال له القاسم: لا تنظر إلى طول لحيتي، وكثرة الناس حولي! والله إني لا أحسن.. ثم قال: والله لأن يُقطع لساني أحب إليّ من أن أتكلم بما لا علم لي به. وسئل الشعبي التابعي العالم الجليل عن مسألة، فقال: لا أدري، فقيل له: ألا تستحي من قول: لا أدري وأنت فقيه العراق؟ فقال: لكن الملائكة لم تستح حين قالوا: ﴿**سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا**﴾.

هذا غيض من فيض، وإن السلفية الحقّ هي اتباع هؤلاء السلف في محاسنهم وأخلاقهم الشريفة، وليست التشدّد في الإصرار على عدد من المسائل اختلف فيها الأئمة الأعلام على مدى القرون. والله تعالى أعلم.



التهيّب من الفُتيا

من الإعجاب بالرأي الناتج عن الإعجاب بالنفس عدم تردّد المرء في الإجابة عن الأسئلة التي تُطرح عليه، أو التي تطرح على غيره، مع عدم تمكنه في العلم لإحساسه أنه يستطيع التحدث في كل موضوع. وهذا المنهج يخالفه العقلاءُ، وقد قرأنا في المقالة السابقة نماذج من تهيّب علماء السلف رضي الله عنهم من الفتيا عندما تطرح عليهم أسئلة في العلم فلا يتردد أحدهم في إحالة السائل على غيره، أو في قول: لا أدري.

ونمضي فيما بدأناه؛ لأن هذه الفضيلة لو شاعت بيننا اليوم لضيقت من شقة الخلاف بين المتخالفين، ولكانت داعية إلى الائتلاف ووحدة القلوب والصفوف التي نحن في أمسّ الحاجة إليها؛ لأنها أدب نفسي عال، ندر هذه الأيام، وإشاعة الآداب النفسية خطوة كبرى في درب الائتلاف والتحابب.

روى الخطيب البغدادي عن القاضي الإمام أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة قال: سمعت أبا حنيفة يقول: لولا (الخوفُ) من الله أن يضيعَ العلم ما أفتيت أحداً، يكون له

المهنأ وعليّ الوزر. وقال أيضاً: مَن تكلّم في شيء من العلم... وهو يظنّ أن الله تعالى لا يسأله عنه: كيف أفتيت في دين الله؟ فقد سَهُلَت عليه نفسه ودينُه (أي: هانت عليه حتى عرّضها للمساءلة والمعاقبة).

وكان من أشد السلف في ذلك تورعاً الإمام مالك رحمه الله، إذ كان يقول: من سُئل عن مسألة فينبغي له قبل أن يجيب فيها أن يعرض نفسه على الجنة والنار، وكيف يكون خلاصُه في الآخرة، ثم يجيب فيها. وقال: ربّما وردت عليّ المسألة فأسهر فيها عامة ليلي (أي: أفكر في جوابها أغلب الليل). وقال مصعب: وجهني أبي بمسألة – ومعي صاحبها – إلى الإمام مالك يقصّها عليه، فقال: «ما أُحسِنُ فيها جواباً. سَلُوا أهل العلم». سبحان الله! إمام دار الهجرة، العبقري العلَم يقول: ما أُحسن فيها جواباً، سلوا أهل العلم! ومن هم أهل العلم إن لم يكن هو تاجاً من تيجانهم؟! وماذا يقول أهل زماننا؟ وقال ابن أبي حسّان: سئل مالك عن اثنين وعشرين مسألة فما أجاب إلا في اثنتين بعد أن أكثر من قول: «لا حول ولا قوة إلا بالله». وقال له مرة بعض السائلين: إذا قلت أنت يا أبا عبدالله: لا أدري، فمن يدري؟ فقال مالك: ويحك، ومن أنا؟ وأي شيء منزلتي حتى أدري ما لا تدرون؟!

وكان أئمة السلف ينكرون على من أفتى بغير علم جرأته على الحق وقلة ورعه. روى الإمام أحمد، وابن ماجة عن النبي ﷺ قولَه: «من أُفتي بغير علم كان إثمُ ذلك على الذي أفتاه» ونقل الإمام ابن قيّم الجوزية عن الإمام ابن الجوزي قولَه: ويلزم وليَّ الأمر منعُ من يفتي وهو غيرُ أهل للفُتيا. قال: وهؤلاء بمنزلة من يدل الركب وليس له علم بالطريق، وبمنزلة من لا معرفة له بالطب وهو (يُطبّب) الناس، بل هو أسوأ حالاً من هؤلاء كلِّهم.

وكان الإمام ابن تيمية رحمه الله شديد الإنكار على هؤلاء المتصدرين للكلام في الدين على غير أهلية منهم لذلك، حتى قال له أحدهم مرة: أجُعلتَ محتسباً على الفتوى؟! فأجابه: أيكون على الخبازين والطباخين محتسب، ولا يكون على الفتوى محتسب؟!

والإمام أبو حنيفة يرى عدم الحَجْرِ على السّفيه، ومنعِهِ من التصرف في ماله احتراماً لآدميته، ومع ذلك يرى الحجر على المفتي الجاهلِ المتلاعبِ بأحكام الشرع. وقد بكى الإمام العلامة ربيعة الرأي، شيخُ الإمام مالك، رحمهما الله، فقيل له ما يُبكيك؟ فقال: استُفتي من لا علم له، وظهر في الإسلام

أمرٌ عظيم. قال: ولَبَعض من يُفتى ههنا أحقُّ بالسَّجن من السَارقين!! (أقول: هذا وربيعةُ الإمامُ توفي عام مئةٍ وستّةٍ وثلاثين!!).

وقال غير واحد من السلف في بعض المفتين من أهل زمانه: إن أحدهم يُفتي في المسألة لو عرضت على عمر رضي الله عنه لجمع لها أهل بدر!!

أقول: فكيف لو بعث الله أولئك الأئمة من قبورهم ليروا ما نحن فيه، ورأوا كيف يتجرّأ على دين الله رجالٌ وشبابٌ ليس عندهم من العلم ما يدركون به حجم جهلهم، يكفّرون الأفرادَ والجماعات، ويستبيحون دماء المسلمين الأبرياء، ودماءَ المستأمنين، وأموالهم، لم يأخذوا العلم عن أهله، وما أقلهم!! قرؤوا في كتب الشريعة لأنفسهم، ففهموا كما يحلو لهم. وظنوا أنهم أهلٌ للفهم، وبينهم وبين العلم والفهم ألف حجاب وحجاب:

يظنُّ الغَمْرُ أنّ الكُتْبَ تهدي
أخا جهلٍ لإدراكِ العلومِ
وما علم الجهولُ بأنّ فيها
مداركَ قد تدقُّ على الفهيمِ

ومن طلب العلومَ بغــيــر شــيخٍ

يضلّ عن الصــراط المســتــقــيمِ

وكم من عــائبٍ قــولاً صــحــيــحــاً

وآفــتُــه من الفــهمِ الســقــيمِ!

أيها القارئ الكريم:

ولِمعنىً عظيم جداً فضّل الإسلامُ العلماءَ الحقيقيين، لا على الناس العاديين فحسب، بل على العباد الحقيقيين. أخرج الترمذي رحمه الله في جامعه حديثَ أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: «ذُكر للنبي ﷺ رجلان: أحدهما عابدٌ والآخر عالم، فقال عليه الصلاة والسلام: **فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم**. ثم قال: **إن الله وملائكته وأهلَ السماوت والأرضِ - حتى النملةَ في جُحرها، والحيتانَ في البحر - ليصلّون على معلم الناسِ الخير**». قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح. وجاء في الترمذي أيضاً: «**فقيه واحد أشدّ على الشيطان من ألف عابد**». وذلك أن العابد ينفع نفسه فقط، بينما العالم ينفع مجتمعه، بل قد يمتد نفعه إلى أقطار عديدة، وأزمنة مديدة، وهذا مشاهد

من واقع أئمة الإسلام الأعلام الذين نفع الله بعلمهم على مدى مئات السنين، في مشارق الأرض ومغاربها.

نسأل الله سبحانه أن يفقهنا في الدين، وأن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، والعقل الراجح، وأن يصرف عنا الفِتن، وأن يردنا إليه ردّاً جميلاً، وأن يردّ عنا كيد أعدائنا في نحورهم، وأن يجعلنا أهلاً لنصره وتأييده.



بداية المجتهد

قد يكون الاختلاف حول المسائل الشرعية الدينية أكبر مظاهر الاختـلاف بين المسلمين. وهدف هذا الكتاب أن يقترب في كل مقالة من مقالاته خطوةً في طريق الائتلاف الواسع الذي يضمّ الكثرة الكاثرة، تتوحّد فيه القلوب والجهود، وإن اختلفت الاجتهادات والآراء، لأن اختلافها لا يفسد المودة والمحبة عند أولي النُّهى.

وموضوع هذا المقال تعريفٌ بكتابٍ أحسَبه يحقق هذا الهدف أجمل تحقيق، خاصة بين طلبة العلم الشرعي، أو مَنْ نحا منحاهم. وهو: بدايةُ المجتهد ونهاية المقتصد، للإمام القاضي أبي الوليد بن رشد القرطبيِّ المالكي المتوفى عام ٥٩٥هـ الملقب بابن رشدٍ الحفيد تمييزاً له عن جده أبي الوليد المتوفى سنة ٥٢٠هـ، رحمهما الله.

يقول الأستاذ ماجد الحموي محققُ الكتاب في مقدمته: ذكر ابن رشد رحمه الله في كتابه الفقهي المتميز «أسبابَ الخلاف، وعِلَلَ وجهه، وأقوال فقهاء الأُمة من الصحابة فمن بعدهم، مع بيان مستند كلٍّ، مع الترجيح وبيان الصحيح،

فخاض في بحرٍ عجاج، ملتطمِ الأمواج، فأفادَ وأمتع، ولا يُعلم في وقته أنفعُ ولا أحسنُ سياقاً منه».

وسأختار للقارئ الكريم بعض المسائل التي تعرّض لها المؤلف رحمه الله، فهي تبيّن أن أقوال أئمة السلف لم تجتمع، على أكثر المسائل الفقهية فلنعرف نحن هذا، ولنتركِ الجدال، وإنفاقَ الأوقات في القيل والقال، ولنستثمر جهودنا فيما فيه نفع العاجل والآجل، للفرد والمجتمع، وقد يقول بعض الناس: إن بيان الاختلاف، وأن في المسألة الواحدة أكثرَ من قول واحد، يُشتّتُ الأذهان، فيَحسُن بالمسؤول من طلبة العلم ألا يبيّنَ إلا وجهاً واحداً. وهذا صحيح أحياناً، يقابله أن الناس على اختلاف أقطارهم وأفكارهم إذا اعتقدوا أن الصواب في مسألة واحدة واحد، وهو الذي هم عليه، أنكروا على من يخالفهم إنكاراً يؤدي إلى مفاسد في الدين تهون معها مشكلة تشتيت الأذهان، لو سلمنا أنها متحققة.

قال المؤلف رحمه الله في بحث مقام المأموم من الإمام: المسألة الثانية: أجمع العلماء على أن الصف الأول مُرغّب فيه، وكذلك تراصُّ الصفوف، وتسويتُها لثبوت الأمر بذلك عن رسول الله ﷺ.

واختلفوا إذا صلى إنسانٌ خلف الصف وحده: فالجمهور على أن صلاته تجزئ (مع الكراهة)، وقال أحمد وأبو ثور وجماعة: صلاته فاسدة. وسبب اختلافهم: اختلافهم في تصحيح حديث وابصة رضي الله عنه: «**لا صلاة لقائم خلف الصف**»، فالإمام أحمد يصحح الحديث، وقال غيره: هو مضطرب الإسناد لا تقوم به حجة. واحتج الجمهور بحديث أبي بكرة رضي الله عنه (الذي رواه البخاري وأبو داود والنسائي) أنه ركع دون الصف، فلم يأمره رسول الله ﷺ بالإعادة، وقال له: «**زادك الله حرصاً ولا تعد**». قال المؤلف رحمه الله: ولو حُمل هذا على الندب لم يكن تعارض بين حديث وابصة وحديث أبي بكرة رضي الله تعالى عنهما. والله أعلم.

وتحت عنوان ما يحمله الإمام عن المأمومين يتحدث ابن رشد رحمه الله عن القراءة خلف الإمام، ويقول: إن الأئمة اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال: أحدها أن المأموم يقرأ مع الإمام فيما أسرّ فيه، ولا يقرأ معه فيما جهر به.

والثاني: أنه لا يقرأ معه أصلاً، والثالث: أنه يقرأ فيما أسرَّ الفاتحة وغيرها، وفيما جهر الفاتحة فقط، وبعضهم فرّق في الجهر بين أن يسمع المقتدي قراءةَ الإمام أو لا يسمع، فأوجب عليه القراءة إذا لم يسمع، ونهاه عنها إذا سمع.

ثم أخذ – على عادته – يسمّي القائلين بهذه الأقوال، ويذكر أن السبب في اختلافهم هو اختلافُ الأحاديث الواردة في الموضوع، وبناءُ بعضها على بعض، ثم يذكر الأدلة، ووجوه الاستدلال بها مما لا أجد مناسبة لذكره في هذا المقام.

وتحدث المؤلف عن الصلاة خلف إمام مريض يصلي قاعداً، وقال: فيها ثلاثة أقوال: أحدها أن المقتدي يصلّي قاعداً، وممن قال به: الإمامان أحمد وإسحاقُ رحمهما الله. والثاني: أن المقتدين يصلّون خلفه قياماً، وعلى هذا فقهاء الأمصار: أبو حنيفة وأصحابُه، والشافعي وأصحابه، وأهل الظاهر وغيرُهم. ورُوي عن الإمام مالك أنه قال: لا يؤم الناسَ أحدٌ قاعداً، فإن أمَّهم قاعداً فسدت صلاتهم وصلاته. والله تعالى أعلم.

أيها القارئ الكريم: الهدف من هذا المقال ذو شعبتين:

الأولى: أن نتذكر أن الأئمة الأعلام، اختلفوا في استنباط الأحكام، ولكل واحد منهم وجهة نظر ودليل ترجّح لديه، فمن كان من أهل النظر والترجيح فليأخذ بما أداه إليه اجتهاده، وإلا فليقلدْ، ولا ينكرْ على من يخالفه. والشعبة الثانية هي التعريف بكتاب ابن رشد رحمه الله: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. فهو كتاب جيد في الفقه المقارن يوسّع أفق المتأملين فيه.

الصُّلْح

قال الله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾؛ أقول: وعلامات ضعفه كثيرة جداً يصعب حصرها، منها ما ينجم عن هذا الضَّعف من التنازع والخصام بين الأفراد، والجماعات، وبين القبائل والأحزاب. ولئن كان هذا التنازع مرضاً نُقرّ بحصوله، إلا أننا مأمورون بعلاجه أمراً أكيداً في كتاب ربنا، وعلى لسان نبيّنا ﷺ. وما الأمر بعلاجه إلا الإصلاح. قال تعالى في سورة الأنفال: ﴿... فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ...﴾ وقال سبحانه في سورة الحجرات: ﴿... وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا...﴾ وقال فيها: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾. قال العلامة أبو السعود رحمه الله في تفسير هذه الآية: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.. «أي أنهم منتسبون إلى أصلٍ واحد هو الإيمان الموجب للحياة الأبدية، والفاء في قوله: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ للإيذان بأن الأخوة الدينية موجبة للإصلاح... وتخصيص الاثنين بالذكر ﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ لإثبات وجوب الإصلاح فيما فوق ذلك بالطريق الأولوية لتضاعف الفتنة والفساد فيه...».

وقال عزّ وجلّ في سورة النساء: ﴿**لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتَغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾. وقد اختار الإمام البخاري رحمه الله هذه الآية الكريمة عنواناً لأول باب في كتاب الصلح من الجامع الصحيح، وهو بابُ ما جاء في الإصلاح بين الناس، وذكر فيه أن النبي ﷺ خرج في أناس من أصحابه إلى بني عمرِو بن عوف ليصلح بين ناسٍ منهم حصل بينهم خلاف.

ثم ذكر في الباب الثاني قوله ﷺ: «**ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فيَنمي خيراً أو يقول خيراً**». ومعنى (يَنْمي): يُبلِّغُ الحديث على وجه الإصلاح وطلب الخير، فإذا بلّغه على وجه الإفساد والنميمة، قيل: يُنَمِّي.

وفي رواية الترمذي لحديث أسماءَ بنتِ يزيدَ رضي الله عنها عن الكذب المباح: «**ورجل كذب بين مسلمين ليُصلح بينهما**»، وفي حديث آخر: «**لا أَعدُّه كذباً: الرجل يُصلح بين الناس، ويقول قولاً يريد به الإصلاح..**».

قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم: قال القاضي: لا خلاف في جواز الكذب في هذه الصور، واختلفوا

في المراد بالكذب المباح فيها ما هو؟ فقالت طائفة: هو على إطلاقه، وأجازوا قول ما لم يكن في هذه المواضع للمصلحة... واحتجوا بقول منادي يوسفَ عليه السلام: ﴿أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ .. إلى أن قال: وإذا سعى في الإصلاح نقل عن هؤلاء إلى هؤلاء كلاماً جميلاً، ومن هؤلاء إلى هؤلاء كذلك، وورَّى. وفي تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للعلاّمة المباركفوري رحمه الله: ليس بالكذاب المذمـــوم من أصلح بين الناس، بل هذا محسن... كأن يقول للإصلاح بين زيدٍ وعمرو: يا عمرو يسلّم عليك زيدٌ ويمدحُك، ويقول: أنا أحبه، وكذلك يجيء إلى زيد ويبلّغه من عمروٍ مثل ما سبق.

ولعل من المناسب أن نقرأ بعض الأحاديث التي وردت في ذمّ الكذب وتقبيحه، لنرى أهمية الإصلاح بين الناس في الإسلام حتى إنه أحلّ من أجله الكذب!!

أخرج الإمام مالك رحمه الله في الموطأ أن رسول الله ﷺ سئل: «**أيكون المؤمن جباناً؟ قال: نعم، قيل له: أيكون بخيلاً؟ قال: نعم، قيل: أيكون المؤمن كذاباً؟ قال: لا**»!

وفي الموطأ أيضاً أن عبدالله بنَ مسعود رضي الله عنه قال: «**إنه لا يزال العبد يكذب، ويتحرى الكذب، فينكتُ في**

قلبه نكتةٌ سوداء حتى يسودَّ قلبه، فيُكتبَ عند الله من الكاذبين».

وفي الترمذي عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا كذب العبد تباعد عنه الملك ميلاً من نَتْنِ ما جاءَ به**». قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وروى أبو داودَ والترمذي رحمهما الله أن رسول ﷺ قال: «**ويلٌ للذي يحدّث بالحديث ليُضحكَ به القومَ، فيكذبُ، ويلٌ له، ويلٌ له**». قال ابن الأثير: الويل: الحزنُ والكرب، وإنما يقال ذلك عند المكروه. وقيل: هو شدة العذاب. وقيل: هو اسم وادٍ في جهنّم.

هذه بعض الأحاديث التي تبيّن شناعة الكذب، وسوءَ عاقبته وعقوبته، ومع ذلك فهو مباحٌ أو مستحسن للإصلاح بين الناس، فما أعظم قيمةَ الإصلاح بين الناس! حتى يكون المسلمون كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر.

لقد أصبحت حالُ المسلمين اليوم أسوأ من حال الذين وصفهم الله تعالى في سورة الحشر بقوله: ﴿**لا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلاَّ فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ**

تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْقِلُونَ﴾، وأكثر المسلمين الآن بأسهم بينهم شديد، تراهم متفرقين، جسومهم شتى، وقلوبهم شتى، وجهودهم شتى، كأنهم لا يعقلون! وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ولكن لا يأس من رحمة الله وعونه، ولا يأس - إن شاء الله - من هذه الأمة، فبذور الخير فيها موجودة، ولا تزال طائفة منها ظاهرة، مصداقاً لقول الصادق المصدوق: «.. **لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الناس... حتى يأتي أمر الله عز وجل وهم على ذلك**». أخرجه الإمام أحمد رحمه الله في مسنده.

ومع هذا فلا يجوز القعود، إذ «ليس الإيمان بالتمني، ولكنْ هو ما وقر في القلب وصدّقه العمل».

فالعملَ العملَ، والإخلاصَ الإخلاص، والصوابَ الصواب ومن الله نستمد العون والتوفيق.



لا تحاسدوا ولا تناجشوا

من الأحاديث النبوية الشريفة الشديدة الصلة بتحقيق الائتلاف بين المسلمين الحديث المشهور الذي رواه الأئمة: أحمدُ والبخاري ومسلمٌ، وابنُ ماجة، وغيرهُم، رحمهم الله، بألفاظ متقاربة، واختاره الإمام النووي في أربعينه، وشرحه الإمام ابنُ رجب شرحاً جميلاً في جامع العلوم والحكم. ونصُّ الحديث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخواناً. المسلم أخو المسلم؛ لا يظلِمهُ، ولا يخذُله، ولا يكذِبُه، ولا يحقِره. التقوى هاهنا** (ويشير إلى صدره ثلاث مرات). **بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم. كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله وعرضه**».

ولنقف مع هذا الحديث وقفاتٍ تزيده وضوحاً على وضوحه، فهو بحاجة إلى التأمل والتدبر والتطبيق أكثرَ من حاجته إلى الشرح.

قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا تحاسدوا**» يعني: لا يحسُدُ بعضُكم بعضاً. فالحسد موجودٌ في نفوس كثير من

الناس، وهو أنواع، شرها السّعيُ في إزالة النعمةِ عن المحسود ونقلها إلى الحاسد. وهو ذنب إبليس - أعاذنا الله من شره - إذ حسد آدم عليه السلام فما زال يسعى في إخراجه من الجنة حتى أخرجه منها. وخرّج الإمام أحمد والترمذي رحمهما الله تعالى حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**دبّ إليكم داء الأمم من قبلكم: الحسد والبغضاء... والذي نفس محمد بيده لا تؤمنوا حتى تحابّوا، أوَ لا أنبئكم بشيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم**».

وروى أبو داود رحمه الله - بسندٍ فيه مقال - قولَه عليه الصلاة والسلام: «**إياكم والحسد، فإن الحسد يأكلُ الحسناتِ كما تأكل النار الحطب**».

أما الغبطة التي سُمّيت في الحديث الصحيح حسداً من باب الاستعارة، فصاحبها لا يتمنّى زوال نعمة الآخرين، بل يسعى أو يرجو أن يكون عنده مثلُ ما عندهم.

قال عليه الصلاة والسلام: «**لا حسد إلا في اثنتين: رجلٌ آتاه الله مالاً فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار، ورجلٌ آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار**».

وبعض الحكماء الموفقين من الناس إذا وجدوا في أنفسهم حسداً لأحد إخوانهم سعوا في إزالة ذلك من أنفسهم، بالإحسان إلى ذلك الشخص، والدعاء له، ونشر فضائله، حتى يبدلوا ذلك الشعور المكروه بالمحبة، وتمني أن يصبح ذلك المحسود (سابقاً) أفضل مما هو عليه في دينه ودنياه، وهذا من أعلى درجات الإيمان.

أما قوله ﷺ: «**ولا تناجشوا**» فقد فسّره كثير من العلماء بالنَّجَش في البيع، وهو أن يزيد في ثمن السلعة من لا يريد شراءها، إما لنفع البائع بزيادة الثمن له، أو لإضرار المشتري بتكثير الثمن عليه. وقد ذكر البخاري رحمه الله أن الناجش آكل ربا خائن.

ويُحتمل أن يفسَّرَ التناجش بما هو أعمُّ من ذلك، فإن أصل النَّجْشِ في اللغة: إثارة الشيء بالمكر والحيلة والمخادعة، فيكون المعنى: لا تتخادعوا، ولا يعامل بعضكم بعضاً بالمكر والاحتيال. وفي صحيح ابن حبان رحمه الله: «**من غشنا فليس منا، والمكر والخداع في النار**» وفي الترمذي: «**ملعونٌ مَن ضارّ مسلماً أو مكر به**».

وقوله عليه الصلاة والسلام: «**ولا تباغضوا**» نهيٌ للمسلمين عن التباغض بينهم في غير الله، بل على أهواء النفوس، فإن المسلمين إخوة، والإخوة يتحابّون فيما بينهم. وفي هذا المقام يجب على الإنسان التنبه لأمرين دقيقين قد يخفيان على كثير من الناس:

الأول: أن إبليس يخدع بعض الطيّبين فيكرهون بعض المسلمين ظناً منهم أنهم إنما يكرهونهم في الله، والحقيقة أن سبب كراهيتهم هوى في النفس؛ إما لمخالفتهم في بعض مسائل الدين التي اختلفت فيها أقوال أئمة الدين، أو لعدم احترامهم وتبجيلهم من يحترمونه هم ويبجلونه.

والأمر الثاني: هو فتح القلب أكثر من اللزوم لكل مخالف للأمور الشرعية، مرتكبٍ للمنهيات، بدعوى المرونة والتسامح، وكلا الطرفين ذميم.

يقول الإمام ابن رجب رحمه الله: «وأما البغض في الله فهو من أوثق عرى الإيمان، وليس داخلاً في النهي. ولو ظهر لرجل من أخيه شرٌّ فأبغضه عليه، وكان الرجل معذوراً فيه في الأمر نفسه أثيب المبغض له، وإن عذر أخوه».

أقول: ومن الضروري جداً قبل أن أُبغض أخي في شيء أن أتأكد تأكداً لا يُبقي عندي شبهة، فأن أخطئ في المحبة أفضلُ من أن أخطئ في الكراهية، كما قيل: لأن أخطئ في العفو أحب إلي من أن أخطئ في العقوبة.

قال الربيع بنُ خثيم: لو رأيتَ رجلاً يُظهر خيراً ويُسرّ شراً، أحببتَه عليه، آجرك الله على حبكَ الخير، ولو رأيت رجلاً يظهر شراً ويُسرّ خيراً أبغضته عليه، آجرك الله على بغضك الشرّ.

أما قوله عليه الصلاة والسلام: «**ولا تدابروا**» فهو من التدابر الذي هو المصارمة والهجران، مأخوذ من أن يولّي الإنسانُ صاحبه دبره، ويعرضَ عنه بوجهه، وهو التقاطع. وهو حرام، ففي الصحيحين، وغيرهما: «**لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، يلتقيان، فيصدُّ هذا، ويصدّ هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام**». وهذا - كما قال الحافظ ابن رجب رحمه الله - في التقاطع للأمور الدنيوية، فأما لأجل الدين فتجوز الزيادة على الثلاث، نص عليه الإمام أحمد رحمه الله، واستدل بقصة الثلاثة الذين خلفوا - رضي الله عنهم - وأمر النبي ﷺ بهجرانهم.

وذكر الخطابي رحمه الله أن هجران الوالد لولده، والزوج لزوجته، وما كان في معنى ذلك تأديباً تجوز الزيادة فيه على الثلاث؛ لأن النبي عليه السلام هجر نساءه شهراً.

وقوله ﷺ: «**ولا يبع بعضكم على بيع بعض**»، جاء في شرح الأبيّ لصحيح مسلم: مثاله: أن يشتري رجل سلعة على خيار، فيقولَ له رجل افسخ عن نفسك، وأنا أبيعك نظيرها بأرخص. أو أن يكون الخيار للبائع فيقول له رجل آخر: افسخ البيع وأنا أشتريها منك بأكثر. وقيل: لا يسوم على سومه. وعلة النهي ما يؤدي إليه من ضرر الخصومة والاختلاف بين الإخوان.

ثم يأتي الأمر النبوي الكريم: «**وكونوا عباد الله إخوانا**»، أي: افعلوا كلّ ما تصيرون به إخواناً على الإطلاق، وذلك يدخل فيه أداء الحقوق من ردّ السلام، وتشميت العاطس، وعيادة المريض، وتشييع الجنازة، وإجابة الدعوة، والمحبة، والمساعدة، والنصح، وتبادل الهدايا؛ لأن الهدية - كما ورد في الحديث - تسبب المحبة، وتذهب سخائم الصدور: «**تهادوا تحابُّوا**»، و«**تهادَوا فإن الهدية تذهب وَحَرَ الصدر**» ويأتي توكيد هذا الأمر بالتقرير النبوي المأخوذ من قول الله تعالى:

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، وإنما - عند النحاة - لتحقيق الشيء على وجه، مع نفي غيره عنه، وهذا معنى الحصر، يعني: ليس المؤمنون إلا إخوةً، ولا يكونون إلا كذلك! يقول عليه الصلاة والسلام: «**المسلم أخو المسلم، لا يظلمُه، ولا يخذُله، ولا يكذبه، ولا يحقره**»، وكل واحدة من هذه الصفات تستحق التأمل والتساؤل: هل نرى في عالمنا اليوم مسلمين يظلمهم مسلمون؟ وآخرين يخذلهم إخوانهم، أو يكذبونهم، أو يحقرونهم؟ فإذا كان الجواب نعم، فلا تسأل عن سبب ذلّنا، وضعفنا وهواننا على الناس!؟! قال رسول الله ﷺ: «**ما من امرئ مسلم يخذُلُ امرءاً مسلماً في موطن تُنتهك فيه حرمته، ويُنتقَصُ فيه من عِرضه، إلا خذله الله في موطن يُحبُّ فيه نُصرته، وما من امرئ ينصر مسلماً في موضع يُنتقص فيه من عرضه، ويُنتَهك فيه من حرمته، إلا نصره الله في موضع يحب فيه نصرته**». وقال عليه الصلاة والسلام: «**من حَمَى مؤمناً من منافق، بعث الله ملكاً يحمي لحمه يوم القيامة من نار جهنم، ومن رمى مسلماً بشيء يريد شينه به حبسه الله على جسر جهنم حتى يخرج مما قال**».

خرّج الحديثين أبو داود رحمه الله في كتاب الأدب. وفي مسند الإمام أحمد رحمه الله: «**مَن أُذِلَّ عنده مؤمنٌ، فلم ينصره وهو يقدر على نصره، أذلّه الله على رؤوس الخلائق يوم القيامة**».

ولا يزال في هذا الحديث الشريف متّسع للكلام، لكننا نختمه بقوله عليه الصلاة والسلام: «**التقوى هاهنا، التقوى هاهنا، التقوى هاهنا**» وهو يشير إلى صدره. وفي هذا إشارة إلى أن كَرَمَ الخلق عند الله بالتقوى: ﴿**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾، فرُبّ من يحقره الناس لضعفه، أو لفقره، أو للونه، أو لقبيلته، أو لجنسيته هو أعظم قدراً عند الله تعالى ممن له في الدنيا قدر، وجاه، ومال، وسلطان. وفي الحديث الصحيح، «**إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم**». رواه مسلم وغيره. وفي الصحيحين: «**ألا أخبركم بأهل الجنة؟ كل ضعيف مُتضعَّف، لو أقسم على الله لأبرّه، ألا أخبركم بأهل النار؟ كل عُتلٍّ، جوّاظ مستكبر**». والمتضعّف هو الذي يستضعفه الناس ويتجبرون عليه. والعتل: الشديد الخصومة في الباطل، والجوّاظ: هو الجموع المنوع.

أيها القراء الكرام الأحبة في الله: هذه المعاني النبوية يجب أن تكون واضحة في أذهاننا، موّارة بالحياة في قلوبنا، ظاهرة في سلوكنا؛ لننال النصر في الدنيا، والعزة في الآخرة، فإن لم نفعل، هيهات أن نصل إلى ما نرجو ونؤمل!!



لا يؤمن أحدكم حتى...

ما أكثف حجابَ القربِ، وما أغلظ قناع الإلف والعادة!!

قيل قديماً: شدة القرب حجاب.. والعادة كيف تفعل بالإنسان؟ ما شعور مسلم ولد في مكة المكرمة وعاش فيها حياته، وصلَّى في حرمها الأطهر كل يوم، ما شعوره عندما ينظر إلى الكعبة؟ وما شعور شيخٍ في السبعين ظلَّ يحلُم برؤية بيت الله العتيق ستين سنة. إلى أن أكرمه الله بالحج إليه من أقصى المغرب أو المشرق على أجنحة الأشواق، وأجنحة الغيوم، وأجنحة الطائرة التي ارتفعت به فوق الأرض أربعين ألفَ قدم؟ هل هناك فرق بين الشعورين؟ هذا هو أثر الإلف والعادة في إدراك حقائق الأشياء...

وهذا هو شعوري بعد أن تأملت في حديث شريف معلوم لغالبيتنا... وهو ما رواه الإمامان البخاري ومسلم وغيرهما، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحبّ لنفسه**». فمن منا لا يعرف هذا الحديث؟ ولكن أين أثره في واقع حياتنا؟! ولنقف مع هذا الحديث العجيب بعض الوقفات:

الوقفة الأولى: في رواية الإمام أحمد رحمه الله: «**لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان حتى يحبَّ للناس ما يحب لنفسه من الخير**»، وهذه الرواية تبين أن المراد بنفي الإيمان نفي بلوغ كماله لا نفي أصله، كما في الحديث الصحيح أيضاً: «**لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه**».

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في جامع العلوم والحكم: «والمقصود أن من جملة خصال الإيمان الواجبة أن يحب المرءُ لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه، ويكره له ما يكره لها. فإذا زال ذلك عنه فقد نقص إيمانه بذلك».

وفي صحيح مسلم رحمه الله: «**من أحب أن يزحزح عن النار ويُدخل الجنة فلتدركه منيّتُه وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، ويأتي إلى الناس الذي يحب أن يُؤتى إليه**».

الوقفة الثانية: يدل الحديث على أن المؤمن يسرُّه ما يسرّ أخاه، وهذا يأتي من سلامة الصدر من الغلّ، والغش، والحسد، وأن يحب المسلم أن يشاركه إخوانه جميعاً فيما أعطاه الله من الخير من غير أن ينقص عليه شيء منه.

قال ابن رجب رحمه الله: ينبغي للمؤمن أن يحب للمؤمنين ما يحب لنفسه، ويكره لهم ما يكره لنفسه، فإن رأى

في أخيه المسلم نقصاً في دينه اجتهد في إصلاحه. قال بعض الصالحين من السلف: أهل المحبة لله نظروا بنور الله، وعطفوا على أهل معاصي الله، مَقتوا أعمالهم، وعطفوا عليهم ليزيلوهم بالمواعظ عن فعالهم، وأشفقوا على أبدانهم من النار، لا يكون المؤمن مؤمناً حقاً حتى يرضى للناس ما يرضاه لنفسه، وإن رأى في غيره فضيلة فاق بها عليه، فتمنى لنفسه مثلها، فإن كانت تلك الفضيلة دينية كان حسناً، فقد تمنى النبي ﷺ منزلة الشهادة فقال: «... **ولوددت أني أقتل في سبيل الله ثم أحيا، ثم أقتل ثم أحيا، ثم أقتل**».

أما إن كانت الفضيلة دنيوية فلا خير في تمنيها، كما قال تعالى في سورة القصص: ﴿**فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا...**﴾، أما قوله سبحانه: ﴿**وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ**﴾. فقد فُسّر بالحسد.

الوقفة الثالثة: قال الفضيل رحمه الله: إن كنت تحب أن يكون الناس مثلك فما أديت النصيحة لربك، كيف وأنت تحب أن يكونوا دونك؟! يشير إلى أن من الكمال أن تريد لهم أن

يكونوا فوقك! وهذه منزلة رفيعة عالية، وليست واجبة، والله تعالى أعلم. ومع هذا فإذا فاقه أحد في فضيلة دينية اجتهد كي يلحق به، وحزن على تقصير نفسه، لاحسداً للآخرين، بل منافسة لهم في الخير وغبطةً، وحزناً على النفس بتقصيرها.

الوقفة الرابعة: ينبغي للمؤمن أن يرى نفسه مقصراً عن الدرجات العالية فيستفيد بذلك أمرين نفسيين: الأول: الاجتهاد في الازدياد من الفضائل، والثاني عدم رضاه عن نفسه (من غير مبالغة في ذلك)، عند ذلك كيف يحب للمسلمين أن يكونوا مثله مع نصحه لهم؟ بل هو يحب لهم أن يكونوا خيراً منه، ويحب لنفسه أن يكون خيراً مما هو عليه.

الوقفة الخامسة والأخيرة: إذا علم المرء أن الله قد خصّه على غيره بفضل، فأخبر به لمصلحة دينية، وكان إخباره على وجه التحدث بنعمة الله، مع رؤية نفسه مقصراً في الشكر كان ذلك جائزاً. قال عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه: ما أعلم أحداً أعلمَ بكتاب الله مني. ولا يمنع هذا أن يحب للناس أن يشاركوه فيما خصه الله به، فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: إني لأمر على الآية من كتاب الله

فـأود أن النـاس كلَّهـم يعلمـون منهـا مـا أعلم. وقـال الشـافـعي رحمه الله: وددت أن الناس كلَّهم تعلّموا هذا العلم، ولم يُنسب إليَّ منه شيء!

أيها القارئ الكريم:

هل وافقتني على أن شدة القرب حجاب كثيف، وأن الإلف والعامة يمنعان الإنسان من رؤية حقائق الأشياء؟ ها نحن أولاء تأملنا (قليلاً) في حديث كان قريباً منا أشدَّ القرب، فماذا كانت النتيجة؟ ألم تَزُلْ عنه بعض الحُجُب؟! والله تعالى أعلم.



الخلاف بين أبي حنيفة وأصحابه

لفت نظري عنوانٌ طريف لرسالة دكتوراه في الفقه المقارن نوقشت في الأزهر عام ١٩٧٩م. تصفحت الكتاب، ثم رأيت من خلال القراءة فيه أنه نافع في حديث عن فقه الائتلاف. عنوان الكتاب: الخلاف بين أبي حنيفة وأصحابه، وموقفُ الأئمة الآخرين من هذا الخلاف، لمؤلفه الدكتور علي محمد العُمري.

يقول المؤلف الفاضل في تمهيده: إن دارس الشريعة يحتاج إلى منارات يهتدي بها في بحر العلم المتلاطم الأمواج، منها: أن يلمّ بالخلافات، ويعرفَ أسباب تعدد الآراء. وينقلُ عن قتادة رحمه الله قولَه: «من لم يعرف الاختلاف لم يشمَّ أنفُه الفقه»، وعن عطاءٍ رحمه الله قولَه: «لا ينبغي لأحد أن يفتي الناس حتى يكون عالماً باختلاف الناس، فإنه إن لم يكن كذلك ردّ من العلم ما هو أوثقُ من الذي في يديه».

وبعد التمهيد تأتي مقدمةٌ تقع في حوالي عشرين صفحة، يتحدث المطلب الأول منها عن أسباب اختلاف الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين رحمهم الله كما يراها

العلامة الدهلوي في كتابيه: الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، وحجة الله البالغة، ويلخصها في عشرة أسباب نتحدث عن أهمها.

الأول: قد يسمع صحابي من رسول الله ﷺ حكماً في مسألة ما، ولا يسمع آخر، فيجتهد فيها فإما يصيب ما روي، وإما يخطئ.

الثاني: قد يصل للصحابي رواية عن النبي ﷺ، لكنه لا يطمئن إليها، كما ردَّ عمر الفاروقُ رضي الله عنه شهادة فاطمةَ بنت قيس وقال: «لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت».

الثالث: قد يرى الصحابة رسول الله ﷺ عمل عملاً، فيحمله بعضهم على الندب، ويحمله آخرون على الإباحة، كما روى أصحاب السنن في قصة النزول بالأبطَحِ بعد النّفرة من مِنى، فقال عبدالله بن عمر وأبو هريرة رضي الله عنهم: إنه قربة، وقالت السيدة عائشة وعبدالله بن عباس رضي الله عنهم: إنه كان اتفاقاً وليس من سُنن الحج.

الرابع: قد يكون سببَ الاختلاف الوهمُ، فيرى كلّ نفرٍ من الصحابة جزءاً من النسك أو الفعل فيظنُه هو المعتبر كما في إهلال

رسول الله عليه الصلاة والسلام؛ هل هو حين ركب الراحلة؟ أم حين عَلا شرفَ البيداء؟ أم في مُصلاه قبل ذلك كلّه؟

الخامس: قد يسمع الصحابة حديثاً فينساه بعضهم، كما في حديث عمرَ وعمارٍ رضي الله عنهما في التيمم، نسيه عمر، فذكرّه عمارٌ بما حصل لهما، وبما علمهما رسول الله عليه الصلاة والسلام.

السادس: اختلاف الضبط، مثاله: ما روى ابنُ عمر رضي الله عنهما أن الميت يُعذّب ببكاء أهله عليه، فقضت عائشة رضي الله عنها عليه بأنه وَهِم بأخذ الحديث على هذا. وقالت: غفر الله لأبي عبدالرحمن إنه وَهِمَ، إن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ إنما قال رسول الله ﷺ : «**إن هذا ليعذب الآن، وأهله يبكون عليه**». وفي رواية: مرّ عليه الصلاة والسلام على قبر يهودية يبكي عليها أهلها فقال: «**إنهم يبكون عليها وإنها تعذب في قبرها**».

السابع: الاختلاف في علة الحكم، مثاله: القيام للجنازة، عدّه بعضُهم لتعظيم الملائكة وبعضهم لهول الموت، وبعضهم قال: لأنها جنازة يهودي فكره أن تعلو فوق رأسه فالقيام يخصّ جنازة الكافر.

الثامن: الاختلاف في الجمع بين المختلفين، ومثال ذلك ما جاء في الصحاح «أن الرسول عليه الصلاة والسلام رخّص في المتعة عام خيبر، ثم نهى عنها، ثم رخص فيها عام أوطاسٍ ثم نهى عنها» فروي عن ابن عباس رضي الله عنه أن الرخصة كانت للضرورة والنهي لزوال الضرورة، والحكم باق على ذلك. (كما روي عنه أنه رجع عن فتواه).

أما الجمهور فقالوا: كانت الرخصة إباحة، والنهي نسخ لها إلى يوم القيامة.

قال ولي الله الدهلوي رحمه الله عقب هذا الكلام في كتابه الإنصاف: وبالجملة فاختلفت مذاهب أصحاب النبي ﷺ ورضي الله عنهم أجمعين، وأخذ عنهم التابعون: كل واحد ما تيسّر له، فحفظ ما سمع من حديثِ رسول الله، ومذاهبِ الصحابة، وعَقَلها، وجمع المختلف على ما تيسّر له، ورجح بعض الأقوال على بعض، واضمحلّ في نظرهم بعض الأقوال وإن كان مأثوراً عن كبار الصحابة، كالمذهب المأثور عن عمر وابن مسعود في تيمم الجنب، اضمحلّ عنهم لما استفاض من الأحاديث عن عمّارٍ وعمرانَ بن حُصين وغيرهما، فعند ذلك صار لكل عالم من علماء التابعين مذهب على حياله،

وانتصب في كل بلد إمام، مثلُ: سعيدِ بن المسيِّب وسالم بن عبدالله بن عمر في المدينة، وبعدهما الزهري ويحيى بن سعيد وربيعةُ فيها، وعطاء بن أبي رباح بمكة، وإبراهيم النخعيِّ والشعبيِّ بالكوفة، والحسن البصري بالبصرة، وطاوسَ بن كيسان باليمن، ومكحول بالشام، فأظمأ الله أكباداً إلى علومهم، فرغبوا فيها، وأخذوا عنهم الحديثَ، وفتاوى الصحابة، وأقاويلهم...

وبعد: فإن الهدف من هذه المقالة، وهو أحد أهمِّ أهداف هذا الكتاب كما كررنا من قبل، أن نعلم جميعاً أن اتفاق الآراء في المسائل الاجتهادية لم يقع في التاريخ، ولن يقع والله أعلم، وأن العاقل الحكيم لا يبادر إلى تخطئة قولٍ حتى يقف على دليل قائله، وأن العاقل الحكيم أيضاً إذا اعتقد بخطأ قولٍ مّا عليه أن يحترم صاحبه، ولا يهاجم شخصه، بل ينقد القول، ويبيِّن رأيه الصريح دون تجريح. والله تعالى أعلم.



من سمات العلماء

من هم العلماء الذين يُرجع إليهم ويُسألون في أمور الدين، وفيما لهم به علمٌ من أمور الدنيا المتصلة بالدين؟ سؤال صعبٌ جوابُه، والآراء تختلف فيه: فمن هو عالم معتبر عند طائفة قد لا يكون معتبراً عند طائفة أخرى! ومع ذلك فسوف نسعى - بعون الله تعالى - أن نقدّم بعض الأوصاف التي يُعرف بها العلماء المعتبرون، الذين من أخذ بأقوالهم فقد استبرأ لدينه، ولقي الله سالماً بإذن الله. ولا يعدو أن يكون ما سيقال اجتهاداً من صاحبه، يرجو من الله أن يوفقه فيه إلى الصواب.

يصف ابن تيمية رحمه الله العالم المعتبر، الذي هو من (أئمة الهدى ومصابيح الدجى) بأنه «الذي له في الأمة لسانُ صدقٍ عام، بحيث يثنى عليه ويُحْمَدُ في جماهير أجناس الأمة».

وهؤلاء لا يتصدّرون للفتيا، ولا يجرؤون عليها إلا بعد أن يسألوا أهل العلم والصلاح والفضل. روي عن الإمام مالك رحمه الله قوله: «لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلاً لشيء

حتى يسأل من كان أعلم منه، وما أفتيت حتى سألت ربيعةَ ويحيى بن سعيد (وهما من أعظم الأئمة في زمنه، رحمهم الله جميعاً). فأمراني بذلك، ولو نهياني لانتهيت». وقولهُ: «ليس كل من أحب أن يجلس في المسجد للتحديث والفتيا جلس، حتى يشاور فيه أهل الصلاح والفضل.. فإن رأوه أهلاً لدلك جلس، وما جلست حتى شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم أني موضع لذلك»، تُرى كم ومَنْ شهد لمن يعظون، ويفتون في هذا الزمان؟! أما المناصب، والألقاب العلمية الأكاديمية فتُحترم، ويُستأنس بها، لكنها لا تكفي أبداً للدلالة على علم صاحبها.

يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله: «المنصب والولاية لا يجعل من ليس عالما مجتهداً عالماً مجتهداً، ولو كان الكلام في العلم والدين بالولايات والمنصب لكان الخليفة والسلطان أحقَّ بالكلام في العلم والدين... فمن هو دون السلطان في الولاية أولى بأن لا يتعدى طوره...».

إن كثرة المطالعة، وقراءة الكتب النافعة في الدين والدنيا، أمر ممتاز، ولكن الرجل إذا كان واسع الاطلاع كثير القراءة لا يصبح عالماً بهذا وحده، ما لم يتلقَّ العلم عن أهله. أرأيتم لو

قرأ مثقف عاديّ خمسين كتاباً في الطب: وحفظ كثيراً مما فيها، وفهم شطراً طيباً منها، هل يحق له أن يفتح عيادة ويسمي نفسه طبيباً ما لم يدخل كلية الطب، ويتعلم من أهل العلم والتجربة والاختصاص؟ فما بالنا نمنع هذا ونسمح لهذا؟ أنا لا أقول: إن في الإسلام كهنوتاً و حَجْراً على الناس في أن يقرؤوا كتب التفسير، والحديث، والفقه وحدهم، ويستفيدوا منها، بل هذا أمر مُحبّب مفيد، لكني أقول: فَرْقٌ بين المثقف والعالم، وفرق بين المعلم والعالم، وفرق بين المفتي والإمام في العلم، ورحم الله امرءاً عرف حده فوقف عنده.

يقول الدكتور عبدالرحمن اللويحق في كتابه المفيد: «قواعد في التعامل مع العلماء» تحت عنوان: التفريق بين العلماء والقرّاء: «إن من مميزات هذا العصر تفشي القراءة فيه حتى أصبحت ظاهرة عامة (أقول: هذا حُسن ظن من المؤلف الكريم، فنحن لا نزال أمة لا تقرأ).. وانتشرت مؤلفات علماء المسلمين... وهذا الأمر مع أنه نعمة من نعم المولى جل شأنه، إلا أنه قد يكون سبباً للانحراف عن الحق، وذلك إذا تصدى الناس بسبب انتشار الكتب بينهم للنظر في النصوص الشرعية دون معرفة بأصول النظر وقواعد الاستنباط...».

وقد بيّن النبي ﷺ هذا الأمر؛ فقد روى الإمامان الطبراني والحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**سيأتي على الناس زمان يكثر فيه القراء، ويقلّ فيه الفقهاء، ويُقبض العلم، ويكثر الهَرْج**»، يعني: القتل.

وهناك فرق آخر يجب أن ننتبه إليه، وهو الفرق بين المفكرين والمثقفين من جهة وبين علماء الشريعة من جهة أخرى، فمن نسميهم المفكرين؛ كعباس محمود العقاد، ومالك ابن نبي رحمهما الله، وغيرهما، عندهم إلمام متفاوت بالعلوم الشرعية، وعندهم اطلاع واسع على ميادين من الثقافة والعلوم لم يطّلع عليها كثير من علماء الشريعة، ونحن نستفيد من علمهم النافع فوائد جُلّى، ولكن إذا احتاج الأمر إلى علم شرعي دقيق فليسوا هم فرسانَ ميدانه، كما أن علماء الشريعة لا ينفاسونهم في ميادينهم، وفي كل خير إن شاء الله تعالى.

أيها القارئ الكريم: ما صلة هذا الموضوع بفقه الائتلاف؟ صلته أننا في عصر الاتصالات المدهش نرى ونسمع في القنوات الفضائية، وفي شبكة الإنترنت، معلوماتٍ كثيرة وأقوالاً متعددة يصادم بعضها بعضاً أحياناً، فلا ندري من

نصدق ومن نردّ، ولابد لنا من معايير وثوابت نتحرك خلالها. فرُبَّ قولٍ يبدو لنا صواباً لعدم تخصصنا يكون هو الخطأ بعينه!! كل ما أريد قوله: يجب علينا أن نتقي الله في ديننا، فلا نسارع إلى تصديق كل ما نسمع، ونضعُ نصب أعيننا المقولة الشهيرة. «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم». فلنستمع بفكر واع، وذهن متفتح، ولنسأل في كل مجال أصحابه، فإن اختلف الكبار، أخذنا بما ينشرح له صدرنا، وفي أمور الاجتهاد فُسحة وسعة والحمد لله، والله تعالى أعلم.



الأدب مع العلماء

علَّمنا الإسلام الأدب مع الصغير والكبير، والغني والفقير، ومع أولي الفضل والنبل، ومع المستورين المغمورين، فمن باب أولى أن يعلمنا الأدب مع العلماء العاملين، والأتقياء الصالحين.

روى الإمام أحمدُ رحمه الله وغيره عن عبادةَ بن الصامت بسند حسن قوله عليه الصلاة والسلام. «**ليس منا من لم يُجلَّ كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرفْ لعالمنا حقّه**».

ومعرفة حقّه هي معرفةٌ لحق العلم، وتقديرٌ للدرجة التي رفعه الله إليها؛ قال تعالى: ﴿**يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ**﴾.

بل إن بعض العلماء – كالحافظ ابن كثير رحمه الله – فسّروا (أولي الأمر) الذين تنبغي طاعتهم في قوله تعالى في سورة النساء: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ بأنهم الأمراء والعلماء. ونَقَل الإمام الطبري – شيخُ المفسرين – رحمه الله عن ابن عباس رضي الله عنهما

قوله: يعني أهل الفقه في الدين، وأهل طاعة الله الذين يعلّمون الناس معاني دينهم، ويأمرونهم بالمعروف، وينهونهم عن المنكر، فأوجب الله سبحانه طاعتهم على عباده».

والمتأمل في القرآن الكريم، والسنة المطهرة يجدُ أن الله سبحانه وتعالى ورسوله المصطفى ﷺ أثنيا على العلماء ثناءً لا ينقضي الإعجاب به، فمن ذلك قوله عز وجل في سورة آل عمران: **﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾**.

قال الإمام القرطبي رحمه الله: « .. فلو كان أحدٌ أشرفَ من العلماء لقرنهم الله باسمه...».

وكذلك قوله سبحانه في سورة فاطر: **﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾**.

قال العلامة الرازي رحمه الله: «الخشيةُ بقدر معرفة المخشي، والعالم يعرف الله فيخافه ويرجوه.....».

أما من السنة المشرّفة فنكتفي بحديث واحد أخرجه الأئمة: أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والدارمي، وابن حبان في صحيحه، وغيرهم، وقال محقق جامع الأصول إسناده حسن،

ونص الحديث: قدِم رجلٌ من المدينة على أبي الدرداء وهو بدمشق، فقال أبو الدرداء: ما أقدمك يا أخي؟ قال: حديث بلغني أنك تحدّثه عن رسول الله ﷺ. قال: أما جئت لحاجة؟ قال: لا. قال: أما قدمتَ لتجارة؟ قال: لا، قال: ما جئت إلا في طلب هذا الحديث؟ قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من سلك طريقاً يبتغي فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة. وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضىً لطالب العلم. وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض، حتى الحيتانُ في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورّثوا ديناراً ولا درهماً، إنما ورّثوا العلم، فمن أخذ به فقد أخذ بحظ وافر**».

فهؤلاء العلماء أراد الله سبحانه بهم الخير؛ فقد جاء في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**من يردِ اللهُ به خيراً يفقهه في الدين**»، فكيف ينبغي لنا أن نكون مع من هؤلاء صفتهم في القرآن المجيد، وفي السنة الشريفة.

وإننا عندما نقول هذا الكلام نعلم أن العلماء بشرٌ يخطئون ويصيبون، فلا نقدسهم كما فعل اليهود إذ: ﴿اتَّخَذُوا

أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ مع أنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلّوا لهم شيئاً استحلوّه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه. ولكننا نحترمهم - في المقام الأول - بسبب علمهم، وفضلهم، وصلاحهم وتقواهم، لا بسبب آخر. قال الإمام الشاطبي رحمه الله في كتابه القيم «الاعتصام»: «... لا يُتَّبع أحدٌ من العلماء إلا من حيث هو متوجّه نحو الشريعة، قائمٌ بحجّتها، حاكمٌ بأحكامها: جملةً وتفصيلاً، ومتى وُجِدَ متوجهاً غير تلك الوجهة في جزئية من الجزئيات، أو فرع من الفروع لم يكن حاكماً، ولا استقام أن يكون مقتدىً به فيما حاد فيه عن صواب الشريعة ألبتة».

لذلك قال الإمامان أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى: «إذا صحّ الحديث فهو مذهبي»، وقال الإمام مالك رحمه الله تعالى: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي؛ فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه».

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في كتاب (الروح) ما معناه: «أقوال المجتهدين المختلفة لا يجب اتباعها، ولا يُكفَّر ولا يُفسَّق من خالفها؛ فإن أصحابها لم يقولوا: هذا حكم

الله ورسوله، بل قالوا: اجتهدنا برأينا، فمن شاء قبله، ومن شاء لم يقبله، ولم يلزموا به الأمة... .

«قال أبو حنيفة: هذا رأيي، فمن جاء لي بخير منه قبلناه، ولو كان هو عينَ حكمِ الله لما ساغ لصاحبيه الإمامين أبي يوسفَ ومحمدٍ، وغيرهما مخالفتُه فيه».

أيها القارئ الكريم: لما جاء الإمامُ العلم مسلمُ بن الحجاج صاحب الصحيح إلى الإمام الأجلّ البخاري رحمهما الله قبّل بين عينيه وقال له: «دعني حتى أقبلَ رجليك، يا أستاذ الأستاذين وسيّدَ المحدثين: وطبيب الحديث في علله...». وروى الحافظ ابن عبدالبر رحمه الله في جامعه عن علي رضي الله عنه قوله: «إن من حقّ العالم ألا تكثر عليه السؤال، ولا تُعنتَه في الجواب، وأن لا تلحَ عليه إذا كسل، ولا تفشي له سراً، وإن زلَّ قبلتَ معذرته، وعليك أن توقره وتعظمه لله ما دام يحفظ أمر الله، وإن كانت له حاجة سبقتَ القوم إلى خدمته».

وبعد: فهذه لمحاتٌ من الأدب مع العلماء الصالحين الفضلاء، لو أخذ المسلمون بها لازدادت القلوب تآلفاً، والنفوس صفاء ومودّة. والله تعالى أعلم.

ضرورة الأخذ عن العلماء

يمكن تقسيمُ المعرفة من حيثُ طريقةُ الحصول عليها إلى نوعين: نوعٍ يمكن للإنسان أن يتعلمه بنفسه من غير حاجة إلى معلم، ونوعٍ يحتاج إلى معلم.

أما النوع الأول فمن أمثلته: ما نستفيده ونتعلمه من قراءة الصحف والمجلات، وسماع الأخبار، ورؤية البرامج التلفازية، ومطالعة الكتب العامة، وما إلى ذلك.

وأما النوع الثاني من المعرفة فمن أمثلته تعلم أصول النجارة عند نجار خبير، والجراحةِ عند جراح ماهر، وقد يُحصّل المرءُ بعض المعرفة في ميادين النوع الثاني، ويكون ملماً بها، لكنه - في العادة - لا يصبح عالماً بها ما لم يأخذ عن أساتذتها.

موضوع هذا المقال تفصيلٌ لما سبقت الإشارة إليه في مقال سابق من ضرورة أخذ العلم عن العلماء، وعدمِ الاكتفاء بقراءة الكتب الأمهات في الفنون المختلفة من غير أستاذ، وصلة هذا الموضوع بفقه الائتلاف: أن العاقل كما لا يأخذ في الأمور المهمة المتعلقة بصحته بقول طالب في كلية الطب

بل يسعى لأخذ آراء كبار الأساتذة من الأطباء، فكذلك عليه في الأمور المتصلة بدينه، أن لا يأخذ إلا عمن يثق بعلمه وعقله وتقواه. روى الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه عن محمد بن سيرين رحمه الله قوله: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم»، فكيف إذا اقتصر على النظر في الكتب؟ نحن لا ننكر أن القراءة في كتب العلم مفيدة لمن قدر عليها وإن لم يكن من أهل التخصص، لكننا نقول: إن المقتصر على التعلم من الكتب دون الأخذ عن العلماء يمكن أن يوصف بأنه تلميذ ذكي، أو مثقف حصيف، لكنّ من العسير جداً أن يصبح عالماً. قال الإمام الشافعي رحمه الله: «من تفقّه من بطون الكتب ضيّع الأحكام»، وقال بعض السلف: «مِنْ أعظم البليّة تشيُّخُ الصحيفة» يعني: أن تصبح الصحيفةُ من الكِتَاب شيخَ المتعلم، يتعلم منها من غير معلم يأخذ عنه. وقيل للإمام أبي حنيفة رحمه الله: في مسجد كذا حَلْقةٌ يتناظرون في الفقه. قال: ألهم رأس؟ (يعني: ألهم أستاذ يأخذون عنه، ويعلمهم، ويسددهم؟) قالوا: لا، قال: «لا يفقهون أبداً».

والعلماء مراتب متفاوتة لا تكاد تحصر أو تضبط بضابط. منهم من يتفوق في علم دون علم؛ فقد تجد إماماً في الحديث ضعيفَ البضاعة في الفقه، وإماماً في الفقه والأصول بضاعته في الحديث مزجاة. وقد بيّن الرسول عليه الصلاة والسلام بعض المزايا في بعض أصحابه، فقال في الحديث الذي رواه الأئمة: أحمد، والترمذي، وابن ماجه رحمهم الله: «**أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدها في دين الله عمر، وأصدقها حياءً عثمان، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ، وأفرضهم زيد** (أي: أعلمهم بعلم الفرائض والمواريث) **ولكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة**».

وعلى هذا الفهم النبوي الأرشد سار الصحابة ومن تبعهم بإحسان: فعمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس يوماً فقال: أيها الناس، من أراد أن يسأل عن القرآن فلْيأت أُبيَّ بنَ كعب، ومن أراد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت، ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل. وقد قال الإمام الشافعي للإمام أحمد، أنتم أعلم بالحديث مني، فإذا صحّ عندكم فأعلموني حتى آخذ به.

ولعل من المناسب في هذا المقام الإشارةَ إلى خطر الوقوع في أعراض العلماء، وانتقاصهم، وقلة الأدب معهم (وهذا لا

يعني: عدمَ مخالفتهم، وتصحيح أخطائهم في حدود الآداب الشرعية). فإذا كان الإسلام حرّم على المسلم غيبة المسلم العادي، فمن باب أولى أن يحرّم غيبة العلماء، وانتقاصهم.

قال الإمام الحافظ ابن عساكر رحمه الله في كتابه: «تبيين كذب المفتري»: «واعلم يا أخي - وفقنا الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته -: أن لحوم العلماء، رحمة الله عليهم، مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة؛ لأن الوقيعة فيهم بما هم منه براءٌ أمرٌ عظيم، والتناولَ لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم، والاختلاف على من اختاره الله منهم لنشر العلم خلقٌ ذميم».

وقد بيّن الإمام أحمد رحمه الله بأدب كامل، وصراحة صارمة هذه المصيبة التي وقعت في أفراد من صفوة الأمة، كان خليقاً بهم أن لا يقعوا فيها، وهي تدمي القلوب؛ لأسباب عديدة منها: تمهيد الطريق أما الأصاغر للتطاول على الأكابر، فقال - كما روي عنه في سير أعلام النبلاء، وغيره -: «اعلموا رحمكم الله تعالى أن الرجل من أهل العلم إذا منحه الله شيئاً من العلم، وحُرِمَه قرناؤه وأشكاله حسدوه، فرموه بما ليس فيه، وبئست الخصلة في أهل العلم». ولا حول ولا قوة إلا بالله!

التماس العذر للناس

من أبيات المتنبي التي لا ينقضي العجب منها قوله في قصيدته التي مدح فيها كافوراً:

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه

وصدّق ما يعتاده من توهُّمِ

قال شارح الديوان: إذا كان فعل المرء سيئاً قبيحاً ساءَ ظنه بالناس لسوء ما انطوى عليه، وإذا توهّم في أحد ريبةً أسرع إلى تصديق ما توهمه، لما يجد من مثل ذلك في نفسه. فحُسْن الظنّ مطلوب، وهو غير السّذاجة التي تودي بصاحبها في المصاعب.

وعمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي يروى عنه قولُه: «لستُ بالخَبّ (أي: المخادع)، وليس الخبّ يخدعني»، يُروى عنه أنه قال: «لا تظنَّ بكلمة خرجت من أخيك المسلم سوءاً وأنت تجدُ لها في الخير محملا». وفي هذا المعنى يقول محمد بن سيرين رحمه الله: «إذا بلغك عن أخيك شيءٌ فالتمس له عذراً. فإن لم تجد فقل: لعلّ له عذراً»، وهذا كله مقتبس من التوجيه القرآني الأرشد، فقد جاء في الحديث

عن قصة الإفك والكذب والبهتان الذي رميت به الصديقة المطهرة بنتُ الصديق رضي الله عنهما، جاء في سورة النور قوله تعالى: ﴿لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْراً وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ .

ومما يتصل بحسن الظن بالناس، والتماسِ العذر لهم، قبولُ عذر المخطئ إذا جاء معتذراً؛ وقد عقد الحافظ المنذري المتوفى سنة ست وخمسين وست مئة رحمه الله، في كتابه النافع المشهور: «الترغيب والترهيب» فصلاً بعنوان: الترهيب أن يعتذرَ إلى المرء أخوه فلا يقبلَ عذره، أورد فيه خمسة أحاديث. منها قوله عليه الصلاة والسلام: «... **ومن أتاه أخوه متنصِّلاً فليقبلْ ذلك، مُحقاً كان أو مبطلاً، فإن لم يفعل لم يردْ عليَّ الحوض**». رواه الحاكم، وقال: صحيح الإسناد. ومتنصلاً، يعني: معتذراً، ولعلّ المراد من عدم وروده الحوض على النبي عليه الصلاة والسلام يوم القيامة: التهديدُ، أو عدمُ القرب من المصطفى الكريم، في ذلك الموقف العصيب.

ومنها قوله ﷺ: «**من اعتذر إليه أخوه بمعذرة فلم يقبلها كان عليه من الخطيئة مثلُ صاحب مَكس**». قال ابن الأثير

في كتابه: «النهاية في غريب الحديث والأثر»: المكس: الضريبة التي يأخذها الماكس. وهو - كما قال الفتّني في كتابه «مجمع بحار الأنوار» -: من يَنْقُصُ من حقوق المساكين، ولا يعطيها بتمامها.

قال العلامة المناوي رحمه الله في فيض القدير: « .. من صفات الله تعالى قبول الأعذار، والعفو عن الزلات، فمن أبى واستكبر عن ذلك عرّض نفسه لغضب الله ومقته».

«قال الراغب الأصفهاني رحمه الله: جميع المعاذير لا تنفكُّ عن ثلاثة أوجه:

١ - إما أن يقول: لم أفعل.

٢ - أو فعلتُ لأجل كذا، فيتبيّنُ ما يخرجه عن كونه ذنباً.

٣ - أو يقول: فعلتُ، ولا أعود.

«فمن أنكر، أنبأ عن كذب ما نُسب إليه فقد برئت منه ساحته، وإن فعل وجحد، فقد يُعدُّ التغابي (والتغاضي) عنه كرماً، ومن أقرّ فقد استوجب العفو بحُسن ظنه بك».

قال الإمام الغزالي رحمه الله: «مهما رأيت إنساناً يسيء الظنّ بالناس طالباً للعيوب فاعلم أنه خبيث في الباطن...

وإنما يرى غيره من حيث هو؛ فإن المؤمن يطلب المعاذير، والمنافقَ يطلب العيوب، والمؤمن سليم الصدر في حقّ الكافّة».

نعود إلى المتنبي الذي استفتحنا المقال بأحد أبياته، ونتبعه بآخر:

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه

وصدق ما يعتاده من توهم

وعادى محبّيه بقول عُداته

وأصبح في ليل من الشك مظلم

فهو - لسوء ظنه - يعادي الذين يحبونه بوشاية أعدائه، فلا يميّز صديقه من عدوه؛ إذ يشك في كل أحد، ويصبح في كل أموره حائراً بسبب أنه يصدّق ما يتوهمه.

ولا يخفى أيُّ عقاب يناله من هذه حاله. ويمضي شاعرنا قائلاً:

وأحلُمُ عن خِلْي وأعلمُ أنه

متى أجزه حِلماً على الجهل يندمِ

وإن بذل الإنسانُ لي جود عابس

جزيَت بجود التاركِ المتبسم

وبعد : فإن إحسانَ الظن بالناس، والتماسَ الأعذار لهم، وقبولَ الاعتذار منهم، وسلامةَ الصدر عليهم من أهم العوامل التي تؤدي إلى ائتلاف القلوب، وتوحيد الصفوف، واجتماع الكلمة، وتضافر الجهود، وما يوفق إلى ذلك إلا ذو حظ عظيم.



الذّلة على المؤمنين

من الآيات التي نحتاج إلى تأمُّلها، والتعمّق في تدبرها ونحن نتحدث عن فقه الائتلاف: الآية الرابعة والخمسون من سورة المائدة، وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

الخطابُ للمؤمنين، وفيه تهديد لمن يرتدُّ عن دينه، هذا التهديد هنا لا يتضمّن عقوبةً دنيوية أو أخروية، بل استبدالٌ بآخرين، كما قال سبحانه في سورة محمد عليه الصلاة والسلام: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ .

وأول صفات هؤلاء القوم – وقد ذُكر لهم ستُّ صفات – أن الله يحبّهم، والصفة الثانية: أنهم يحبونه، والثالثة: أنهم أذلةٌ على المؤمنين – وهذا محل الشاهد، وسبب الاستشهاد بهذه الآية الكريمة في هذا المقال–: الذلةُ على المؤمنين. والصفة الرابعة: العزة على الكافرين، والخامسة: الجهاد في سبيل الله، والسادسة: لا يخافون لومة لائم.

أيها القارئ الكريم: ما أعظم جريمة الردّة، وما أكبر وأشنع ذنبَ المرتد! وما أعظم وأجلّ وأجمل أن يحبّ الله عبداً من عباده أو مجموعة من عبيده، هو الذي خلقهم وصورهم ورزقهم! إن قيمة هذا الحب لا يدركها إلا من عرف المحبَّ سبحانه بأسمائه الحسنى، وصفاته العُلا، وهيهات للعقل البشري أن يحيط بها! فما أعظم هذا العطاء الذي لا يدرك قدره إلا من يدرك قدر المعطي تبارك وتعالى! ثم هذا العبد الصغير كم هو سعيد بحب الله له، وكم هو سعيد بحبّه لربه، فيبذل وسعه في نيل رضاه، وهو الكاسب على كل حال؛ لأن الله غنيّ عن العالمين. والتحليق في آفاق ﴿**يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ**﴾، والغوص في أعماقها يعجز عنهما صاحب هذا الحديث، إذ هما درجتان بلغهما الصحابة الكرام - على تفاوت فيما بينهم - رضي الله عنهم، وتبعهم في ذلك من اقتفى أثرهم من الصديقين، والمخْلَصين، والعلماء الربانيين رحمهم الله أجمعين، وألحقنا بهم؛ لأنهم القوم الذين لا يشقى بهم من أحبَّهم!

الصفة الثالثة، وهي لبّ المقال: قوله تعالى ﴿**أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ**﴾، «وهي صفة مأخوذة من الطواعية واليسر واللين،

فالمؤمن ذلول للمؤمن، غير عصيّ عليه ولا صعب، هيّن ليّن، سمحٌ ودود.

«وما في الذلة للمؤمنين من مذلة ولا مهانة، إنما هي الأخوة، ترفع الحواجز، وتزيل التكلف، وتخلط النفس بالنفس، فلا يبقى فيها ما يستعصي، وما يُحتَجزُ دون الآخرين.

«إن حساسية الفرد متحوصلة متحيزةً هي التي تجعله شموساً عصيّاً شحيحاً على أخيه، فأما حين يخلُط نفسه بنفوس العصبة المؤمنة معه فلن يجد فيها ما يمنعُهُ وما يستعصي به...».

قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره: «هذه صفات المؤمنين الكُمّل؛ أن يكون أحدهم متواضعاً لأخيه ووليّه...».

وقال الفخر الرازي رحمه الله: «ليس المراد بكونهم أذلةً هو أنهم مهانون، بل المراد المبالغة في وصفهم بالرفق ولين الجانب، فإن من كان ذليلاً عند إنسان فإنه البتة لا يُظهر شيئاً من التكبر والترفع، بل لا يُظهر إلا الرفق واللين، فكذا ههنا.. فإن قيل: هلاّ قيل: أذلةٍ للمؤمنين.. (أي: بدلاً من على المؤمنين)؟ قلنا: فيه وجهان:

الأول: أن يُضَمَّنَ الذلُّ معنى الرحمة والشفقة، كأنه قيل: مشفقين عليهم على وجه التذلل والتواضع.

والثاني: أنه سبحانه ذكر كلمة (على) حتى يدلَّ على علوّ منصبهم وفضلهم وشرفهم، فيُفيدَ أن كونَهم أذلةً ليس لأجل كونهم ذليلين في أنفسهم، بل ذاك التذلل إنما كان لأجل أنهم أرادوا أن يضمّوا إلى علو منصبهم فضيلة التواضع».

ما أحوجنا في هذه الأيام الحالكات، التي تداعى علينا فيها الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعة الطعام؛ يخربون بيوتنا، ويسفكون دماءنا، وينتهكون أعراضنا، وينهبون أموالنا، ويفسدون عقولنا، ويجب أن نلوم أنفسنا قبل أن نلومهم، ما أحوجنا إلى التمثل بقوله تعالى: ﴿**أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ**﴾؛ حتى تتآلفَ القلوب، وتتوحدَ الكلمة، وتتضافرَ الجهود، بدلاً من أن يكون بأسُنا بيننا شديداً، تُفرِّقُنا الأهواء، والمصالحُ، والمطامعُ، والعصبيات، فنعينُ أعداءنا على أنفسنا.

أخرج الإمام الحافظ ابنُ ماجه، أبو عبدِالله محمدُ بنُ يزيد القزويني المتوفى سنة خمسٍ وسبعين ومئتين في سننه أن النبي ﷺ خطب أصحابه يوماً فقال: «**إن الله عزّ وجلّ أوحى إليّ: أن تواضعوا حتى لا يفخر أحدٌ على أحد**».

وأخرج في الباب نفسه، بابِ البراءة من الكبر، والتواضع، من كتاب الزهد حديثاً آخر تكلم بعض العلماء في سنده، أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**من يتواضع لله سبحانه درجة يرفعه الله به درجة، ومن يتكبر على الله درجةً يضَعه الله به درجة حتى يجعلَه في أسفل السافلين**»، وأخرج الحديث أيضاً الإمام أحمد وابن حبان رحمهما الله.

إن فقه الائتلاف عقلٌ وحكمة، وعلمٌ وسلوك، ومعرفة وتطبيق، وهيهات أن يطير طائر بجناح واحد!!



العفو الصّفح

مقالتنا هذه عن العفو والصفح كما وردا في التنزيل العزيز، وذلك لأهميتهما القصوى في شدّ أواصر المحبة بين أفراد المجتمع المسلم، ولصلتهما المباشرة بموضوع فقه الائتلاف.

قال الراغب الأصفهاني رحمه الله في كتابه القيّم «المفردات في غريب القرآن»: العَفو هو التجافي عن الذنب، وعفوتُ عنه: قصدتُ إزالة ذنبه. والصفح: ترك التثريب (وهو التقريع والتقهير بالذنب، واللومُ عليه). والصفح أبلغ من العفو، ولذلك قال تعالى: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا...﴾.

ولنأت إلى الكتاب المجيد لنقرأ بعض ما جاء في العفو والصفح. قال سبحانه في سورة البقرة: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

والآية الشريفة تتحدث عن رهط من أحبار اليهود حاولوا أن يردوا - بعد وقعة أحد - بعض كرام الصحابة عن

الإسلام، فبماذا أمر الله صحابة نبيّه؟ بالعفو والصفح! أفيكون اليهودي (ولو في مرحلة معينة، ولظروف خاصة، وأجل محدود) أحقَّ بالعفو والصفح من أخي المسلم؟!

ويقول عزّ من قائل في سورة التغابن: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلادِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِن تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ في الآية الكريمة بيانٌ أن بعضَ الأزواج والأولاد يوقعون أزواجهم في مخالفات شرعية يؤذونهم بها كما يؤذي العدوُّ عدوَّه، وبما أن النفس مجبولة على محبتهم فقد حذرّ الله تعالى من طاعتهم، ولما كان النهي عن طاعتهم قد يوهم الغلظةَ عليهم وعقابَهم أمر سبحانه بالعفو عنهم والصفح لما في ذلك من المصالح والمنافع الجمّة. هذا بعض ما أفاده الشيخ عبدالرحمن بن سَعدي رحمه الله في «تيسير الكريم الرحمن».

ويقول الله تعالى ذكره في سورة النور: ﴿**وَلا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُوْلِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾.

نزلت هذه الآية الكريمة في الصدّيق رضي الله عنه حين حَلَفَ ألا يُنفق على مِسطح رضي الله عنه وهو من ذوي

رَحِمِه، بعد أن خاض في حديث الإفك مع الخائضين، ونزل القرآن ببراءة الصدّيقة رضي الله عنها وأرضاها. ولا يأتل، يعني: لا يحلف (من الأليّة، وهي اليمين، وجمعها ألآيا) أولو الفضل في الدين والسعة في المال على عدم الإحسان لمن هم موضعٌ له، إذا أساؤوا إليه. فقال سيدنا أبو بكر رضي الله عنه - لما سمع هذه الآية -: بلى، والله، إني لأحب أن يغفر الله لي، فرَجَّعَ النفقةَ إلى مِسطح. فإذا تكلم أحدٌ في عرض ابنتي - لا قدر الله -، ثم تبيّنتْ براءتها، فالأولى بي أن أعفو عنه وأصفح، ولا أقطعَ معروفي عنه. فكيف بنا وأكثر الذين لا نسامحهم من إخواننا وأخواتنا في الدين لم تبلغ أخطاؤهم هذا المبلغ الفظيع؟!

وفي سورة الزخرف ذكرٌ لشكوى الرسول عليه الصلاة والسلام من تكذيب قومه له، وعدم إيمانهم به: ﴿**وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾، كقوله في الآية الأخرى: ﴿ **وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا**﴾، فماذا قال له ربُّ العزة؟ ﴿**فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ...**﴾ أي: اعفُ عنهم، ولا يبدرْ لهم منك إلا القول الطيّب الذي يقابل به أولو الألباب والبصائر الجاهلين، كما قال سبحانه عن عباده الصالحين:

﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلامًا﴾، فامتثلَ عليه الصلاة والسلام لأمر ربه، وتلقى ما يصدر إليه من الأذى بالعفو والصفح، ولم يقابلهم إلا بالإحسان إليهم، والخطاب الجميل. فلماذا لا نتقتدي نحن به، ونحن نزعم أننا على سنته، ونصف أنفسنا بأوصاف تزكية لا داعي لتعدادها؟ أم أننا نحكّم هوانا ونستشهد من القرآن الكريم بما يوافق هذا الهوى، ونتأول لأنفسنا ما لا نتأول لغيرنا، فنكونُ كالمطففين: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾؟!

ونختم مقالتنا بآيتين في سورة آل عمران جدير بنا أن نكتبهما ونضعَهما أمامنا شهراً نرددهما صباحاً وظهراً ومساءً، نتأمل فيهما، ونحاول تطبيق ما جاء فيهما، إذ ما فائدة القرآن إذا لم نعملْ به سوى أن يكون حجة علينا لا لنا؟ وما فائدة الغذاء إذا كان الجائع لن يأكله، والدواء إذا كان المريض لن يشربه؟! يقول سبحانه: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾ الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ .

الآية الكريمة تدعونا، وتدعو الناس جميعاً إلى المبادرة والإسراع إلى المغفرة والجنة التي أعدت للمتقين. ما صفات

هؤلاء المتقين؟ الإنفاق في السرّاء والضرّاء، يعني: في اليسر والعسر، والكاظمين الغيظ: يُقال: كَظَمَ القِربة: ملأها وشدّ على رأسها مانعاً من خروج ما فيها. والغيظ: تَوقّدُ الغضب وشدّته. فهم يمسكون غضبهم، ويكفّون عن إمضائه مع القدرة عليه. ويعفون عمّن أساء إليهم من الناس. وهذا محل مناسبة الاستشهاد لموضوع مقالتنا. وفي مسند الإمام أحمد: «**ما من جَرعةٍ أحبُّ إلى الله من جَرْعة غيظٍ يكظمها عبد، ما كظمها عبد لله إلا ملأ جوفه إيماناً**». قال الحافظ ابن كثير: إسناده حسن. وفي المسند وغيره: «**من كظم غيظاً وهو قادرٌ على أن ينفذه، دعاه الله على رؤوس الخلائق حتى يخيره من أي الحور شاء**». وفيه أيضاً: «**ثلاث أقسم عليهن: ما نقص مالٌ من صدقة، وما زاد اللهُ عبداً بعفوٍ إلا عزّاً، ومن تواضع لله رفعه الله**».

أيها القارئ الكريم: هل بقي في نفوسنا شكٌّ - بعد الذي قرأنا - في فضل العفو والصفح، وأنهما من أهم الأسباب لائتلاف القلوب، وتوحيد الصفوف، وتضافر الجهود؟

﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾.

الرأي المحمود والرأي المذموم

يقرأ طلاب العلم الشرعي في كتبهم، كما يقرأ المثقفون المهتمون بالعلوم الإسلامية اصطلاحَيْ: أهلِ الحديث وأهل الرأي، وربما ظنَّ بعضُهم أن أصحاب المدرسة الأولى يتبعون الحديث الشريف دون الرأي، وأن أصحاب المدرسة الثانية يعتمدون على الرأي دون الحديث. وهذا ظنٌّ خاطئ. ولوضع الأمور في موضعها يحسُن أن نبيّن أن (الرأي) ينقسم إلى قسمين: محمودٍ ومذموم، وكل ما ورد عن أئمة السّلف الصالح رضي الله عنهم في ذمّ الرأي فهو محمول على الثاني. والأمر يحتاج إلى مزيد بيان:

لا يخفى أن الشريعة الغرّاء لم تنصَّ على كل جزئية بمفردها نصّاً صريحاً واضحاً لا يحتمل إلا وجهاً واحداً من وجوه الفهم، بل كثير من أحكامها يؤخذ بالإشارة، أو الدلالة، أو المفهوم... ونحو ذلك.

هذه نقطة. ونقطة أخرى: إن النصوص محدودة؛ يعني: آياتُ القرآن الكريم، والأحاديثُ الشريفةُ الصحيحةُ محدودة، والحوادث التي تقع للناس في كل يوم، على اختلاف الأمكنة،

والأشخاص، والظروف، والملابسات خلال مئات السنين - هذه الحوادث تكاد تكون غيرَ محدودة، ولا بدّ من أن يُعمِلَ العلماء عقولهم ليستنبطوا لها أحكاماً. قال الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز رحمه الله: «تحدث للناس أقضية بقدْر ما أحدثوا من الفجور».

وقال الإمام العزّ بن عبدالسلام، الملقبُ بسلطان العلماء، رحمه الله: «تحدث للناس أحكام بقدر ما يحدثون من السياسات والمعاملات والاحتياطات»، فلا يمكن - والحال هذه - الحكمُ على كل حكمٍ غيرِ مصرّح به في الشريعة الغرّاء بأنه من قبيل الرأي المذموم في دين الله تعالى، بل هناك فرق بينه وبين الرأي المحمود. وضابطه: **أن كل ما ليس بمنصوص استُنْبِطَ من المنصوص استنباطاً صحيحاً فهو من الشرع وليس من التشريع؛ لأنه إظهارٌ لا إثبات.**

والمراد بصحة الاستنباط: كونُه جارياً على القواعد المقررة عند العلماء، بإعمال الفكر، مع النزاهة عن التشهّي والأهواء؛ ولهذا قالوا: القياسُ مُظهِرٌ للحكم الشرعي لا مُثبتٌ له.

قال الإمام الشافعي رحمه الله في كتابه «الرسالة»: «وأما القياس فإنما أخذناه استدلالاً بالكتاب والسنة والآثار».

قال الشيخ محمد سعيد الباني رحمه الله في كتابه القيّم: «عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق» بعد أن أورد ما اقتبستُه منه آنفاً: والخلاصة أن كل ما شهدت له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد فهو معتبر من الشريعة، وإن لم يصرِّح به الشارع؛ لأن كل ما يمكن تعليلُه من الأحكام الشرعية فالقياس يجري فيه.

أما الرأي المذموم فهو ما كان في مورد النص، وقد أجمع العلماء على أنه لا اجتهاد في مورد النص، يعني لا يجوز معارضة النص الصحيح الصريح باجتهاد مهما كان. وهذا هو الذي يفهم من أقوال الذامين للرأي من الصحابة الكرام والأئمة الأعلام رضي الله عنهم، ونكتفي بقول الإمام جعفر الصادق رحمه الله: أعظمُ فتنةٍ على الأمة قومٌ يقيسون في الأمور برأيهم، فيحرّمون ما أحل الله، ويحلّلون ما حرّم الله. أقول: ويخرج عن ذلك الاستحسان عند الإمام أبي حنيفة، والمصالح المرسلة عند الإمام مالك رحمهما الله، فإنها ليست من الرأي المذموم.

وأرى من المناسب للمقام أن أنقل بعض ما ذكره الإمام الحافظ أبو سليمان حَمْدُ الخطابي المتوفى في أواخر القرن

الرابع الهجري رحمه الله في كتابه «معالم السنن» في شرح سنن أبي داود مما يتعلق بهذا الموضوع. قال رحمه الله ما معناه: «رأيت أهل العلم في زماننا قد انقسموا إلى فرقتين: أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، وكل واحدة منهما لا تتميّز عن أختها في الحاجة، ولا تستغني عنها في إدراك ما تسعى إليه؛ لأن الحديثَ بمنزلة الأساس والأصل؛ وكل بناء لم يقم على قاعدة وأساس فهو منهار، وكل أساس لا عمارةَ فوقه ولا بناء فهو قفر وخراب.

«ووجدتُ هذين الفريقين على ما بينهم من التداني في المحلَّين، والتقارب في المنزلتين، وحاجةِ بعضهم إلى بعض، إخواناً متهاجرين، وعلى سبيل الحق غيرُ متعاونين»! أقول: وهذا في زمنه رحمه الله قبل أكثر من ألفٍ وست مئة سنة، والمسلمونَ أحسنُ حالاً منهم اليوم بألف مرة، فماذا نقول نحن في هذا الزمان، وذلنا وضعفنا، وهواننا، أمور لا تخفى على أحد؟! فليتق اللهَ طلابُ العلم، وليعلموا أنه لا خير في فقه بغير حديث، ولا في حديث بغير فقه، ولتجتمع كلمتهم، وتتوحد جهودهم، وتتحابب قلوبُهم، فقصدُهم واحد، وهو خدمة الإسلام ورفع رايته، وخدمة المسلمين وإعلاء شأنهم.

نسأل الله سبحانه أن يفقهنا في دينه، وأن يلهمنا رشدنا، وأن يعافينا من التباغض والتحاسد، وأن ينزع ما في صدورنا من غلٍّ للذين آمنوا، وأن يجمع شملنا على ما يحبه ويرضاه، إنه أكرم مسؤول، وأرجى مأمول.



دفع الأوهام

أمامي كتيّب صغير عنوانه: (دفع الأوهام عن مسألة القراءة خلف الإمام)، وجدتُ من المفيد أن أختار لهذه المقالة بعضَ ما جاء فيه، ونحن في هذه المرحلة الحرجة التي اضطربت فيها الأفكار، والأفهامُ، والآراءُ، وأدّى العمى العقليُّ ببعض الناس إلى استحلال دماءِ الآمنين من المسلمين، والمستأمَنين، ولا يزال بعضها يرى أن الصواب هو رأيه الذي بناه على الأدلة، وأنّ من خالفه هو المخطئ في حقيقة الأمر كائناً من كان هذا المخالف!

الرسالة من تأليف الشيخ عبدالغفار عيون السّود المتوفى قبل خمس وسبعين سنة رحمه الله، وقد اعتنى بإخراجها الدكتور سائد بكداش الذي يقول في مقدمتها: إن سبب تأليف هذه الرسالة أن رجلاً من أهل طرابُلس الشام جاء إلى حمص وقال للشيخ (المؤلف): إنه ظهر عندنا رجلٌ يقول: من لم يقرأ بفاتحة الكتاب خلف الإمام فهو كافر! لأن من لم يقرأها لم تصحَّ صلاته، ومن لم تصحَّ صلاته فكأنه لم يصلّ، ومن لم يصلّ فهو كافر!! وألحَّ الرجل على الشيخ أن يكتب له جواباً، فكتب هذه الرسالة في مجلس واحد خلال ساعتين.

بمثل هذا العمى العقليّ يفكر بعض طلبة العلم، ويفتون الناس، ويجرُّون عليهم الويلات، وفي تاريخ المسلمين، ولا أقول: الإسلام، عوراتٌ عديدة من هذا النوع ينبغي أن تُستر، ولا يزال فينا رجالٌ يستلّون بعضها من بطون الكتب، ويحيونها بين الناس ليقتلوها مرة أخرى، وليوقظوا فتناً كانت نائمة، لينشغل بها الناس، فيكونون كالمهتم بإصلاح ثقب في جوربه، والنار تأكل أطراف داره، وتزحف إليه، وهو لاهٍ عنها. فبينما نحن ننفق الأعمار في صغائر تأكل الأعمار، وربما تمحو الأجر والثواب، يفتك بنا الأعداء، ويمعنون: قتلاً، ونهباً، وتدميراً، وإذلالاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أقول - من باب التذكير - قبل المضي في المقالة: إن المذاهب الفقهية الأربعة قد اختلفت في مسألة قراءة الفاتحة خلف الإمام على ثلاثة أقوال:

الأول: لا يقرأ المأموم خلف الإمام بحال، لا في الصلاة السرّية ولا في الجهرية، وتُكره قراءتُه كراهةَ تحريم، وهذا مذهب الحنفية.

الثاني: يقرأ المأموم خلف الإمام بكل حال، وإن لم يقرأ فصلاته باطلة، وهذا هو مذهب الشافعية.

الثالث: القراءة خلف الإمام مستحبة في الصلاة السّرية، مكروهة في الجهرية عند المالكية، ومستحبة عند الحنابلة في سكتات الإمام في الصلاة الجهرية، وتكره حال قراءة الإمام في الجهرية عندهم.

ونأتي الآن إلى ذكر أهمِّ ما استدل به كل إمام من الأئمة رحمهم الله جميعاً، من غير ترجيح، لعدة أسباب: منها أن كل فريق اقتنع بعد الدراسة والتمحيص بالنتيحة التي وصل إليها، ومنها أن كاتب هذه السطور ليس من أهل الترجيح، وليس الترجيح من أهداف فقه الائتلاف، بل هدفه أن يحترم كل طرفٍ الأطرافَ الأخرى وإن خالفهم في الاجتهاد، وتبقى النفوس متحابّةً، والقلوب متوادةً كما قال الشاعر:

اختلاف الرأي لا ∴ يفسد للودّ قضية

قال مؤلف الكتيّب رحمه الله:

١ ـ ذهب الشافعي رحمه الله تعالى إلى أن المأموم يقرأ (وجوباً) خلف الإمام سورة الفاتحة في الصلوات كلّها، جهرية كانت أم سرية، ومما استدل به ما أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما عن عبادة بن الصامت أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**إني أراكم تقرؤون وراء إمامكم!**

قال: قلنا: يا رسول الله إي والله، قال: «**لا تفعلوا إلا بأمّ القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها**». قال الترمذي: حديث حسن. وقال الخطابي في معالم السنن: إسناده جيد لا طعن فيه.

٢ ـ وذهب الإمامان مالك وأحمد رحمهما الله إلى أن المأموم يستحبّ له، ولا يجب عليه، قراءةُ الفاتحة خلف الإمام في الصلوات السرّية دون الجهرية، واستدلا بما رواه أبو داود والنسائي والترمذي، وقال حديث حسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة، فقال: «**هل قرأ معي أحدٌ منكم آنفاً؟** فقال رجل: نعم يا رسول الله، قال: **فإني أقول مالي أُنازع القرآن**» (قال ابن الأثير في النهاية: أي. أُجاذبُ في قراءته، كأنهم جهروا بالقراءة خلفه فشغلوه)، قال: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه من الصلوات بالقراءة...

٣ ـ وذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله إلى أن المأموم لا يقرأ خلف الإمام مطلقاً، جهرية كانت الصلاة أم سرية (وتكره قراءته كراهة تحريم) مستدلاً بحديث جابر رضي الله

عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة**»، أخرجه ابن ماجه، وغيره.. أقول: وفي الحديث كلام كثير له أربابه، وهو مبسوط في مواضعه من كتب الفقه والحديث. وفي موطّأ الإمام محمد بن الحسن رحمه الله أن عبدالله بنَ عمرَ رضي الله عنهما كان إذا سُئل: هل يقرأ أحدٌ مع الإمام؟ يقول: ... حسبُه قراءة الإمام. وكان ابن عمر لا يقرأ خلف الإمام.

أيها القارئ الكريم:

القصد من هذه المقالة يتلخص في الأمور الآتية:

أولاً : إعطاءُ نموذج مختصر عن الاختلاف في فروع الفقه، ويبقى اسمُها فروعاً وإن تعلّقت بأهمّ عبادة على الإطلاق، وهي الصلاة.

ثانياً: عدم اطلاعي على دليل مخالفي في الرأي لا يعني أنه لا دليل عنده.

ثالثاً: اقتناعي بصوابي وخطئه بعد دراستي للمسألة لا يُمكّنني من الجزم أنني عند الله أنا المصيب، إذ لا يدّعي امرؤ أنّ عقلَه وفهمه كاملان إلا الأحمق!

رابعاً: مناقشة هذه الأمور مكانُها حَلَقات العلم، ومن الخطأ شَغلُ عامة الناس بها.

ونختم المقالة بما روي أن هارون الرشيد قال للإمام مالك رحمه الله: «يا أبا عبدالله، نكتب هذه الكتب - يعني مؤلفاتِ الإمام مالك - ونفرّقها في آفاق الإسلام، لنحمل عليها الأمة. فقال له مالك: يا أمير المؤمنين، إن اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى على هذه الأمة، كلٌّ يتبع ما صحّ عنده، وكل على هدى، وكل يريد الله تعالى».



الرخصة والعزيمة

موضوع هذه المقالة: الرخصة والعزيمة.

جاء في معجم «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» للإمام العلامة الفيّومي المقرئ نزيلِ حماةَ، المتوفى عام سبعينَ وسبع مئة رحمه الله:

الرخصة: التسهيلُ في الأمر والتيسير. يقال: رخَص الشرع لنا في كذا، ترخيصاً. وعزيمةُ الله: فريضته التي افترضها، والجمع: عزائم.

وقال العلامة الجرجاني رحمه الله في كتاب «التعريفات»: الرخصة في الشريعة اسم لما شُرِع متعلقاً بالعوارض، أي: بما استُبيح بعذر، مع قيام الدليل المحرّم.

وقيل: هي ما بُني على أعذار العباد.

والعزيمة: اسم لما هو أصلُ المشروعات، غيرُ متعلّقٍ بالعوارض.

روى البزّار، والطبراني، وابن حبّان عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**إن الله عز وجل يحب أن تؤتى رخصُه، كما يحب أن تؤتى عزائمه**».

وروى الإمامان مالكٌ في (الموطأ)، والطبراني في (المعجم الكبير) قوله عليه الصلاة والسلام: «**إن الله يحبُّ أن تُقبل رخصه، كما يحب العبدُ مغفرةَ ربِّه**». وروى الأئمة أحمد والبزار، والطبراني، وابنُ خزيمة عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله تبارك وتعالى يحب أن تؤتى رخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته**»، وفي رواية ابن خزيمة: «**كما يحب أن تُترك معصيته**».

قال الشيخ محمد سعيد الباني رحمه الله في كتابه: «عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق»:

«والمراد من هذا الحديث الشريف - والله أعلم - أن الله **يحب أن تؤتى رخصه من قِبَل أرباب الرخص الضعفاء، كما يحب أن تؤتى عزائمه من قبل أرباب العزائم الأقوياء**، فهو - جلّت حكمته - حكيمٌ عادل، يحب وضع كل شيء في موضعه، فكما أنه لا يحبّ تتبّع الرخص لأرباب العزائم، خشية الإفضاءِ إلى الانحلال من التكاليف، واتباعِ الهوى، كذلك لا يحب أيضاً تشديد الضعفاء على أنفسهم، ولا أن يُشَدَّد عليهم بالفتاوى التي تناسب أهل القوة، خشيةَ عجزهم عن أداء التكاليف، أو النفور منها».

وكنت قد سمعت من والدي، الشاعر الراحل عمر بهاء الدين الأميري رحمه الله عبارة تتصل بهذا الموضوع مفادُها: ينبغي للعلماء، والدعاة، أن يأخذوا أنفسهم بما في وسعهم من عزائم الدين، ليكونوا قدوة صالحة، وأن يأخذوا الناس بما يتسع له صدر الدين من التيسير المؤدي إلى تحبيبهم في الدين وتشجيعهم على الطاعة. وهذا - لعمري - هو المنطوق الصريح للحديث الشريف الذي رواه الإمامان البخاريٌّ ومسلمٌ في صحيحيهما: «**يسّروا ولا تعسّروا وبشّروا ولا تنفروا**»، وهو أمر صريح بالتيسير والتبشير، ونهي عن كل تعسير وتنفير.

ومن أسوأ صور تنفير الناس من الدين ما كانت وسيلته الدين نفسه، كما يفعل بعضُ الناس اليوم، وهذا أمر يدعو المخلصين إلى الغضب الشديد من فعل أولئك الجهلة، ولهم الحق في ذلك، إذ غضب أحلمُ خلق الله - صلوات الله وسلامه عليه على من يسلكون هذا المسلك، وإن كانوا من خيرِ أصحابه، وأعلمِهم، وأحبِّهم إليه! جاء في صحيح البخاري: كان معاذُ بن جبل رضي الله عنه (وهو من فقهاء الصحابة وأفاضلهم)، يصلّي مع النبي ﷺ، ثم يرجعُ فيؤمُّ

قومه، فصلّى العشاءَ فقرأ بالبقرة، فانصرف رجل (أي: قطع الصلاة، وصلى وحده في ناحية المسجد) فكأنّ معاذاً تناول منه (أي: ذكره بسوء) فبلغ النبيَّ ﷺ، فقال: فتانٌ، فتانٌ، فتانٌ (ثلاثَ مرات)، ومعنى الفتنة ههنا: أن التطويل يكون سبباً لخروجهم من الصلاة، وللتكرّه للصلاة في الجماعة. وروى البيهقي في الشُّعب بإسناد صحيح (كما قال ابن حجر رحمه الله في فتح الباري) عن عمر رضي الله تعالى عنه: «**لا تُبَغِّضوا اللهَ إلى عباده، يكون أحدكم إماماً فيطوّل على القوم الصلاة حتى يُبغَّض إليهم ما هم فيه**».

وفي رواية أخرى للبخاري عن أبي مسعودٍ الأنصاري رضي الله عنه أنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إني - والله - لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلانٍ مما يطيل بنا فيها. فقال: ما رأيت النبي ﷺ قطُّ أشدَّ غضباً في موعظةٍ منه يومَئذ، ثم قال: «**أيها الناس إن منكم منفرين، فأيكم ما صلّى بالناس فليوجز، فإن فيهم الكبير والضعيفَ وذا الحاجة**».

ومن أعظم ما يدل على التيسير الذي يجب أن يفقهه طلبة العلم ويأخذوا الناس به، **لا أن يأخذه الجهال دليلاً على**

الفوضى في الدين ومخالفة تعاليمه، ما رواه الإمام البخاري أيضاً أن النبي عليه الصلاة والسلام وقف في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه، فجاءه رجل فقال: لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح، فقال: «**اذبح ولا حرج**»، فجاء آخر فقال: لم أشعر نحرت قبل أن أرمي، فقال: «**ارم ولا حرج**» فما سُئل عن شيء قُدم ولا أُخر إلا قال: «**افعل ولا حرج**»!

اللهم إنا نسألكَ الإخلاص والصواب في القول والعمل، والحكمة فيما نأتي ونذر من أمر ديننا ودنيانا، ونسألك أن تؤلفَ بين قلوبنا، وتسلَّ سخائمَ صدورنا، ولا تجعل فيها غِلاً للذين آمنوا.



أدب العلماء

موضوع هذه المقالة: أدبُ العلماء فيما بينهم. وقد يقول قائل: أليست لهم أخطاء؟! فنقول له: أخرج الإمام أحمد في مسنده، والترمذي، وابن ماجه، والدارمي رحمهم الله عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**كل بني آدم خطّاء، وخير الخطّائين التوابون**»، فلفظ (كل) يشمل بني آدم عليه السّلام جميعاً، وخَرَج الأنبياء عليهم السّلام بدليل العصمةِ وعلوِّ المقام، والخطّاء الكثير الخطأ، والتوّاب: الكثير التوبة، والعلماء الأئمة الأعلام، مع أنهم مشمولون بالحديث، إلا أن أخطاءَهم قليلة وحسناتِهم كثيرةٌ، والله تعالى أعلم. وفيما يلي نماذج من أدب العلماء، بعضِهم مع بعض.

نقل الحافظ الذهبي في كتابه الحافل «سِيَرُ أعلامِ النبلاء» في ترجمة الإمام الشافعي رحمه الله عن الإمام الحافظ الصَّدَفي، أحدِ أصحاب الشافعي، أنه قال: ما رأيت أعقل من الشافعي؛ ناظرتُه يوماً في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني، فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيمُ أن نكون إخواناً، وإن لم نتفق في مسألة؟!

وروى الإمـام ابنُ عـبـدالبـرّ في «جـامع بيـان العلم» قـولَ العبـاسِ العنبـري: كنت عند أحـمدَ بنِ حنبل، وجـاءه عليُّ بنُ المديني راكباً على دابّة، فتناظرا في إحدى المسائل، وارتفعت أصواتهـما حتى خفت أن يقع بينهما جفـاء، فلمـا أراد عليٌّ الانصـراف قـام أحـمدُ فـأخـذ بركـابه (والركـاب للسّـرج: مـا توضَعُ فيه الرجل).

ومن وقـائع السلف في ذلك أنّ الإمـامين العظيـمـين أبا حنيفة ومالكاً رحمهما الله كانا يتدارسان ويتذاكران العلم في المسجد النبوي الشـريف بعد صـلاة العشـاء، حتى إذا وقف أحدُهما على القول الذي قال به صاحبُه، أمسكَ الآخرُ من غيـر تعنيف، ولا تمعّـرٍ، ولا تخطئـة، حتى يصلّيـا الغـداةَ في مجلسهما ذاك. (أي: يصليا الضحى).

ومما يروى في هذا المضمار قول الإمام عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله: كنا في جنـازة فسـألت عبيدَ الله العنبـري (أستاذه القاضيَ الفقيهَ العالم) عن مسألةٍ فغلط فيها، فقلت له: أصلحك الله، القول فيها كذا وكذا، فأطرق قليـلاً ثم رفع رأسـه فقـال: إذاً أرجع وأنا صـاغـر! لأن أكـون ذَنَبـاً في الحق أحبُّ إليّ من أن أكون رأساً في الباطل.

قال الإمام ابن أبي قتيبة في مقدمة كتابه: «إصلاح الغَلَط في غريب الحديث لأبي عُبيد» رحمهما الله ما نصُّه:

«وقد يتعثر في الرأي جِلَّةُ أهل النظر، والعلماءُ المبرزون، والخائفون لله الخاشعون؛ فهؤلاء صحابة رسول الله ﷺ ورضي عنهم - وهم قادة الأنام، ومعادن العلم، وينابيع الحكمة، وأولى البشر بكل فضيلة، وأقربُهم من التوفيق والعصمة - ليس منهم أحدٌ قال برأيه في الفقه، إلا وفي قوله ما يأخذ به قوم، وفيه ما يرغب عنه آخرون.

«وكذلك التابعون.... والناس يختلفون في الفقه، ويرد بعضهم على بعض في الحلال أنه حرام، وفي الحرام أنه حلال، وهذا طريقُ النجاة أو الهلكة، لا كالغريبِ، والنحو، والمعاني، التي ليس على الهافي فيها كبيرُ جُناح، فالشافعي يردُّ على الثوري، وأصحابِ الرأي، ومعلمِه مالكِ بن أنس، وأبو عُبيد يختار من أقاويل السلف في الفقه، ومن قراءتهم، ويَرْذُلُ منها - أي: يُضعف - ويدل على عورات بعضها بالحجج البيِّنة...

«ولا نعلم أن الله عز وجل أعطى أحداً من البشر موثقاً من الغلط، وأماناً من الخطأ، فنستنكفُ له منهما (أي: فننزهُهُ عن

الغلط والخطأ)، بل وصل عباده بالعجز، وقرنهم بالحاجة، ووصفهم بالضعف والعجلة، فقال: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ و﴿خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾.

«ولا نعلمه خصّ بالعلم قوماً دون قوم، ولا وقفه على زمن دون زمن، بل جعله مُشتركاً، مقسوماً بين عباده، يفتح للآخرِ منه ما أغلقَهُ عن الأول، ويُنبّه المقلَّ منه على ما أغفَلَ عنه المكثر، ويحييه بمتأخرٍ ليعقب قولَ متقدم، وتالٍ يعتبرُ على ماض... إلى أن قال:

«وما أولاكَ - رحمك الله - بتدبر ما نقول، فإن كان حقاً، وكنت للخير مريداً أن تتلقّاه بقلب سليم، وإن كان باطلاً، أو كان فيه شيء ذهب عنا أن تردنا عنه بالاحتجاج والبرهان، فإن ذلك أبلغُ في النُّصرة، وأوجب للحذر، وأشفى للقلوب».

ولما وقف الحافظ الإمام الأزدي على كتاب (المدَخَل إلى الصحيح) للإمام الحاكم النيسابوري صاحبِ «المستدرك على الصحيحين» اطّلع على ما فيه من أغلاط، فاستخار الله تعالى، وكتب ردّاً عليها أرسله إلى الحاكم، فلما وصل إليه الردّ كتب له الحاكم يشكره، ويقول له: إنه أملى تصحيحه

على الناس، وضمّن كتابه الاعتراف بالفائدة منه، وبأنه لا يذكرها إلا عنه.

قال الأحنف بن قيس: الكامل من عُدّت سقطاته. وجاء في كتاب «كشف الأسرار» لعبد العزيز البخاري: «قال المزُني: قرأت كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة فما من مرة إلا وكان يقف على خطأ، حتى قال الشافعي: هيهِ! أبى الله أن يكون كتابٌ صحيحاً غير كتابه»، هذا وكتاب «الرسالة» قد ملأ نفوس الأئمة الأفذاذ إعجاباً وتقديراً، فاعجبوا معي من (كتّاب) اليوم إذا أُعجبوا بما كتبوا!!



متى نُخوّف الناس

التحبيب والتبشير يؤلفان القلوب، والتخويف والتعسير ينفران القلوب، ولكن الحكمة تقتضي وضع كل شيء في موضعه، فمتى نخوف الناس؟

قال الإمام أبو الفرج بن الجوزي المتوفى عام (٥٩٧هـ) رحمه الله تعالى في كتابه النافع الماتع «صيد الخاطر» ما معناه:

إنّ أصلحَ الأمور الاعتدالُ في كلّ شيء. فإذا رأينا (والضمير هنا يعود - فيما يبدو لي - على العلماء الشرعيين) أربابَ الدنيا، المتعلّقين بها، قد غلبتْ آمالُهم، وفسدتْ في الخير أعمالُهم. ونسُوا لقاءَ الله، وجرّأهم ذلك على الوقوعِ في المخالفات الشرعية، أمرناهم بذكر الموت، والقبور، والآخرة. فأما إذا كان الإنسانُ لا يغيب عنه ذكر الموت، وأحاديثُ الآخرة، فتَذْكارُه الموتَ زيادةً على ذلك لا يُفيد إلا انقطاعَه عن العمل بالكُلّية، أقول: (وفي اصطلاحنا الحديث: أن يُصاب بالمرض النفسي المسمَّى: بالاكتئاب، نسأل اللهَ السلامةَ والعافية).

ويمضي - رحمه الله - قائلاً: بل ينبغي للإنسان الشديد الخوف من الله تعالى، الكثير الذكر للآخرة، أن يُشاغل نفسَه عن ذكر الموت، ليمتدَّ نَفَسُ أَملِه قليلاً، فيؤلّفَ الكتب، ويعملَ أعمال الخير، فأما إذا أدامَ ذكرَ الموت كانتْ مفسدتُه عليه أكثرَ من مصلحته. ألم تسمعْ أنّ النبيّ ﷺ سابق عائشة رضي الله عنها مرةً فسبقته، وسابقها مرةً أخرى فسبقَها، وكان يمزحُ ويُشاغل نفسَه؟

إنّ رؤيةَ الحقائق على حقيقتها باستمرارٍ تفسدُ البدنَ وتُزعج النفسَ (أي: توقع في الأمراض العضوية والنفسية).

وقد رُوي عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، ونضَّر روحه، أنه سأل الله تعالى أن يَفتحَ عليه بابَ الخوف، ففُتح عليه، فخاف على عقله، فسألَ اللهَ أن يردَّ ذلك عنه.

فتأمَّلْ هذا الأصلَ؛ فإنه لا بُدَّ من مُغالطة النفس (إذا طغى عليها الخوفُ طُغياناً أخلَّ بالتوازن المطلوب، لتحقيق المقصود من إصلاح الأرض وإعمارها)، ففي هذه المغالطة صلاحُها.

ومما يحسن ذكره في هذا المقام: الحديثُ الشريف الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه رحمهما الله، عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إذا دخلتم على مريضٍ، فَنَفِّسُوا له في أجله، فإنّ ذلك لا يردُّ شيئاً، ويُطيِّبُ نفسَه**».

قال ابن الأثير رحمه الله في شرح الحديث: نفّستَ عن المريض: إذا مَنّيتَه طولَ الأجل، وسألتَ اللهَ له أن يُطيل عُمُرَه.

إن الاعتدال والتوازن مطلوبان. والحكمة وضع الشيء في موضعه.

حضرتُ حفل زواجٍ قبل سنوات، فطُلب إلى أحد الشباب الناشئين من طُلاب العلمِ الشرعي أن يلقي كلمة، فتحدّثَ عن أهوال يوم القيامة، فانصرفتُ لما وُضع الطعام، ولم أذقْ منه لقمة!

وحدثني أحدهم أنه كان في مجلس عقدِ نكاحٍ، فلما تمَّ الإيجاب والقبول، والتهنئةُ للشابِّ، وأبويه، وذويهم، طُلب من أحد الحاضرين أصحاب الصوت الجميل بالقرآن أن يقرأ لهم شيئاً من الذكر الحكيم، فقرأ: ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**﴾! ومع أنيّ أشكُّ في هذه الرواية، إلا أنني أستفيد من مغزاها.

إنني أعتقد - من تجربتي الشخصيّة: طفلاً، وطالباً، ومعلِّماً - أن الناس، وخاصة الأطفال وتلاميذ المرحلتين: الابتدائية والمتوسّطة، ينبغي أن يُدفعوا: بالمحبة، والرغبة، والرجاء، والأمل، إلى العمل المطلوب منهم، ثم تُعطى لهم جرعات الخوف والترهيب بالتدريج والحكمة حتى يحصل التوازن المطلوب، والله تعالى أعلم.



درسٌ من غيرنا!

شعرت بشيءٍ من الأسى العميق وأنا أتصفح كتاباً مترجماً عن اللغة الإنجليزية عنوانه: (تسوية الخلافات في العمل)، لمؤلفه جيري ويزينسكي! لم يكن أساي وحُزني ناجمَين - بالطّبع - عن الحكمة المبثوثة في ثنايا الكتاب، وعن الفهم السليم للطبيعة الإنسانية، ولطبيعة الخلاف، ومصادره، وأساليب إدارته، وتسويته، إنما كانا ناجمَين عن واقع أكثر المسلمين - لا أستثني عالمهم وجاهلهم، إلا مَن رحم ربي - في فهم طبيعة الخلاف، وفقهِه، وآدابه، وهُمُ الذين يعيشون في ظلال: (قال الله تعالى) و(قال الرسول عليه الصلاة والسلام)، بينما غيرُهم، ممن حُرموا هذه النعمة، أقربُ منهم - في هذه الجزئية، وفي جزئياتٍ وكلّياتٍ غيرِها - إلى روح الإسلام، وتعاليمه السَّمحة!! وسأقتبس - بتصرف - من ثنايا الكتاب بعضَ ما أراه مناسباً لهذه المقالة. يقول المؤلف ما معناه:

نحن في حاجة إلى التركيز على أفضل طريقة للتعامل مع الخلاف بدلاً من الادعاء بأنه سيزول من تلقاء نفسه،

أو من التوهم أن الحياة يمكن أن تكون دون اختلاف في وجهات النظر.

إن الاختلاف أمر طبيعي، وإذا تمّ التعامل معه بالشكل الصحيح فسوف يحقق نتائج مبتكرة، وإن من الضروري أن نعترف بأهمية التعامل مع الاختلاف في وجهات النظر بدلاً من اتباع الاتجاه التقليدي إلى ضرورة تجنّبه.

إن للاختلاف أسباباً عديدة منها: الاختلاف في فهم موقفٍ ما، أو سلوكٍ مُعيّن، أو نصٍّ مُعيّن، عندما يتعلق الأمر بالاختلافات العلمية.

ومن السهل جداً أن نطلب من الآخرين أن يروا الأشياء بطريقتنا، ولكن ماذا نفعل إذا طلبوا هم منا أن نرى الأشياء بطريقتهم؟! نحن نرى أننا على صواب، وهم يرون أنهم على صواب. تناقشنا بهدوء، وأدلى كل طرفٍ بحججه، ولكن ظلَّ الطرفان مُقتنعين بآرائهما السابقة! ماذا نفعل؟ هل نلجأ إلى العنف؟ هل نلجأ إلى السّب والشتم والتشهير وكتابة الكتب البذيئة في الرد على المخالفين؟ أم نكفّ عن الموضوع ونردد مع الشاعر قوله:

اختلاف الرأي لا ∴ يفسد للودّ قضية؟

يقول المؤلف: غالباً ما تكون المشاعر جزءاً من الخلاف، (وأركز على كلمة المشاعر، والعواطف، والموروثات)؛ لذا فإن كل طرفٍ يحتاج أن يتفهّم مشاعرَ الطرف الآخر ووجهةَ نظره، حتى وإن لم يكن موافقاً عليها، فالموافقة ليست هي القضية الأولى، بل الأهم منها هو تقبّلُ مشاعر الآخرين، وتفهُّمها، والاعتراف بها، ما دام الجميع يتحركون في دائرة (ما هو معلوم من الدين بالضرورة في الأمور الشرعية، والأمر أوسع فيما سواها).

ومما هو وثيق الصلة بموضوعنا: توجيه النقد للطرف الآخر. كل الناس - تقريباً - لا يُحبّون أن يوجِّه أحد إليهم النقد. وهذا (مرضٌ) ينبغي أن يُعالج طرفاه: الناقد والمنقود (وبالاصطلاح الإسلامي: الناصحُ والمنصوح): أما الناقد أو الناصح فينبغي له أن يكون رفيقاً لطيفاً يلجأ إلى التي هي أحسن، وأما المنقود أو المنصوح فيجمل به أن يضع نُصب عينيه الحكمة التي تروى عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «رحم الله امرءاً أهدى إليّ عيوبي»، وأن الكمال في البشر لا يكون إلا للأنبياء، وأن قبول النصيحة يرفع المرءَ عند الله أولاً، ثم عند نفسه، ثم عند العقلاء من

الناس، أما من سواهم فلا يلتفتْ إليهم، ولا يأبهْ بهم. «إن أيّ مُغفل يستطيع أن يدافع عن أخطائه - ومعظم المغفّلين يفعلون! - أما أن تُسلِّم بأخطائك فهو السبيل إلى الارتفاع فوق الهَمَل، وإلى الإحساس بالسمو والارتفاع».

وبالمناسبة فهناك نوعان من النقد: النقد البناء الذي يرتكز على النية الحسنة، والنقد الهدام الذي يركّز على السلبيات.

النقد البناء يهتمّ بالموضوع ولا يركّز على الشخص، ومع أن الناقد يطلب من المنقود تغيير سلوكه أو أفكاره فإنه لا يهاجم شخصَه، بل يبدي له الاحترام ويطرحُ رأيه بتواضعٍ وأدب.

أما النقد الهدام، أو النصيحة الفظّة الغليظة فتنفر القلوب، ولا تؤدي إلا إلى العِداء، والتوتر، والإحباط، يقول الله سبحانه في سورة آل عمران مخاطباً أكرم خلقه عليه الصلاة والسلام: **﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾**.

قال الفخر الرازي رحمه الله في تفسير هذه الآية: «واعلم أن القوم لما انهزموا عن النبي ﷺ يومَ أحد، ثم عادوا، لم يخاطبهم الرسول عليه الصلاة والسلام بالتغليظ والتشديد، وإنما خاطبهم بالكلام اللّين... وكان لينُه عبارةً عن حسنِ خلقه مع القوم، وخفضِ جناحه لهم ... إن المقصود من البعثة أن يبلّغ الرسول تكاليف الله إلى الخلق، وهذا لا يتمُّ إلا إذا مالت قلوبهم إليه، وسكنت نفوسهم لديه، وهذا أيضاً لا يتم إلا إذا كان رحيماً كريماً يتجاوز عن ذنبهم، ويعفو عن إساءتهم، ويخصّهم بوجوه البرّ والشفقة... ولو انفضوا من حوله فات المقصود من البعثة والرسالة» والله تعالى أعلم.

إن في القرآن الكريم والسنة المطهرة كنوزاً نحن عنها معرضون تنفعنا لا في فقه الائتلاف، وأدب الاختلاف، وأصول الحوار، وما إلى ذلك فحسب، بل في كل صغيرة وكبيرة في أمور ديننا ودنيانا. وإنّ في بعض كتابات المعاصرين - منا ومن غيرنا - فوائدَ جمةً من الحكمة أن نستفيد منها، إذ الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها.



فنّ معاملة الآخرين

معاملة الآخرين موهبةٌ لدى بعض الناس يكسِبون بها القلوب، ولكنّ لها في الحقيقة قواعدَ يمكن تعلُّمها، والتدربُ عليها، وممارستُها ليحظى صاحبُها بالمحبة والاحترام، وهما خطوتان مهمتان في السّير على درب الائتلاف.

وهذه المقالة مجموعة من (القواعد) - إن صحَّ التعبير - أدّى اتباعها إلى نجاحٍ كبير في العلاقات الإنسانية، ذكر معظمها ديل كارنيجي في كتابه الشهير: «كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في الناس». وأنا أذكر للقارئ الكريم بعضها:

أولاً: يقول المؤلف: «**لكي تجني العسل لا تحطمْ خلية النحل**»، ومقصده عدم توجيه اللوم إلى الناس؛ لأنه لا يجدي. فأغلب الناس أهل عواطفَ ومشاعر، وأنفسٍ حافلةٍ بالأهواء، ملأى بالكبرياء والغرور، واللوم شرارة خطيرة يمكن أن تضرم النار في وقود الكبرياء لأنه يضع المرءَ في موقف الدفاع عن نفسه، ويحفزه إلى تبرير موقفه، والذود عن كبريائه وعزة نفسه.

ثانياً: أعمق دافع يدفع الإنسان إلى العمل هو **الرغبة في**

أن يكون شيئاً مذكوراً. فحاول أن تعدد الصفات الطيبة التي تجدها في كل إنسان تلقاه، وامنحْه تقديرك المخلص دون تملّق يذكرْ كلماتِك سنواتٍ طِوالاً حتى بعد أن تنساها أنت!

ثالثاً: لا تتكلم للناس عما تحب، بل كلمهم عما يحبون. إن الذي يستطيع أن يضع نفسه موضع الآخرين ويفهم عقلياتِهم يضعُ حجر الزاوية في نجاحه في التعامل معهم.

رابعاً: ابتسم! «**تبسمك في وجه أخيك صدقه**». إن **التعبير الذي يرتسم على وجه المرء أهمّ بكثير من الثياب التي يرتديها**، فتعابير الوجه تتكلم بصوتٍ غيرِ مسموع لكنه أعمق أثراً من اللسان والشفتين. ولا نعني بذلك ابتسامة لا روح فيها ولا إخلاص، كلا، إنما نعني الابتسامة الحقيقة التي تنبع من أعماق النفس. يقول المثل الصيني: «إن الذي لا يعرف كيف يبتسم يجب ألا يفتح دكاناً»!

خامساً: اعلم أن **اسم المرء هو أحب الأسماء إليه**. ولقد مكّنت مهارة تذكر الأسماء (جيم فارلي) من النجاح الباهر، فما إن بلغ الأربعين حتى منحتْه أربعُ جامعاتٍ درجاتِها الفخرية وهو الذي لم ينل إلا قسطاً قليلاً من التعليم. لقد كان بوسعه أن ينادي عشرة آلافِ شخص بأسمائهم!

سادساً: شجّع محدثك على الكلام عن نفسه، ووجّه إليه أسئلة تظنّ أنه يُسرّ بالإجابة عنها. إن معظم الناس يخفقون في ترك أثر طيب في نفوس من يقابلونهم لأول مرة؛ لأنهم يهملون الإصغاء إليهم باهتمام. إنهم يركزون اهتمامهم في الكلام الذي سيقولونه، ويُصمّون آذانهم عن الاستماع. إن أغلب الناس يفضلون المستمعين الجيدين على المتكلمين الجيدين! وقديماً قال الشاعر العربي:

من لي بإنسان إذا خاصمتُه

وجهلتُ كان الحِلم ردَّ جوابه

وتراه يُصغي للحديث بسمعه

وبقلبه، ولعلّه أدرى به

سابعاً: لا تقل لأحد إنه مخطئ بشكل مباشر، ولكن أثبت له ذلك بلباقة وأدب حتى لا يكاد يشعر أنك فعلت. إذا قلتَ لشخص ما إنه مخطئ فقد سدّدت إلى ذكائه وعقله وكبريائه ضربة قاسية، فهل تريد أن يقرّك على ذلك؟

ثامناً: إذا كنت مخطئاً فسلّم بخطئك. والتسليم بالخطأ صعب في أول الأمر، لكنه يسيرٌ إذا برمج الإنسان نفسه

ودربها عليه. وستشعر إذا سلمتَ بخطئك بحلاوة الانتصار على النفس، وسوف يدهشك مقدار التقدير والاحترام الذي ستلقاه من الناس.

تاسعاً: عندما تناقش أحداً لا تبدأ بالأشياء التي تختلف معه عليها، بل **ابدأ بتأكيد الأشياء المشتركة بينكما**. ذلك أنّ كلمةَ (لا) عقبةٌ كؤود يصعب التغلب عليها، فمتى قال أحد: (لا) فإن كبرياءه يدفَعُه إلى أن يظل مناصراً لنفسه. إنه قد فعل شيئاً أكبر من التفوّه بكلمة مكوّنة من حرفين. إن كيانه كلَّه وأجهزتَه الغُددية، والعصبيةَ، والعضلية تتحفّز لتناصره في اتجاه الرفض، وبمعنى آخر: يحول جهازُه العصبي بينه وبين التراجع، بينما لو قال: (نعم) لم يكلّفه ذلك أيَّ جهد يذكر، لذلك استزد ما استطعت من (نعم) عسى أن تفلح في استبقاء كيان محدثك متجهاً إلى الهدف الأخير من الحوار.

عاشراً: قبل توجيه النقد لأحد معين ابدأ بالثناء على أمر جيد يتحلّى به، وربما ناسب أن تتكلم أولاً عن بعض أخطائك. والاقتراحات المهذبة أنجع وأجدى من الأوامر الصريحة. ومن المهم جداً **أن تدع الشخص المنصوح يحتفظ بماء وجهه**، خاصة أولادنا. إذ ينبغي أن نحذر من لومهم أمام

الأغـراب، أو أمـام زمـلائهم فـذلك يتـرك جـرحـاً عـمـيقـاً في احترامهم لأنفسهم.

قال مدير أحد السجون: لقد وجدتُ أن تقديري للجهود التي يبـذلهـا نزلاء السـجن يأتي بنتـائج باهـرة، ويسـتـحثُ خطاهم نحو الصلاح أكثر مما يفعله نقد الأخطاء والتفتيش عنها. إن إسباغك على الرجل وصفاً حسناً يجعله يبذل جهده حتى لا يخيب ظنّك فيه. خاصة إذا أقنعته أن خطأه مغتفر، وقابل للتصحيح، وكثير من الناس يشاركونه فيه.

إن إتقـان فنِّ التـعـاملِ مع الناس واحـد من أهـمّ العـوامل المؤدية إلى الائتـلاف، والمودة والمحـبـة، والتـعـاون وقـد بيّن أصـولَه القـرآنُ الكريم والسنة المطهـرة أجـملَ وأوفى بيـان. فعسى أن يرزقنا الله سبحانه حسنَ التدبر وحسن الاتباع.



الغلو في التكفير

الحـديث عن (الغلو في التكفيـر) وثيق الصلة بفـقـه الائتـلاف، إذ كيف يأتلف قلبا مُسلمَين يرى أحـدُهمـا الآخرَ كـافـراً، وكـيف تـأتلف قلوب جـمـاعـتين من المسلمين تكفّـر إحداهما الأخرى؟!

وظاهرة التكفير قديمة في تاريخنا مع الأسف الشديد، وقد وقع في حبائلها أئمة كبارٌ أصابوا فيها أحياناً، وجانبهم الصوابُ أحياناً أخرى، وجُرَّ بسببها على الأمة من الويلات ما اللـه به عليم. ونحـن - مع حبنا الشديد لأئمة الهدى، واحترامنا الشديد لهم - لكننا في هذه المسألة لا نغمض أعيننا ونمشي وراءهم، بل ندعو لهم، ونستغفر، ونطوي أخطاءهم، وننشر حسناتِهم، ونقول بأقوال أئمة آخرين لا يقلّون عنهم علماً، وديناً، وورعاً، وتقوىً، وعبقرية. وهذا هو محور هذا المقال، ليس لي فيه بعد التوكل على الله، وحسن النية إن شاء الله، إلا الاختيارُ من الأدلة الشرعية، وأقوال بعض الأئمة المعتبرين، معرضاً عن أقوالٍ أخرى أراها مجانبة للصواب، والله تعالى أعلم، وهو المستعان.

أولاً: إنّ الحكم بالكفر على رجل أمرٌ في غاية الخطورة تترتب عليه أحكام شرعية، منها أن زوجته لا يحل لها البقاءُ معه، ويَخرجُ أولاده من تحت سلطانه، وإذا مات لا يُغسّل، ولا يصلَّى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين.

ثانياً: تطلق كلمة الكفر في القرآن والسنة على المعصية الكبيرة. قال الإمام الجليل عبدُالله بنُ المبارك رحمه الله: «**كل ما ظاهره تكفير ذي الذنب فإنما هو تغليظ**» ولهذا قسّم العلماء الكفر إلى: كفر أكبر وكفرٍ أصغر، والأول يُخرجُ الإنسانَ من الإسلام، والثاني لا يُخرج مرتكبه من الإسلام. مثال ذلك من الأحاديث الشريفة:

«**من حلف بغير الله فقد كفر**» أو «**فقد أشرك**» و«**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**» و«**لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض**»، وقد اقتتل الصحابة رضوان الله عليهم ولم يكفر أحدٌ أحداً، بل تبقى صفة الإيمان ملازمة للمتقاتلين كما صرحت بذلك الآية الكريمة: ﴿**وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا...**﴾ فبقيت لهم صفة الإيمان مع اقتتالهم، كذلك لم يقل أحد من الأئمة: إن الحالف بغير الله خارجٌ على الملة، أو أن «**من أتى كاهناً فصدّقه**» كما جاء في

الحديث، فقد خرج من الملة؛ ولهذا السبب يرى جمهور الأئمة كمالكٍ والشافعي وأبي حنيفة رحمهم الله وغيرهم أن تارك الصلاة وهو مُقِرّ بها، غيرُ جاحد لفرضيتها كافرٌ كُفراً لا يُخرجه من الملة، ويرى الإمام أحمد رحمه الله وغيرهُ أنه خارجٌ من الملة: يُساوون في ذلك بين من ترك الصلاة كسلاً وتهاوناً مع اعترافه بالتقصير، وبين من جحدها، واستهزأ بها، وتركها إنكاراً.

قال العلامة ابن القيمّ رحمه الله: «والقصدُ أن المعاصيَ كلَّها من نوع الكفر الأصغر الذي هو ضد الشكر...».

ثالثاً: يجب أن نفرّق بين الشخص والنوع في التكفير، مثلاً: نقول: الشيوعيوّن كفار، فإذا تعلق الأمر بشخص معين ينتسب إليهم وجب التوقف للتحقق والتثبت من حقيقة موقفه، بسؤاله ومناقشته حتى تقوم عليه الحجة، وتنتفي الشبهة، وتنقطع المعاذير، وليس لأحد غير الحاكم المسلم أن يفعل ذلك معه، فإن لم يوجد فلا يجوز لفرد أو جماعة أو حزب أن يحاكموا أحداً ويحكموا عليه.

قال الإمام ابن تيمية رحمه الله: «إن القول قد يكون كفراً، فيُطلَق القول بتكفير صاحبه، ويقال من قال هذا

معتقداً معناه فهو كافر، لكنّ الشخص المعيَّن الذي قاله لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يَكْفرُ تاركُها».

رابعاً: قال الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله بعد كلامٍ عن بعض الفرق المبتدعةِ في الدين أخطأت في التأويل: «والذي ينبغي أن يميل المحصِّل إليه: **الاحترازُ عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً**، فإن استباحة الدماءِ والأموال من المصلّين إلى القبلة، المصرِّحين بقول: لا إله إلا الله خطأ. **والخطأ في تركِ ألفِ كافرٍ في الحياة أهونُ من الخطأ في سفك محجَمة من دمٍ مسلم**». والمحجمة هي القارورة التي يُجمع فيها دمُ الحجامة، ويُشبهُها اليوم ما نراه عند تحليل الدم المِحْقَنُ الذي يأخذ الطبيب بإبرته الدمَ من عِرق المريض. فلنتأمل كلامَ الإمامِ أبي حامدٍ الغزاليِّ رحمه الله: الخطأ في تركِ ألفِ كافرٍ أحياءً أسهلُ وأيسر من إراقة بضعة قطراتٍ من دم امرئ مسلم!!

خامساً: إن حاطبَ بنَ أبي بلتعة رضي الله عنه وهو من المهاجرين الذي شهدوا بدراً ارتكب خطيئة تشبه ما يسمّى اليوم: الخيانةَ العظمى عندما أرسل مع امرأةٍ من قريش كتاباً إلى كفار مكة يطلعهم فيه على عزم رسول الله ﷺ على فتح

مكة، وأعلم الله سبحانه رسوله بالخبر، فقال عمر الفاروق رضي الله عنه: دعني أضربْ عنق هذا المنافق! فلم يأذن له رسول الله ﷺ بذلك، ونزل قولُه تعالى في أول سورة الممتحنة مخاطباً حاطباً والمسلمين معه، واصفاً إياه بالإيمان في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ ولم يخرجه هذا الذنبُ من الإيمان إلى الكفــر!! وهذا من أعظم الأدلة على أن المعاصيَ والكبائرَ مع أنها تخدُش الإيمانَ وتُنقصُهُ إلا أنها لا تنقضُه من أساسه، ولا تنفيه بالكلية.

سادساً: ومن الأحاديث العجيبة التي تدعو إلى التأمل في رفقه عليه الصلاة والسلام بمرتكبي بعض الكبائر ما رواه الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه أن رجلاً كان اسمُه عبدَالله، وكان يضحك رسول الله ﷺ أحياناً، وكان نبيُّ الله عليه الصلاة والسلام قد جلده في الشَّراب، فأُتي به يوماً فأمر به فجُلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثرَ ما يؤتى به، فقال عليه الصلاة والسلام: «**لا تلعنوه فوالله ما علمتُ إنه يحب الله ورسوله**» وفي رواية: «**لا تعينوا عليه الشيطان، ولكن قولوا: اللهم ارحمه، اللهم تبْ عليه**».

إن الظروف والصروف التي تمرّ بالأمة المسلمة اليوم تحتم علينا أن ننفض عن عقولنا، وعن قلوبنا، وعن عيوننا

أغشية الغفلة، والكسل، والخمول، والمعاصي، والتناحر، والتدابر، والجهل، وأن نرتدي ملابس الإيمان، والصدق، والتقوى، والجدّ، والاجتهاد، والتحابب، والعلم، والعمل. وإلا فلا يعلم أحد إلا الله الثمن الفادح الذي سندفعه لا قدر الله!!



ليس الواصل بالمكافئ

من الحِكم التي يزخر بها كتاب الأدبِ الصغير والأدبِ الكبير لابن المقفّع - وما أكثرها! قولُه: «لتكن غايتُكَ فيما بينَكَ وبين عدوِّك العدلَ، وفيما بينَك وبين صديقك الرِّضا! وذلك أن العدوَّ خصمٌ تصرعُهُ بالحجة، وتغلُبُه بالحكّام، وأنّ الصديق ليس بينكَ وبينه قاضٍ، فإنما حَكَمُهُ رضاه».

ومنها قوله في موضع آخر: «ابذُلْ لصديقك دَمَكَ ومالك، ولمعرفتكَ رِفدك ومحضَرَك، وللعامة بِشرَك وتحنُّنَك، ولعدوك عدلَك وإنصافك، واضنَنْ بدينك وعرضِك على كل أحد».

ولعمري لو أخذ مجتمع بهذه النصائح لبلغ الذروة من الائتلاف. وأصول هذه الفضائل مذكورة في الكتاب الكريم والسنة المطهرة. قال الله تعالى في سورة المائدة: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ...**﴾ أي: لا يحملنّكم بغضُكم قوماً على عدم العدل معهم، فالعدل مع الأعداء هو المطلوب من المسلم، أما مع الأصدقاء: فالفضل، والعفو،

والصفح، والمسامحة. وفي الحديث الشريف: «... **ما زاد اللهُ عبداً بعفوٍ إلا عزّاً...**».

وفي صحيح البخاري حديثٌ جديرٌ بالتأمل العميق يُعرّف فيه النبي عليه الصلاة والسلام صِلةَ الرحم تعريفاً ما كان ليعرِفَه أحدٌ لولا بيانُه ﷺ. ولفظ الحديث: «**ليس الواصل بالمكافئ، ولكنّ الواصل الذي إذا قطعتْ رحمه وصلها**».

ومعنى المكافئ - كما بيّنه الحافظ ابن حجر رحمه الله - الذي يُعطي لغيره نظيرَ ما أعطاه ذلك الغير. وعن عمر رضي الله عنه: «ليس الوَصلُ أن تصل من وصلك... ولكنّ الوصل أن تصل من قطعك». وقال ابن حجر أيضاً: لا يلزم من نفي الوصل ثبوتُ القطع، فهم ثلاث درجات: واصلٌ، ومكافئ، وقاطع: فالواصل: من يَتفضّل عليه، والمكافئ: الذي لا يزيد في الإعطاء على ما يأخذ، والقاطع: الذي يُتَفضل عليه ولا يتَفضّل.

قال المباركفوري رحمه الله في شرحه لجامع الترمذي: تكون صلة الرحم بالمال، وبالعون على الحاجة، وبدفع الضرر، وبطلاقة الوجه، وبالدعاء، والمعنى الجامعُ: إيصال ما أمكن من الخير، ودفع ما أمكن من الشرّ بحسب الطاقة.

وفي صحيح مسلم أن رجلاً قال: يا رسول الله، «إنّ لي قرابةً أصلهم ويقطعونني، وأُحسِن إليهم ويُسيئون إليّ، وأحلُم عنهم ويجهلون عليّ؟ قال عليه الصلاة والسلام: **لئن كنتَ كما قلتَ فكأنما تُسِفُّهُمُ المَلَّ** (أي: كأنما ترمي وتحثو في وجوههم الرماد الحارَّ والجمر)، **ولن يزالَ معك من الله ظهيرٌ عليهم ما دمتَ على ذلك**».

ومن الكتب النافعة في هذا المجال: كتابُ «أدبِ الدنيا والدين» للإمام الماوردي المتوفى عامَ خمسينَ وأربع مئة رحمه الله، وفيه فصل طويلٌ يتحدث عن الأُلفة، ويذكر لها أسباباً، يعدُّ منها المؤاخاة بالمودة، وهي عنده أعلى من مراتب الألفة، ولذلك آخى رسول الله ﷺ بين أصحابه لتزيدَ أُلفتُهم، ويقوى تضافرُهم وتناصُرُهم، وهذا أهمُّ الأهداف التي تسعى هذه المقالات لتحقيقها.

رَوى ابنُ أبي الدنيا في كتاب «الإخوان»، والعسكريُّ، وغيرهما عن سهل بن سعدٍ رضي الله عنه، ورفعه، «**المرءُ كثير بأخيه**»، وقال خالد بن صفوان: إن أعجز الناس من قصّر في طلب الإخوان، وأعجز منه من ضيع من ظفر به منهم. وقال أحد البلغاء: صديقٌ مُساعد عضدٌ وساعد.

والمؤاخاة في الناس قد تكون على وجهين: أحدُهما: أخوّة مكتسبة بالاتفاق الجاري مجرى الاضطرار، والثانية: مكتسبة بالقصد والاختيار... ثم يأخذ الماوردي رحمه الله بتفصيل يدل على تعمّقٍ في فهم الطبيعة الإنسانية، وطولِ تأمل فيها، وقدرةٍ على التحليل والتعبير، ويذكر أبياتاً منها:

همـومُ رجـالٍ في أمـورٍ كـثـيـرة

وهميّ من الدنيا صديقٌ مساعدُ

نكون كروحٍ بين جسمين قُسّمت

فجسماهما جسمان والروح واحدُ

وقول آخر:

فلا تحتقر نفسي وأنت خليلُها

فكل امـرئٍ يصبـو إلى من يشـاكلُه

وقول بشار:

قـد تـخلّلتَ مـسلك الروح مـني

وبـه سُـــمّي الخليل خليـــلا

وقول الآخر:

فقلت: أخي، قالوا: أخٌ من قرابة؟

فقلتُ لهم: إن الشُّكول أقاربُ

نسيبيَ في رأيي وعزمي وهمتي

وإن فرقتنا في الأصول المناسبُ

أما الشاعر الهجّاء الذي كان يعيّر بشاراً بأصله، حمّادُ عجرد فله أبيات لا تجانبها الحكمة، يقول فيها:

كم من أخٍ لكَ لستَ تنكره

ما دُمتَ من دنياك في يُسرِ

متصنّعٌ لك في مودّته

يلقاك بالترحيب والبشرِ

فإذا عدا - والدهر ذو غيرٍ -

دهرٌ عليكَ عدا مع الدهر

فارفضْ بإجمالٍ مودةَ مَن

يَقلي المُقِلَّ ويعشقُ المُثري

وعليك مَن حـــالاه واحــــدةٌ

في الـعـســر إمـا كنتَ واليُـســرِ

أيها القارئ الكريم: هذه آخر مقالة في هذا الكتاب.

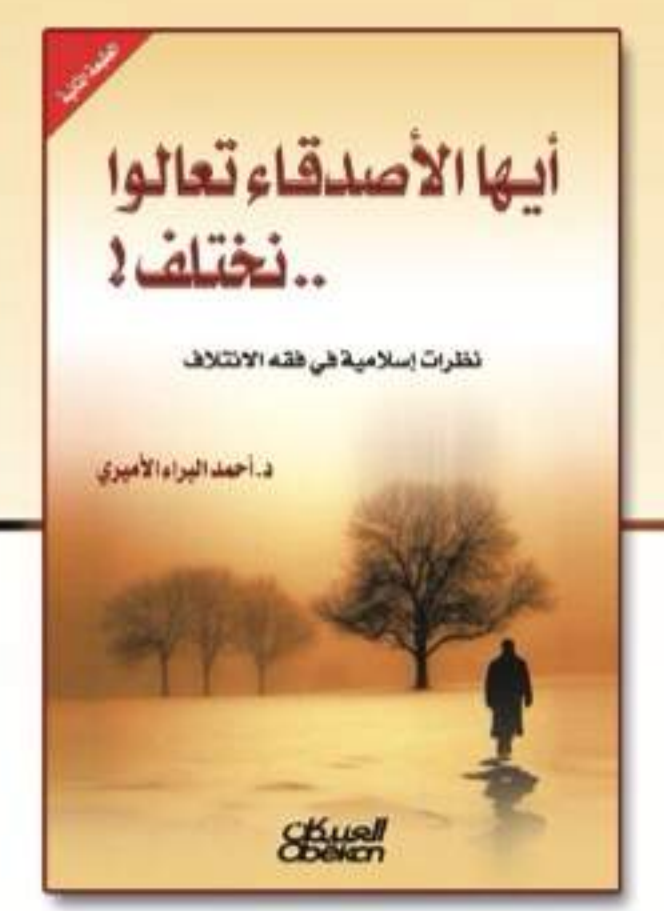
أسأل الله الكريم أن ينفع به متجاوزاً عمّا يعلمُ من التقصير في النية والعمل، وأن يجمع قلوب المسلمين وإن اختلفت آراؤهم، ويرصَّ صفوفهم، وإن تباينتْ مشاربُهم، ويوَحدَ أهدافَهم وإن تفرقتْ دروبُهم، إنه أكرم مسؤولٍ وأرجى مأمول. والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.



صفحة بيضاء ٢٤٢

الفهـرس




أيها الأصدقاء تعالوا
نختلف ..!
نظرات إسلامية في فقه الائتلاف
د. أحمد البراء الأميري
العبيكان
Obeikan


9 789960 543307